مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الثالث والثمانون
(يناير 2023)

السنة التاسعة والأربعون
تأسست عام 1974

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : 2016/24330

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الثالث والثمانون - يناير 2023

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عبيـــر عبدالمنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر

أ/ رانـدا نـوار وحـــــدة النشـــر

أ/ زينب أحمد وحـــــدة النشـــر

أ/ رشـا عاطف وحـــــدة النشـــر

أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتـابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إســلام أشـــرف وحـــــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 83

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
1- **الأستاذ الدكتور أشرف مؤنس «أضواء على منهجيته في البحث التاريخي»** ..... أ.د. محمد مؤنس عوض & د. داليا محمد مؤنس عوض	**40-3**
2- **العرب والسلام المصري الإسرائيلي 1949-1979** ..... د. أحمد المتولي محمد عبده	**198-41**
3- **الانتخابات الأمريكية لعام 2020م «دراسة في استطلاعات الرأي العام الأمريكي»** ..... م.د. لارا حسين علي البدري	**232-199**
• **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**	
4- **واقع الاندماج الاجتماعي – الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسريًّا في المجتمع المصري** ..... الباحثة/ حلا منير زوبتة	**258-235**

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

5- **إمكانية استفادة مصر من تجربة القطاع الصناعي الماليزي في دعم التنمية الاقتصادية «دراسة مقارنة»** **338-261**
الباحث/ محمد السعيد علي جويلي

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

6- **دور السينما في تكوين الصورة الذهنية للمُضطرب نفسيًا لدى الجمهور المصري «دراسة ميدانية»** **384-341**
الباحث/ عمرو أحمد محمد عمر شهدي

العرب والسلام المصري الإسرائيلي

السلام المحير – السلام المر

1979-1948

ARABS AND THE EGYPTIAN- ISRAELI PEACE 1949-1979

د. أحمد المتولى محمد عبده

باحث دكتوراة – كلية الآداب جامعة القاهرة

التاريخ الحديث والمعاصر

DR. AHMED ELMETWALLY MOHAMED ABDOU
PhD Researcher - Faculty of Arts, Cairo University
Modern and contemporary history

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على تدرج عملية السلام بين العرب ومصر من جانب وإسرائيل من جانب آخر، من خلال البحث في مراحل هذا السلام وعمَّا إذا كان السلام قد تحقق فعليًا أم لا ؟

حيث تتلخص نتائج السلام المصري الإسرائيلي فعليًا فقط في سترداد مصر كامل أراضيها المحتلة عام 1967م، وهي أهم نتيجة لذلك السلام، إضافة إلى فشل سياسات التطبيع؛ وذلك لعدم الرغبة المجتمعية المصرية في ذلك، وأمَّا عن السلام الحقيقي فلم يتحقق ولن يتحقق ما دامت إسرائيل، وذلك لأنَّ السياسات الإسرائيلية المرسومة منذ بدايات القرن العشرين في مؤتمر بازل بسويسرا 1897م تهدف إلى إقامة دولة اليهود على أرض إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات؛ أي أنَّ تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب أمر محال الحدوث طا لما تنتهج إسرائيل السياسة التوسعية، كما أنَّ الأفعال الإسرائيلية مع مصر فترة ما بعد معاهدة السلام وحتى تلك اللحظة لا تدل على أنَّ إسرائيل راغبة في السلام نهائيًا، ولو أننا حصرنا أعداد الجواسيس الإسرائيليين في مصر منذ توقيع المعاهدة وحتى اليوم، بالإضافة إلى كل أنواع المؤامرات والعمليات السرية التي حاكتها إسرائيل ضد مصر في تلك الفترة لعلمنا علم اليقين أنه لا سلام مع إسرائيل، حقق الرئيس السادات الغرض من المعاهدة وهو استرداد كامل التراب الوطني، أمَّا غير ذلك فلم يتحقق، ونستطيع القول إنَّ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بمثابة هدنة تماثل اتفاقيات الهدنة في رودس وأنها فعليًا لم تنهِ حالة الحرب؛ لأنَّ إسرائيل كانت ولا زالت وستظل العدو الأول لمصر والعرب ما دامت تنتهج السياسات العدوانية الخفية ضد مصر، أمَّا عن ما إذا كانت معاهدة السلام وإطارات اتفاقيات المبادئ قد أضرت بمصر؟ أستطيع هنا أنْ أقول اليوم وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة وأربعين عامًا على زيارة الرئيس محمد أنور السادات للقدس واتفاق المبادئ، وواحد وأربعين عامًا على توقيع معاهدة السلام؛ إنَّ مصر قد أفادت

كثيرًا وخلصت أراضيها المحتلة من احتلال غاشم جثم على صدرها سنيينًا، وانطلقت في اتجاه التنمية الاقتصادية والبعد عن المواجهة المسلحة التي كانت تستنفد طاقاتها الاقتصادية، وتركت مبدأ الحرب بالوكالة عن العرب، كما أنَّ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر 1991م قد جاء لكي يؤكد على أنَّ مصر قد نفذت إلى آفاق السلام في الوقت المناسب؛ لأنه في غياب الاتحاد السوفيتي عن المشهد وظهور عالم القطب الواحد لم يكن لمصر أو غيرها من الدول العربية أنْ تتمكن من أنْ تفرض على إسرائيل تسوية من خلال التهديد بالحرب[1].

قال الكثيرون: إنَّ مصر قد ضحت بمصالح الفلسطينيين في مقابل استعادة أراضيها؛ ولكن حقيقة المفهوم المتدرج للتسوية في كامب ديفيد للوصول إلى المصالح الفلسطينية الذي رفضه الفلسطينيون وقتها قد تسبب في تعطل تلك التسوية من عام 1981م حتى مؤتمر مدريد للسلام واتفاق أوسلو بعدها بعشر سنوات، وهو الاتفاق الأساسى الذي نعيش عليه حتى اليوم؛ حيث قام على المفهوم الأساسي لاتفاق كامب ديفيد الذي رفضه الفلسطينيون وقتها ممثلًا في منظمة التحرير الفلسطينية وشخص ياسر عرفات، ثم عادوا ووافقوا عليه بعد أكثر من عشر سنوات بشروط أصعب.

Abstract:

The aim of this study is to shed light on the gradual steps of the peace operation between Arab and Egypt on one side and Israeli on the other side، through examining the stages of these steps and see if peace has really realized or not.

The results of the Egyptian Israeli peace treaty can be summarized only and in fact، in the realization of the complete restoration of the Egyptian lands occupied in the year 1967. This represents the most important result of peace، in addition to the failure of all normalization policies which are، in fact، against the will and the wishes of the Egyptian society. As for real peace، it will never be realized as long as Israel as planned since the beginnings of the twentieth century، as announced during Bazil conference held in the year 1897، which aimed at establishing a Jewish state on the land of the so called great Israel، that extends from the Nile river to the Furat river.

This means that the realization of peace between Israel and its Arab neighbors، will not happen and is impossible at the same time as long as Israel adopts its extension policy; besides the Israeli attitude towards Egypt during the period that followed the peace treaty until the present moment، does not refer to any desire on Israel's side to realise peace. If we count the number of spys that Israel sent to Egypt since the Signature on the peace treat till to day، as well as all conspiracies and secret operations tailored by Israel against Egypt during that period، we will surely realize that no real peace can by established with Israeli.

President Muhammad Anwar el-Sadat realized the purpose of the treaty، namely، the restoration of all the occupied Egyptian lands. No other purpose was realised. Therefore، we can say that the Egyptian Israeli peace treaty، is a kind of truce that likes Rhodes truce treaty agreements، therefore it does not in fact end the state of war.

Israel was، still and will always be the first enemy of Egypt and the Arabs، since as long as it continues to adot its hostile secret policies against Egypt. As for the question concerning whether the peace treaty and the frameworks of principles agreements have caused any bad effects to Egypt; can say today; and approximately after forty three years since Sadat's visit to Jureusalem، the signature on the princivles agreements; as well as forty one year after the signature on the peace treaty، that Egypt has benefited a lot and restored its accupied lands after this aggressive accupation that lasted for years. Egypt is now accelerating its steps towards economic development and distancing its efforts from any involvemtn in armed disputes، which exhausted its economic capauties. Egypt denounced the principle of being involved in amilitary battles as an agent for arab states.

The collapse of the former soviet union in Decembers 1991، assures the fact that Egypt has reached peace horisons at the time. In the light of the absence of the Soviet union from the scene and the emergence of the one pole word، it seems impossible for Egypt and the Arab world to impose a kind of settlement on Israel، through a war threat. It is the opinion of many people that say Egypt has sacrificed the Palestine am interests in order to restore its lands. But، the fact of the gradual concept of settlement as tailored in camp David to realize the Palestinian interests، and which was refused by the Palestinians themselves at that time، caused the delay of this settlement tell the year 1981 and until madras peace conference and Oslo Accord which took place ten years later. It is the basic accord which exists till today. In bact Oslo accord was based on the same basic concept of Camp David accors، refused by the Palestenians، at that time represented by PLO and Yaseer Arfat more than ten years they returned and accepted it، but with more difficult conditions.

المقدمة:

كان لدى الرئيس جمال عبد الناصر قناعة راسخة بأنَّ حرب السويس لن تكون الأخيرة طا لما رفضت مصر أنْ يفرض عليها السلام بشروط إسرائيلية، وبُذلت في سبيل ذلك محاولات إسرائيلية لإخراج مصر من دائرة الصراع؛ للانفراد بباقي الدول العربية، وفي أعقاب عدوان يونيو 1967م بُذلت محاولات عديدة لإيجاد تسوية عادلة ودائمة باءت كلها بالفشل، نظرًا للتعنت والغرور والصلف الإسرائيلي جراء النصر العسكري الخاطف الذي حققته القوات الإسرائيلية في غفلة من العرب، وقبيل حرب السادس من أكتوبر 1973م طرحت عدة مشاريع للسلام من جانب مصر والدول العربية ورفضتها كلها إسرائيل من موقع أنها الطرف المنتصر في 1967م، وجاءت حرب أكتوبر 1973م لتغير موازيين القوى في الشرق الأوسط وتقلب النظريات السياسية والعسكرية رأسًا على عقب، ولا شك أنَّ السلام المنفرد بين إسرائيل وأية دولة عربية لن يحقق سلام الشرق الأوسط الذي طمح إليه العرب، وأيضًا طمح إليه الرئيس محمد أنور السادات عندما وقع إطار اتفاق السلام بشقيه الأول والثاني مع إسرائيل في سبتمبر عام 1978م، إنَّ مشكلة الشرق الأوسط لن تُحل نهائيا حتى لو وقعت إسرائيل معاهدات سلام مع كل دول الشرق الأوسط دون إيجاد حل حقيقي لأساس مشكلة الشرق الأوسط وهي القضية الفلسطينية، وإيجاد حل عادل وشامل حقيقي بلا تسويف للمشكلة، وعلى مدار حلقات الصراع العربي الإسرائيلي الذي تحملت مصر منه النصيب الأكبر؛ شهد الصراع العديد من محاولات السلام أو قل ربما محاولات لخلق حالة من الهدوء وتحقيق المصالح المشتركة بين إسرائيل وبعض الدول العربية بغض النظر عن مصالح باقي دول المنطقة.

سعت مصر سعيًا حثيثًا نحو بناء سلام دائم عادل في المنطقة على أساس حل القضية الفلسطينية ومشكلة الشعب الفلسطيني؛ إلا إنَّ ذلك لم يتحقق لعدم وجود الرغبة الحقيقية في تحقيق ذلك لدى إسرائيل، ويعد السلام المصري الإسرائيلي خطوة

تاريخية علنية أولى سبقتها خطوات عديدة، جرت جميعها خلف الكواليس وبعيدًا عن عدسات الكاميرات، ولم تحقق المرجو منها.

أهداف البحث

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل ومحاولة رصد تسلسل عمليات ومحاولات السلام بين العرب وإسرائيل قبيل قيام دولة إسرائيل وفي أعقاب حرب النكبة 1948م، وصولًا إلى السلام المصري الإسرائيلي بوصفه نتاجًا مباشرًا لحرب أكتوبر 1973م، وهل تحقق السلام فعليًا أم لا ؟

تساؤلات البحث:

يطرح البحث مجموعة من التساؤلات منها :-

1- هل حققت المساعي الإسرائيلية للسلام مع العرب نتائجها المرجوة؛ من خلق حالة من الانشقاق في الصف العربي، والتعامل المنفرد مع الدول العربية ليسهل على إسرائيل ابتلاع ما تريده من تلك الدول؟

2- هل سعت إسرائيل حقيقيًا للسلام مع العرب؟ أم أنَّ تلك المحاولات كانت من قبيل التسويف وكسب المواقع والوقت؟

3- هل أجبرت حرب أكتوبر إسرائيل على قبول السلام بشروط مرضية للطرفين؟

4- هل كان من السهل التوفيق بين العرب وإسرائيل لتوقيع اتفاقيات سلام؟

5- الأسباب التي دفعت مصر لقبول توقيع اتفاق السلام بينها وبين إسرائيل برعاية الولايات المتحدة؟

6- فعليًا وعلى الأرض هل تحقق السلام؟ أم أنها هدنة مؤقتة في صورة اتفاق سلام؟

منهج البحث

تعتمد الورقة البحثية منهج البحث التاريخي والمنهج التحليلي، وقد اتبع أيضًا في هذا البحث المنهج الزمني والموضوعي، مع تغليب الزمني على الموضوعي لأيضًاح تسلسل الأحداث في حينها، مع النظر إلى تطورها الموضوعي أيضًا.

حدود البحث الزمنية

فقد أُختيرت نقطة البدء في العام 1949م بوصفه العام الذي وقعت فيه اتفاقيات رودس بين العرب وإسرائيل، بوصفه أول اعتراف رسمي عربي بإسرائيل، واختيرت أيضًا نقطة النهاية في البحث بالعام 1979م الذي شهد شهر مارس منه توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

إطار البحث

التفاوض من أجل السلام بين العرب وإسرائيل – الجذور.

قد يكون من خطأ الرأي والظن اعتبار أنَّ اتفاقي إطار المبادئ الموقعين في كامب ديفيد 1978م، أول اعتراف عربي وتفاوض مع إسرائيل؛ فقد سبق ذلك بكثير اعتراف العرب بإسرائيل وعلى مراحل مختلفة.

وإنما يبدوا جليًا أنَّ الاعتراف العربي الأول بإسرائيل و**الرسمي** المبكر في تاريخ الصراع الحديث كان في رودس 1949م [2]، عندما قَبل العرب الجلوس على طاولة المفاوضات مع ممثلي إسرائيل في سابقة هي الأولى في التاريخ الحديث للصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث وقعت أربع دول اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، هي: مصر ولبنان والأردن وسوريا، تحت رعاية الأمم المتحدة وممثلها الدكتور رالف بانش[3]، فعندما تدهور الموقف في الشرق الأوسط على إثر إعلان قيام الكيان الإسرائيلي

ودولته في الخامس عشر من مايو 1948م وما أعقب ذلك من النزاع المسلح بين الدول العربية وإسرائيل، وما عرف اصطلاحيًّا فيما بعد بنكبة فلسطين [4]، أعقب ذلك إصدار مجلس الأمن عدة قرارات لوقف القتال، وبينما كانت الدول العربية تأمل في تدخل فاعل من الأمم المتحدة، وكانت إسرائيل تسعى إلى توسيع رقعة الأرض المخصصة لها في قرار التقسيم،[5]وتظل الحقيقة التي لا تقبل الجدل أنَّ العرب قد فشلوا في أول امتحان بعد مرحلة الاستعمار، وكان ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن وضم قطاع غزة إلى مصر بمثابة خسارة الفلسطنيين للدولة التي كان من المفترض أنْ تضم هاتين المنطقتين،[6]وقد ظلت إسرائيل هي الدولة الوحيدة العضو في الأمم المتحدة التي ترفض الإعلان عن حدودها، بينما من الناحية القانونية لا زالت حدودها هي الحدود التي وضعها قرار التقسيم الصادر 1947م [7]، إلا إنني أيضًا قد أذهب إلى أبعد من عام 1949م بداية إلى المفاوضات والاتصالات بين العرب والإسرائيليين، وعلى الرغم من كون اتفاقيات رودس أول اتصال رسمي معلن بين العرب وإسرائيل؛ فإنه قد سبق ذلك التاريخ عدة اتصالات غير معلنة وغير رسمية وأيضًا رسمية بين الطرفين،[8]مثل: محادثات **صدقي – إلياهو ساسون** عام 1946م[9]وذلك حتى قبل الإعلان رسميًّا عن قيام الكيان الإسرائيلي، وقد ذكر موشيه ساسون ثاني سفراء إسرائيل في مصر أنَّ حرب 1948م كانت حربًا بين الملكيات العربية، ويقول أيضًا إنَّ الوكالة اليهودية قد اتفقت مع الملك عبدالله على السماح له بالاستيلاء على الجزء الذي ظل عربيًّا في فلسطين آنذاك، على أنْ يمتنع الجيش الأردني عن الدخول إلى المناطق المخصصة للدولة اليهودية وفقًا لقرار تقسيم فلسطين الصادر من الأمم المتحدة، ويشير ساسون في مذكراته إلى أنَّ البروفيسور ايتامار رابينوفيتش يدعي أنه في العام 1946م حدث تفاهم ضمني بين الملك عبدالله والقادة الصهاينة وافق الملك عبدالله بمقتضاه على إقامة دولة يهودية في جزء من غربي فلسطين، بينما يوافق الجانب اليهودي بل وسيساعد على أنْ يسيطر الملك

عبدالله على الجزء المخصص للدولة العربية في فلسطين، ويستطرد ساسون فيقول إنَّ هذا الاتفاق قد أُعيد إحياؤه مرة أخرى في فى نوفمبر 1947م، وهذا التفاهم الذي أنعش في 1947م تطرق إليه البروفيسور إفرايم كارش خلال مقال موثوق،[10]ويقول كارش في هذا المقال إنه لم تكن هناك مؤامرة أو اتفاق مكتوب، وإنما لقاء سري بين الملك عبدالله ومسئولي الوكالة اليهودية عبَّر فيه الملك عن نواياه في غزو فلسطين، وقد أرسل ساسون برقية إلى موشيه شاريت في نيويورك قال فيها إنَّ الملك عبدالله قال إنه لن يسمح لقواته بالاشتباك مع القوات الإسرائيلية، وإنه لن يتعاون مع الجيوش الأجنبية ضد إسرائيل، وقد قلَّل الملك عبدالله من قيمة القوات العسكرية لبقية الدول العربية [11]، وقد تناهى إلى أسماع الكثيرون في تلك الأثناء تسريبات خجولة من هنا وهناك لكنها لم تكن موثقة بأدلة قاطعة آنذاك، حتى بات البعض يشكك في صحتها، كان مصدر تلك المعلومات في الغالب جهة واحدة وردت على شكل مذكرات لقادة سياسيين وعسكريين، أو من رجال المخابرات الإسرائيلية ممن قد شاركوا في تلك المباحثات أو أشرفوا أو خططوا لها، وعندما أُحيلوا إلى التقاعد سمحت لهم الجهات الأمنية المختصة بنشر بعض من هذه التفاصيل بما لا يضر بالأمن الإسرائيلي؛ حرصًا على استمرار مسيرة تلك الاتصالات، وربما عمدت القيادة الإسرائيلية إلى نشر بعض المعلومات من حين لآخر أو كشفها؛ وذلك لتحقيق غرض بعينه، بينما لجأ معظم الزعماء العرب الذين ضلعوا في تلك الاتصالات إلى نفي حدوثها، أو كان ردهم الصمت في بعض الأحيان؛[12]وذلك خوفًا من التصفية الجسدية مثلما حدث مع الملك عبدالله ملك الأردن، ووصفى التل[13]وسعيد الحمامي، وعصام سرطاوي.[14]وتكمن أهمية اتفاقيات الهدنة في رودس أنها تختلف عن غيرها من اتفاقيات الهدنة؛ لكونها قد أبرمت تحت مظلة الأمم المتحدة وبإشرافها ورعاياتها مما يوجب احتسابها معاهدات صلح وليست اتفاقيات هدنة، كما أنَّ تلك الاتفاقيات قد نصت على إنهاء جميع العمليات الحربية بين الطرفين ووقفها، ونصت على اعتراف

كل طرف بحقوق للطرف الآخر[15]وهو ما يجعل تلك الاتفاقيات تميل إلى الاعتراف الرسمي بوجود إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك؛ فإنَّ إسرائيل قد مارست ما يعرف ب (حق المتحاربين)، وورد أيضًا في وثائق الهدنة أنَّ المدنيين الذين كان ممنوعًا عليهم عبور خطوط القتال أو المناطق الواقعة بين هذه الخطوط سوف يُطبق عليهم قرار عدم اجتياز خطوط الهدنة، وبالتالي فقد نص هذا البند في الواقع على اعتراف الدول العربية بحق إسرائيل في منع عودة اللاجئين الفلسطنيين وإبعادهم عن ديارهم ما دامت الهدنة واتفاقياتها سارية المفعول.)[16](

وقد ذكر محمود رياض [17]في مذكراته عن مفاوضات رودس بوصفه أحد أعضاء الوفد المصري المفاوض، ثم رئيس الوفد فيما بعد **ما نصه** "وبدأت المفاوضات في 13 يناير 1949م تحت إشراف الدكتور رالف بانش ممثل الأمم المتحدة (الذي خلف الكونت برنادوت[18]في وساطته الأممية)، وبعد مفاوضات استمرت قرابة الأربعين يومًا توصل الوفدان –المصري والإسرائيلي– إلى مشروع اتفاق، وكلفني رئيس الوفد بعرضه على القائد العام اللواء فؤاد باشا صادق، فسافرت إلى رفح حيث مقر القيادة لاستطلاع رأيه في عدد القوات التي يرى هو الاحتفاظ بها في قطاع غزة، فكان رده وجوب استطلاع رأي الحكومة للتعرف على القرار السياسي أولًا؛ فإذا كان هناك احتمال لاستئناف القتال؛ فإنه يتوجب الاحتفاظ بثلاثة ألوية على الأقل، أمَّا إنْ كانت الحكومة تستبعد العودة للقتال فيكفي لواء واحد فقط، فتوجهت في اليوم نفسه إلى القاهرة وقابلت وزير الحربية حيدر باشا الذي رأى ضرورة استطلاع رأي الحكومة؛ فتوجهنا معًا إلى مقابلة إبراهيم باشا عبد الهادي رئيس الوزراء(ديسمبر 1948م–25 يوليو 1949م)، وقد كان بصحبته عدد من الوزراء، وبعد أنْ شرحت له الاتفاقية وتعليق القائد العام عليها، ودارت المناقشات واستقر الرأي على الاحتفاظ بلواء واحد فقط لا غير، باعتبار أنَّ تلك الاتفاقية سوف تنهي حالة الحرب وتُحرِّم على الطرفين العودة إلى القتال".[19]

مما سبق يتضح لنا أنَّ الحكومة المصرية لم تكن ترغب في خوض أي قتال في هذا الوقت، تحديدًا ضد إسرائيل (بوصفها نتيجة مباشرة لما أسفرت عنه نتائج حرب فلسطين)وأنها ترغب في خلق سلام ولو مؤقت(هدنة)بينها وبين إسرائيل،[20]ولعل ما ورد في توصية مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية المنعقد في القاهرة يوم العاشر من نوفمبر 1948م والمرفوعة إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية توضح ذلك([21])، كما أنَّ مقدمة اتفاقية الهدنة المعقودة بين مصر وإسرائيل فى24 فبراير 1949م تشير إلى أنها تمهيد لسلم دائم، يفسر الإسرائيليون هذا النص بأنَّ الهدنة مرحلة مؤقتة نحو الصلح،[22]وكانت هذه أولى المراحل الرسمية التي مر بها السلام المصري الإسرائيلي من بداية قيام إسرائيل؛ لذا لم تكن اتفاقيتي إطار السلام الموقعتين في كامب ديفيد سوى محطة في قطار السلام المصري الإسرائيلي سبقتها محطات أخرى كما أسلفت.

وقد أوضحت حرب 1948م مدى قصور الرؤية بعيدة المدى للقيادتين السياسية والعسكرية المصرية والعربية في وضع التصور الصحيح لتطور الحرب وعوامل التأثير المحتملة فيها، وما يستتبع ذلك من تدابير وخطط بديلة لمواجهة التغيرات المتوقعة، ولعل الانتصارات التي أحرزتها القوات العربية خاصة المصرية في بعض مراحل تلك الحرب ترجع بالدرجة الأولى إلى مجموعة الضباط والأفراد الوطنيين المتمسكين بوطنيتهم ودينهم، الذين أصبحوا فيما بعد النواة الأولى الحقيقية لثورة يوليو 1952م التي كانت النكبة أكبر محرك لها.[23]

وجوهر هذه المرحلة من الصراع يتمثل في أنَّ حقيقة التحالف العربي الذي كان يواجه إسرائيل 1947–1949م كان أبعد ما يكون عن التماسك، فلم يكن هناك أي اتفاق عربي على أهداف الحرب، وكان عجز العرب عن تنسيق جهودهم السياسية والعسكرية مسئولًا عن هزيمتهم، بينما كانت إسرائيل طوال الصراع تمتلك زمام التفوق العسكري على أعدائها العرب تفوقًا في العدد والعتاد والأسلحة (نتيجة للاستعداد

والتجهيز لتلك الحرب على مدى واحد وخمسين عامًا منذ مؤتمر بازل)؛ لذا كانت النكبة من نصيب أصحابها ولا عجب من ذلك؛ فمصر ومعظم الدول العربية ليست دولًا مستقلة ولإنما دولا شبه مستقلة.[24]

وقد أورد محمد حسين هيكل (20 أغسطس 1888م –20 ديسمبر 1956م) رئيس مجلس الشيوخ المصري (من 1945م إلى يونيو 1950م) في مذكراته تفاصيل اللقاء الذي حدث بينه وبين الياهو ساسون في جنيف في سبتمبر/ أكتوبر 1948م الذي سعى فيه ساسون لعرض عقد صلح بين مصر وإسرائيل، وتفاصيل مطالبة رئيس مجلس الشيوخ المصري لساسون بإعلان التنازل أولًا: عن صحراء النقب لصالح مصر قبل البدء في أي مفاوضات مصرية إسرائيلية للسلام،[25]كما أورد أيضًا تفاصيل اللقاء الذي حدث بينه وبين بعض الإسرائيليين الذين عرضوا عليه مشروع معاهدة بين مصر وإسرائيل على نمط معاهدة 1936م.[26]

تبع ذلك بعض المحاولات لخلق سلام عربي إسرائيلي منها بروتوكلات لوزان [27] بشأن اللاجئين بين إسرائيل والدول العربية 1949م، [28]ثم مؤتمر باريس للسلام في 13 سبتمبر 1951م الذي انعقد بناء على دعوة من لجنة التوفيق الدولية بغية إنهاء المشكلات العربية الإسرائيلية خاصة تسوية أوضاع اللاجئين الفلسطنيين، وإقرار إسرائيل بحق العودة، وإيجاد حل لمشكلات الحدود طبقًا لقرارات الأمم المتحدة[29].

ومع ذلك لم يكن معظم القادة العرب ضد السلام من حيث المبدأ على الأقل، وخصوصًا إذا جلب هذا السلام مكاسب إقليمية على الأرض، فعلى الرغم من أنَّ طبول الحرب كانت تقرع في تلك البلدان وذلك لتهدئة الشارع الثائر في تلك البلدان؛ فقد كان قادة تلك الدول يسعون سرًا لعقد اتفاقيات مع الصهاينة اليهود؛ فالزعيم السوري حسنس الزعيم (30 مارس 1949م – 14أغسطس 1949م)عرض سرًا توطين ثلاثمائة ألف لاجئ فلسطيني مقابل سيطرة سوريا على نصف بحيرة طبرية،

وأراد الملك عبدالله ملك الأردن (1946م – 1951م)ممرًا بين الضفة الغربية التي ضمها حديثًا والبحر المتوسط، وطالب فاروق ملك مصر(1936م – 26 يوليو 1952م)بصحراء النقب.[30]

وتعد اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية هي الأخطر على الإطلاق في الاتفاقيات الأربعة؛ حيث بموجبها تخلت الأردن عن مناطق شاسعة من الأراضي الفلسطينية لليهود دونما قتال، بينما كانت باقي الاتفاقيات بين الدول العربية وإسرائيل تحدث وفقًا للأراضي التي تحتلها الجيوش العربية بعد وقف القتال[31].

وبهذا يمكننا أنْ نعتبر أنَّ نظام الهدنة الدائمة بين إسرائيل والدول العربية الأربعة لم يكن عمليًا، وإنما كان تجسيدًا وتعبيرًا عن الهزيمة العسكرية التي مُني بها العرب في حرب فلسطين 1948م، وكذا فإنَّ الحكومات العربية أيضًا لم تستطع أنْ تواجه المشكلات الناجمة عن تلك الاتفاقيات بمنطق سليم. [32]

أمَّا عن اتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية فقد أتت مختلفة؛ إذ إنَّ الاتفاقية المعقودة بين لبنان وإسرائيل في الثالث والعشرين من مارس 1949م لا تزال سارية المفعول، فعلى الرغم من أنَّ لبنان قد احترم الاتفاقية؛ فإنَّ إسرائيل قد خرقته مرات كثيرة، لم تشترك لبنان في أي عمليات عسكرية ضد إسرائيل على الرغم من العدوان الإسرائيلي ضد لبنان مرات عديدة [33].

لم تحصل إسرائيل على جُل مبتغاها في الأربعينات منذ إعلان الدولة وحتى بداية الخمسينات؛ فكان لزامًا عليها أنْ تخوض المزيد من الجولات؛ لتحقيق حلم **دولة اليهود** فخاضت متحالفة مع دولتي الاستعمار القديم إنجلترا وفرنسا معركة السويس ضد مصر مرة أخرى، ناقضة اتفاقيات الهدنة مع مصر سالفة الذكر، آملة في تحقيق مكاسب على الأرض واحتلال سيناء حتى خط المضايق؛ طبقًا للخطة الإسرائيلية التي عُدلت لاحقًا للوصول إلى قناة السويس فيما عُرف بالعملية قادش[34]أو حرب

السويس، وتعد المرحلة منذ توقيع اتفاقيات الهدنة في رودس وحتى حرب السويس مرحلة فترة مناوشات بين العرب وإسرائيل أثبتت فيها إسرائيل أنها دولة لا تحترم إلتزامتها واتفاقياتها[35]؛ حيث تطابقت أهداف ومصالح الدول الثلاث ضد مصر في ذلك الوقت، هادفة إلى استعادة زمام المبادأة في المنطقة وإزاحة عبد الناصر عن المشهد السياسي والسيطرة على قناة السويس من جديد، وذلك طبقًا لاتفاقية بروتوكول سيفر[36]بين الدول الثلاث.

فمنذ قيام ثورة يوليو 1952م في مصر ووصول الضباط الأحرار إلى سدة الحكم كانت العلاقة بين مصر وإسرائيل محكومة بحالة الحرب التي توقفت ولو وقتيًا على جبهات القتال طبقًا لاتفاقيات الهدنة في رودس 1949م، بينما من حيث التفاعلات بين مصر وإسرائيل، وقد حاول صناع القرار السياسي في مصر في تلك المرحلة استثمار اتجاهات السياسة الأمريكية الرامية إلى تحقيق سلام في الشرق الأوسط من أجل الحصول على تأييد أمريكي أكبر في مواجهة الموقف البريطاني أثناء مفاوضات الجلاء؛ فاتخذوا خطوات عدة في سبيل إقناع الولايات المتحدة بأنَّ إتمام السلام مع إسرائيل سيكون من عوامل الاستقرار بالمنطقة؛ حيث بلَّغ وزير الخارجية المصري آنذاك السفير الأمريكي كافري Jefferson Caffery (1 ديسمبر 1886م– 13 أبريل 1974م)(بأنه إذا تمكن أحد من المساعدة على إتمام السلام مع إسرائيل، ستكون هي مصر وذلك بعد التخلص من البريطانيين، ومعرفًا إياه بأنَّ أولى استراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة ضرورة أنْ تكون مصر هي أول دولة عربية تقيم سلام مع إسرائيل)[37]، ولذلك فإنَّ عبد الناصر قد اتبع استراتيجية دفاعية نحو إسرائيل رغبة من عبد الناصر وحكومة الثورة إعطاء عملية البناء والإصلاح الداخلي الأولوية الأولى وإصلاح الاقتصاد المصري، ثم سعى مرحليًا إلى تحقيق سلام بين مصر وإسرائيل على أساس قرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ العام 1947م ولو مؤقت للتفرغ للإصلاح الداخلي؛ الأمر الذي رفضته إسرائيل (بن جوريون)في ظل

إصرارها على تحقيق الحلم اليهودي، وعدم التنازل عن أي جزء من أراض قد وطئتها بعد صدور قرار الأمم المتحدة، وقد سعت إلى تحقيق ذلك من خلال دعم ترسانتها العسكرية بأحدث الأسلحة التي حصلت عليها من فرنسا تارة ومن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تارة أخرى وذلك لفرض الأمر الواقع في المنطقة، مما قضى على أي محاولة للوصول إلى تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل وقد كان لفضيحة لافون وحادث اغتيال الملحق المصري في عمان، واغتيال رئيس مكتب المخابرات المصرية في غزة، ثم تزايد الغارات الإسرائيلية على خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية التي كان أكثرها تأثيرًا هي الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة في 28 فبراير 1955م[38]، بعد يومين من توقيع ميثاق حلف بغداد وعشرة أيام من عودة بن جوريون للوزارة الإسرائيلية بوصفه وزيرًا للدفاع؛ فذلك الهجوم قد وضع نهاية لحالة الهدوء على الحدود وخطوط الهدنة وأول صدام مباشر بين مصر وإسرائيل منذ 1948م، ويعدر العدوان على غزة بداية العد التنازلي للجولة العربية الإسرائيلية الثالثة[39]، ونتيجة لذلك أيقن عبد الناصر استحالة تحقيق سلام مع إسرائيل؛ فشرع في تغيير استراتيجيته العسكرية والسياسية إزاء إسرائيل.[40]

محور جمال عبد الناصر – موشى شاريت [41]

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ العديد من باحثي التاريخ والعلوم السياسية كثيرًا ما يغفلون ذكر المحاولات الإسرائيلية لإقامة حوار، ومن ثم سلام أو هدنة مؤقتة بين إسرائيل ومصر في عهد الرئيس عبد الناصر وقبول عبد الناصر لذلك؛ حيث سعت إسرائيل لإجراء مفاوضات مع مصر منذ قيام ثورة يوليو 1952م؛ ففي بدايات العام 1954م بدأ حوار استطلاعي غير مباشر بين جمال عبد الناصر وموشى شاريت[42]بناء على طلب الأخير[43]عن طريق الدبلوماسي البريطاني ريتشارد كروسمان Richard Crossman (15 ديسمبر 1907 – 5 أبريل 1974)وموريس أورباخ Maurice Orbach (13 يوليو 1902 – 24 أبريل 1979)النائب العمالي

البريطاني، وذلك بهدف وضع أسس للتفاهم وبدء الحوار المباشر، وبعد عدة أشهر من الرحلات المكوكية بين القاهرة والقدس وتل أبيب قدَّم موشى شاريت عدة مقترحات لجمال عبد الناصر تهدف إلى تحسيين العلاقات بين مصر وإسرائيل، وكان رد جمال عبد الناصر أنَّ الظروف غير مناسبة حاليًا للنظر في المقترحات والمطالب الإسرائيلية، وهنا يقول يوري أفينيري אורי אבנרי – Uri Avnery (10 سبتمبر 1923 – 20 أغسطس 2018)الكاتب الإسرائيلي إنَّ عبد الناصر قد طلب من السردار بانيكار K. M. Panikkar (3 يونيو 1895 – 10 ديسمبر 1963)سفير الهند بالقاهرة ترتيب لقاء سري له مع موشى شاريتMoshe Sharet لبحث الموقف،[44]وقد أدت كل الوساطات والجهود إلى فتح محور اتصال رسمي مباشر بين ممثلين للبلدين؛ حيث شكلت لجنة عربية – إسرائيلية للسلام مَثَّل فيها عبد الناصر كلًّا من ثروت عكاشة الملحق العسكري المصري بباريس ويوسف حلمي اليهودي المصري، بينما مثَّل شاريت بعض الاسرائيلين وفي مقدمتهم وزير الصحة الإسرائيلي، وربما استطاعت هذه اللجنة أنْ تصل إلى مرحلة متقدمة في صياغة مشروع معاهدة سلام، الأمر الذي دفع موشى شاريت إلى طلب تفويض رسمي من الكنيست في مساعيه المبذولة للوصول إلى اتفاقية سلام مع مصر، وقد نال شاريت ما أراد من تفويض وتأمين لازميين لمتابعة مفاوضاته مع مصر في 13 سبتمبر 1954، إلا إنَّ نقطة الخلاف الأساسية بين ناصر وشاريت كانت هي مطلب عبد الناصر بتوفير حدود مشتركة بين مصر والأردن، على أساس أنَّ ضم إسرائيل لصحراء النقب كان عملًا غير شرعي، في المقابل كان تعقيب شاريت أنَّ صحراء النقب قد ضُمت إلى إسرائيل بصفة قانونية طبقًا لقرارات الأمم المتحدة وأنه لا تنازل عنها.

والباحث يرى هنا أنَّ الرغبة لدى الطرفين المصري والإسرائيلي كانت في خلق هدنة فقط، يتمكن فيها كل طرف من إكمال البناء والاستعداد لجولة جديدة من الصراع، وليست رغبة في إقامة سلام شامل؛ لتعذر التوفيق بين الأيدلوجيات المصرية

والصهيونية المبنية على التوسع على حساب جيرانهم العرب.

وكاد هذا المحور أنْ يحقق بعض النتائج لولا الأحداث التي وقعت على خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية، وكذا مسلسل التفجيرات بالقاهرة والإسكندرية ضد المصالح الأجنبية في مصر الذي عُرف فيما بعد بفضيحة لافون[45]،ولم يكن شاريت يعلم بهذا المخطط ونشاطه لكن ذلك أدى إلى إيقاف محور مباحثات عبد الناصر – شاريت.[46]خلاصة ذلك أنَّ السياسة الإسرائيلية في هذا الوقت كانت ذات جناحين أحدهما رسميًا ويمثله شاريت بوصفه رئيسًا للوزراء، وكان هذا الجناح يسعى إلى تحقيق الوفاق المصري الإسرائيلي في سبيل تحقيق تسوية مع العرب أيضًا، بينما كان الجناح الآخر وتمثله المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يعمل على تنفيذ سياسات بن جوريون رئيس الوزراء المتقاعد مؤقتًا، ويعمل هذا الجناح على إثارة الاضطرابات وتزكية حدة الصراع العربي الإسرائيلي، ويصنع الفوضى والاضطرابات داخل العالم العربي؛ وذلك لرسوخ قناعة لدى هذا الجناح أنَّ ذلك هو السبيل الأوحد لتحقيق مصالح إسرائيل.

بينما على الجانب الغربي ممثلًا في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ساد الاعتقاد بأنَّ مصر تقدم فرصًا أفضل للتفاوض مع إسرائيل في هذا التوقيت (نهايات 1954 وبدايات العام 1955)، وحدث تفاهم بين الدولتين ومباحثات أسفرت عن صدور ما يعرف بالخطة ألفا أو المشروع ألفا،[47]وهي عبارة عن خطة شاملة تهدف إلى تحقيق تسوية للصراع العربي الإسرائيلي بدءًا بمصر أولًا وذلك عن طريق ربط تلك التسويات بحوافز اقتصادية وعسكرية للطرفين، وبعد أنْ نُسقت الجهود الأمريكية البريطانية بدأت محاولات استكشاف نوايا إمكانية تعاون الرئيس عبد الناصر في عمليات التسوية، وقد أثبتت المحاولات الأولى أنَّ ذلك ليس بالأمر اليسير؛ فعلى الرغم من تصريح عبد الناصر للسفيريين البريطاني والأمريكي التي كانت تحمل منظورًا آخر مختلفًا للعلاقات العربية الإسرائيلية عمومًا ومن ثم لعملية السلام يتقاطع

في عدة نقاط مع المشروع البريطاني الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط؛ حيث أبدى عبد الناصر مرونة كبيرة في التعامل مع مسألة وجود إسرائيل، وأكد قناعته التامة بوجوب التصالح مع إسرائيل؛ فإنَّ عبد الناصر لم يخفِ تخوفه من ردود الفعل العربية والمحلية على ذلك ، وهكذا يتضح أنَّ عبد الناصر لم يكن سهلًا عليه التورط في صلح ومشروع سلام مع إسرائيل بكل ما يترتب عليه من آثار، وأيضًا لم يكن سهلًا عليه أنْ يرفض تسوية توفر له كل الضمانات اللازمة لتحقيق تطلعاته الوطنية القومية الإقليمية[48]، التي أرجأت الولايات المتحدة الأمريكية النظر في تحقيقها لحين قبول عبد الناصر المشاركة في مشروع إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي؛ لذا لجأ عبد الناصر إلى أسلوب المراوغة، فلا هو يرفض صراحة التعاون في تصفية النزاع ولا هو يقبل صراحة التحرك نحو التسوية، كما أنه كان يشترط السرية التامة[49]، ويمكننا القول هنا إنَّ السياسة الأمريكية قد وقعت في حرج شديد بسبب السياسات الإسرائيلية تجاه مصر؛ فقد حرمت الولايات المتحدة من التلويح بورقة الخطر السوفيتي على مصر؛ فلقد أثبتت الأحداث المتلاحقة أنَّ التهديد الإسرائيلي لمصر أقوى من أي تهديد آخر، وقد أكدت الغارة الإسرائيلية الأولى على غزة في 28 فبراير 1955 التي تبعها غارة أخرى في الثاني والعشرين من أغسطس 1955م، وهاجمت خان يونس في الثلاثين من أغسطس، ثم أعقبها احتلال منطقة العوجة [50]في الثاني من نوفمبر 1955 [51]الفارق الهائل في التسليح بين مصر وإسرائيل، كما أنها أفسدت مشروع السلام الأمريكي البريطاني بين مصر وإسرائيل والمعروف بالخطة ألفا، وبقى عبد الناصر في النهاية غير معارض لأي تسوية سلمية في الشرق الأوسط؛ إلا إنَّ الأحداث والتجاوزات الإسرائيلية هي التي أجبرته على التراجع، وعلى الرغم من ذلك؛ فقد حملت الولايات المتحدة جمال عبد الناصر مسئولية إفشال مساعي السلام الأمريكية في الشرق الأوسط.[52]

وهكذا فقد ربطت القيادة المصرية بين الهجوم الإسرائيلي على غزة وحلف بغداد

والضغوط الأمريكية على مصر بخصوص إمدادها بالسلاح، وبات هناك اعتقاد أكيد لدى عبد الناصر أنَّ هناك اتفاقا بريطانيًا أمريكيًا على استخدام نوري السعيد والإسرائيليين بالتبادل، بوصفهم أدواتًا لعزل مصر عن بقية العرب، وإضعافها عن طريق منع السلاح عنها لإرغامها على الخضوع للغرب[53]، مما اضطر جمال عبد الناصر إلى اللجوء للاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح، إلا إنَّ صفقة الأسلحة التشيكية لمصر[54] قد فرضت على عبد الناصر موقفًا جديدًا جعله يحاول الموازنة في علاقته مع الاتحاد السوفيتي والغرب عن طريق المشاركة في جهود التسوية المصرية الإسرائيلية تعويضًا عن اللجوء للاتحاد السوفيتي، ولما كانت المشاركة في موضوع تسوية النزاع العربي الإسرائيلي هي الاحتواء المناسب لردود الفعل الغربية على صفقة الأسلحة التشيكية لمصر؛ فقد بدأ عبد الناصر اللعب بتلك الورقة، وأبدى للسفير الأمريكي الرغبة في مناقشة عناصر التسوية في 8 نوفمبر 1955م، ثم لم يلبث الأمر أنْ تطور إلى دخول مصر في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل في يناير 1956 [55].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بذلت عدة مساعي من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط وذلك من أجل تحقيق سياسة الدفاع عن الشرق الأوسط الأمريكية ولكن تلك المساعي قد تحطمت على صخرة الصلف الإسرائيلي وغرور القوة والاستقواء بالغرب من خلال الغارات الإسرائيلية على خطوط الهدنة، كان من الممكن جدًا تحقيق السلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها العرب لو أنها قد التزمت بقرارات الشرعية الدولية، إلا إنَّ الحلم اليهودي بإقامة دولة كبيرة على أراض عربية تخص عدة دول عربية قد حال دونما نجاح المساعي الأمريكية للسلام التي هي في أساسها جزءًا من الخطة الأمريكية للدفاع عن الشرق الأوسط في وجه الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي [56].

ولم تمض إلا فترة قصيرة جدًا حتى اجتاحت إسرائيل أراضي سيناء المصرية على

الرغم من عدم وجود أي تهديد أو خطورة على إسرائيل من مصر ضدها؛ فقد كانت المؤامرة الغربية ضد مصر[57]؛ حيث جاءت حرب 1956م وتداعيتها التي انتهت بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية في 23 ديسمبر 1956م، وتلتها الموافقة الإسرائيلية على الانسحاب من سيناء اعتبارًا من 3 مارس 1957– ولعل أبرز الآثار الإقليمية لتلك الحرب هي التي ترتب عليها الاتفاق المصري الإسرائيلي برعاية أمريكية بخصوص ترتيبات الانسحاب، والمقابل الذي سوف تحصل عليه إسرائيل من ذلك وبضمانة أمريكية [58]وذلك نوعًا من أنواع المهادنة أو (السلام المؤقت المشروط)والهش بين الأطراف، وكان الاتحاد السوفيتي قد وجه إنذارًا إلى دول العدوان الثلاث، وهدد باستخدام الصواريخ الباليستية عابرة القارات لضرب عواصم تلك الدول إنْ لم تمتثل للإنذار، وقد خلفت تلك الإنذارات السوفيتية هلعًا في أوروبا الغربية والولايات المتحدة؛ لذا اتخذت واشنطن عدة تدابير وقائية وضغطت على بريطانيا وفرنسا للانسحاب ثم إسرائيل، وانتهت حملة السويس معلنة بذلك فشل العدوان وانحسار النفوذ البريطاني والفرنسى في منطقة الشرق الأوسط، وتغيرت مراكز النفوذ في المنطقة العربية والشرق الأوسط كله، وتعززت مكانة عبد الناصر ومصر في الشرق الأوسط والعالم كله، ونشأت بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتي علاقات متطورة نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتي من العدوان الثلاثى ودعمه لمصر، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة التعاون مع الروس في منطقة الشرق الأوسط .[59]

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الاقتراحات الأممية بشأن مرابطة قوات الطوارئ الدولية كانت تدور حول مرابطة تلك القوات على جانبي الحدود المصرية الإسرائيلية؛ إلا إنَّ ما حدث هو أنَّ تلك القوات قد رابطت على الجانب المصري فقط من الحدود وهو ما أعطى ميزة تكتيكية لإسرائيل عن مصر.

قنبلة السلام التونسية 1965 م

فى السادس عشر من فبراير1965م بدأ الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (3 أغسطس 1903–6 أبريل 2000)رحلة استغرقت عشرة أسابيع كاملة في أرجاء الشرق الأوسط استهلها بزيارة القاهرة وعبد الناصر؛ حيث ألقى خطابًا في جامعة القاهرة احتوى على إشارات ناعمة كأنها تقول لعبد الناصر والمصريين الزموا حدودكم[60]وكان بورقيبة يأخذ على عبد الناصر تفرده بالقرار القومي العربي دونما تشاور مع الزعماء العرب، ثم توجه الرئيس التونسي للأردن في محطته التالية وأثناء زيارته لمخيمات اللاجئين الفلسطنيين ظل يرثي حالهم، ويندد بالسياسة التي أدت إلى نزوحهم وقال إنه لا سبيل للخلاص من هذا العناء والبلاء إلا بالاعتراف بالأمر الواقع على أساس الاحترام المتبادل بين العرب وإسرائيل، وأنَّ التعايش السلمي بين العرب وإسرائيل هو الحل الوحيد لتسوية المشكلة الفلسطينية، وأنَّ إسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة وإزالتها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وأعقب ذلك بورقيبة بخطابين ألقى أحدهما في مدينة أريحا الفلسطينية يوم الثالث من مارس 1965م والثاني في مدينة القدس يوم الخامس من مارس 1965م، ثم أعقبهما بمؤتمر صحفي قال فيه: يجب على رجال الدولة العرب ألا يخدعوا شعوبهم وأنْ يكونوا صرحاء وقال أيضًا فلنترك السلاح جانبًا، ولينظر رجال السياسة إلى أعلى وإلى الأبد .. يستطيع العرب والإسرائيليون أنْ يعيشوا في وفاق إذا ما تخلصوا من الأحقاد، وتحرروا من العقد والمتطرفين فيهم، غير أنَّ بورقيبة لم يكن حتى هذه المرحلة قد عرض أي حلول غير أنه قد أشار إلى المشروع الاتحادي الذي سبق أن عرضه بشير بن يحمد في المجلة التونسية الاسبوعية جون افريك الذي ذكر فيه صعوبة ازالة إسرائيل من الوطن العربي وطرح حلا يقضى باتحاد اقليمى تجد فيه إسرائيل مكانا لها فيه وأنه على إسرائيل أن تقر بحق العودة للاجئين الفلسطنيين وأن تدفع تعويضات لجزء آخر منهم، وفى خلال الأسابيع التي تلت تلك التصريحات أدلى بورقيبة بحديث للتليفزيون الفرنسي قال فيه:

لقد انضم إلى رأيي ومقترحاتي عدد من الزعماء العرب لكنهم لا يستطيعون الاعتراف بذلك علنًا، وبالطبع تعرض بورقيبة لهجوم حاد وعنيف قادته القاهرة، واندلعت المظاهرات في القاهرة تطالب بالموت لبورقيبة، وأخيرًا فقد وؤد مشروع السلام التونسى في مهده [61]

حقق الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في 1967م مكسبًا استراتيجيًا كبيرًا على الأرض لإسرائيل، لا يمكن زحزحته ما دامت القوة العسكرية الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة والغرب موجودة، وكانت فترة السنوات الخمس من 1957 إلى 1962 قد تميزت بتجمد الصراع من الناحية العملية على الرغم من عدم تخلى أي من طرفي النزاع عن مبادئه، وسادت حالة من اللا سلم واللا حرب بين الطرفين حتى عاد للظهور على الساحة مشكلات المياه، ومشكلة تحويل مجرى نهر الأردن وتجفيف بحيرة الحولة [62]مرة أخرى بعد التعديلات التي أدخلتها إسرائيل على تلك المشروعات لتناسب تطلاعاتها؛ وصولًا إلى أزمة مايو 1967م وحتى انتهاء العدوان الإسرائيلي.

عدوان 1967م واالقرار 242

إنَّ كون إسرائيل كيانًا توسعيًا في جوهرها يجعلها لا تعدم الذرائع والمبررات المختلفة للتوسع، بل وإنَّ تلك الذرائع تصير صرورة لتسويغها التوسع وإضفاء الشرعية الشكلية عليه، وعندما تحين الفرصة المناسبة لتوسيع الحدود تُتخذ الوسائل التي تحقق ذلك؛ فأساس الصهيونية قائم على التوسع والاستيلاء على أراضي الغير [63]

من المؤكد أنَّ الرئيس جمال عبد الناصر كان قد عوَّل على تدخل الأمم المتحدة بشكل ما عندما تصاعدت حدة الأزمة في مايو 1967م، وكذا عندما اندلعت الحرب فلا شك أن أحداث عدوان 1956 كانت مازالت في الذاكرة وبالتالى كان المتوقع أن يجتمع مجلس الأمن ويصدر قرارا ملزما لاسرائيل بالانسحاب ذي فاعلية مثلما حدث في عدوان 1956 ولكن الحقيقة الواقعة أنَّ الرأي العام داخل المنظمة الدولية قد

اختلف عما كان عليه إبَّان عدوان 1956م؛ نظرًا لاختلاف متغيرات الوضع محليًا ودوليًا، وكانت مفاجأة لعبد الناصر حينما اجتمع مجلس الأمن في أول أيام الحرب وأمر بوقف إطلاق النار دون أن يقرن ذلك بالانسحاب إلى مواقع ما قبل الخامس من يونيو وهو القرار المعروف برقم 233، ومن ثم رفض المندوب المصري القرار ثم ما لبث أن تلقى تعليمات بقبول القرار في الثامن من يونيو دون اشتراط الانسحاب .[64]

وتجدر الإشارة هنا إلى التقرير الذي أرسله مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك إلى أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسها؛ حيث قال الشقيري (كان أول هذه التقارير باعثًا على العجب العجاب وكان مصداقًا للقول المأثور ضربني وبكى وسبقني واشتكى .. ذلك أنه في صباح الخامس من حزيران يونيو 1967م كما يقول التقرير الأول .. وقبل بدء العدوان بنصف ساعة كان وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان في تل أبيب يملى على جدعون رفائيل مندوب إسرائيل الدائم في مجلس الأمن رسالة تليفونية لتقديمها إلى مجلس الأمن بأنَّ القوات المسلحة المصرية البرية والجوية تهاجم إسرائيل وأن القوات الإسرائيلية مشتبكة معها لردها .. وبعد ذلك بساعة قدم محمد عوض القونى مندوب الجمهورية العربية المتحدة شكوى يقول فيها إنَّ إسرائيل ترتكب عدوانًا غادرًا مدبرًا ضد الجمهورية العربية المتحدة وهاجمت غزة وسيناء وأجزاء في القاهرة ..)، ويستطرد الشقيري فيقول ولقد أحزنني أنَّ إسرائيل قد سبقتنا في الحرب وفى السياسة .[65]

كما أنَّ نتائج عدوان 1956 قد عكس خللًا خطيرًا على أسلوب تناولنا لمشكلات حياتنا وشعبنا على استخدامنا للمعايير السليمة في رسم سياستنا الخارجية وعلاقتنا القومية العربية وعلاقتنا مع القوى العالمية، ولكن درس هزيمة يونيو 1967م كان قاسيًا وعلمنا الكثير ومن خلال تلك القسوة تعلمنا كيف نفرز من علقم الهزيمة حلاوة النصر، فلقد انقضت سنوات ما بعد يونيو 1967م ومصر لم تفكر أو تتحرك إلا في إطار قومي ومن واقع تجربة مريرة [66]وهو الذي مكنها بعد ذلك من الاستمرار بنجاح في ممارسة الصراع .

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ إسرائيل كانت قد شنت حربها العدوانية ضد الدول الثلاثة مصر وسوريا والأردن في الخامس من يونيو 1967م (على الرغم من التزام تلك الدول بعدم البدء في الحرب، وذلك تجاوبًا مع نداءات الدول الكبرى والدول المعنية بشئون الشرق الأوسط)، وفى أعقاب العدوان بدأت الدبلوماسية الدولية جهودها لحل الأزمة الناجمة عن الحرب وذلك في محاولة لاستصدار قرار من مجلس الأمن(بعد يومين من بدء الحرب)يقضيبوقف إطلاق النار .

حيث اجتمع مجلس الأمن في السابع من يونيو 1967م بناء على طلب الاتحاد السوفيتي لبحث استمرار العدوان الإسرائيلي على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 233[67]الذي قدم مشروع قرار ينص بأنَّ المجلس يطالب الحكومات المعنية بأنَّ تقوم –بوصفها خطوة أولى – بوقف إطلاق النار والكف عن أي نشاط عسكرى في المنطقة، وقام المجلس باعتماد مشروع القرار السوفيتي بالإجماع، وهو القرار رقم 234 الذي قضى بوقف العمليات العسكرية اعتبارًا من الساعة الثانية بتوقيت جرينتش من يوم 7يونيو 1967[68].

وعلى الرغم من صدور هذا القرار234 والقرار 233 ؛ فإنَّ أعمال القتال والتقدم الإسرائيلي على مختلف الجبهات لم تتوقف؛ مما اضطر مجلس الأمن إلى إصدار القرار 235 في 9 يونيو 1967[69]، والغريب جدًا أنَّ جميع قرارات مجلس الأمن التي صدرت لم تتضمن أية إشارة إلى سحب القوات المعتدية إلى خطوط ما قبل العدوان الإسرائيلى[70].

وقد أخفق المجلس في التوصل إلى قرار بشأن تسوية الأزمة (إخفاقًا مزريًا)وذلك في خلال جلساته التي عقدها في يونيو 67[71]، وذلك نتيجة التجاء الولايات المتحدة إلى استعمال نظرية الفيتو المستترhiddin vito[72].

وإزاء هذا الإخفاق طلب الاتحاد السوفيتي عقد دورة غير عادية للجمعية العامة

للأمم المتحدة [73]، وإزاء تلك المواقف طلب الاتحاد السوفيتي عقد دورة خاصة للجمعية العامة في رسالة مؤرخة 1967/6/13 للنظر في تحدي إسرائيل لقرارات مجلس الأمن[74].

وعلى الرغم من اعتراض الولايات المتحدة؛ فقد تقرر عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في 6/17/ 1967و قدم كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي مشروع قرار تضمن في ثناياه إدانة إسرائيل ومطالبتها بالانسحاب ودفع تعويضات، كما تضمن مشروع القرار مناشدة للأمم المتحدة بإزالة آثار العدوان.

وكان الرئيس الأمريكي قد ألقى خطابًا على محطات التليفزيون الأمريكي – قبيل إلقاء رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي[75]لخطابه في الأمم المتحدة– أوضح فيه موقف الولايات المتحدة من تسوية الأزمة الذي حدد فيه خمس نقاط تحدث على أساسها تسوية الأزمة وهي: اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين، وحرية الملاحة في الممرات الدولية (قناة السويس وخليج العقبة)، ووقف سباق التسلح في المنطقة، واحترام السلام والاستقلال السياسي لدول المنطقة [76]، وبخلاف المشروعين الأمريكي والسوفيتي طرح على الجمعية العامة خمسة مشروعات قرارات أخرى، أخفقت جميعًا في الصدور لعدم حصولها على الأغلبية المطلوبة، ووصلت بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى طريق مسدود، واعترفت بفشلها في حل أزمة الشرق الأوسط، وقررت في 22 يوليو 1967م وإعادة القضية إلى مجلس الأمن بصفة مؤقتة[77].

الفرص الضائعة قبل القرار 242

يتحدث الدكتور عصمت عبد المجيد[78]في مذكراته عن الفرص الضائعة لتحقيق تسوية أزمة يونيو 1967م؛ فيقول " بعد انعقاد قمة جلاسبورو بيت الرئيس الأمريكي جونسون ورئيس الوزراء السوفيتي كوسجين توصل الجانبان إلى اتفاق على تأييد تقديم

مشروع لمجلس الأمن يقوم على نقطتين رئيستين :

الأولى:إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، الثانية: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

وعلى ضوء ذلك قدمت مجموعة الدول اللاتينية في أغسطس 1967م مشروع قرار كان يحظى بتأييد الأمريكيين والسوفيت وكان يرتكز على نقاط ثلاث، هي: إنهاء حالة الحرب، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، بالإضافة إلى حرية الملاحة في الممرات المائية .

ولقد كان هذا المشروع ممتازًا من وجهة النظر العربية؛ فلم يكن يعكس ثقل الهزيمة العسكرية التي لحقت بالعرب، كما أنَّ نص إنهاء حالة الحرب لم يكن سوى التزام سلبي يختلف عن اشتراط قيام سلام بين العرب وإسرائيل وتبعات هذا السلام وفى مقابل ذلك نص القرار على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بعبارة صريحة لا تحتمل التأويل مثل القرار 242 بعد ذلك، وقد اجتمعت المجموعة العربية في الأمم المتحدة لمناقشة هذا القرار؛ إلا إنَّ مزايدات بعض وزراء الخارجية العرب – وبصفة خاصة إبراهيم ماخوس وزير خارجية سوريا وعبد العزيز بو تفليقة وزير خارجية الجزائر – قد أدت إلى رفض القرار من جانب العرب، ومن ثم ضاعت فرصة ثمنية أخرى تضاف إلى ما ضاع قبل ذلك، وعندما حاولنا المطالبة بشروط مماثلة في المناقشات والمداولات التي سبقت القرار 242 في نوفمبر 1967م وجدنا أنَّ المعروض علينا بالأمس أصبح بعيد المنال اليوم، وأنَّ ما رفضناه أصبحنا نطالب به ولا نجاب إليه ." [79]

طرحت مسألة الصراع العربي الإسرائيلي مرة أخرى على مجلس الأمن في نوفمبر 1967م وذلك نتيجة تجدد الموقف مرة أخرى على الجبهة في أكتوبر 1967م بعد حادث إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات بصواريخ البحرية المصرية وقيام إسرائيل

عقب ذلك برد انتقامي بضرب معامل تكرير البترول في السويس

بذلت الدبلوماسية العربية محاولات عدة لنقل قضية الشرق الأوسط من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن؛ حيث طلبت مصر عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن قى 7 نوفمبر 1967م لبحث عدم انصياع إسرائيل لمبدأ الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في يونيو 67[80]في وقت كانت أغلبية المجتمع الدولي وآرائه في غير صالح مصر والعرب في ذلك الوقت بُعيد هزيمة 1967[81]، وبعد حوالي خمسة أشهر من صدور قرار وقف إطلاق النار في 67/6/8 عقد مجلس الأمن **جلسته الأولى** في التاسع من نوفمبر 1967م وقد طرحت في تلك الجلسة أربعة مشروعات قرارات، أحداها مقدم من الهند ونيجيريا ومالي، ومشروع أمريكي، وآخر سوفيتي –ورابع بريطاني [82]، وبعد مداولات طويلة وحادة نال المشروع البريطاني الموافقة بالإجماع لأعضاء مجلس الأمن في الثاني والعشرين من نوفمبر 1967م، وصدر القرار رقم (242)الذي يعد أحد القرارات المحورية في السلام المصري الإسرائيلي ولأهمية هذا القرار أورد هنا أهم ما جاء فيه بعد الديباجة الرئيسية له.

الذي يؤكد على مبدأ الانسحاب من الأراضي التي جرى احتلالها نتيجة النزاع الأخير إنهاء حالة الحرب واحترام السيادة الدولية والحدود الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام في نطاق حدود آمنة معترف بها ومحمية من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة :

أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية بالمنطقة .

ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج) ضمان الحرية الدولية والإقليمية للاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق تدابير منها إنشاء مناطق منزوعة السلاح[83].

ظهر الجدل الكبير بعد صدور القرار حول تفسيره فكان لكل جانب من طرفي الأزمة تفسيرًا مختلفًا عن الطرف الآخر وتمسك كل جانب بتفسيره للقرار الذي يصب في مصلحته[84].

ورغم أنَّ القرار (242)أصبح محور السلام المصري الإسرائيلي ومرجعيته بعد صدوره؛ فإنه لم يكن حلًا لأزمة الشرق الأوسط؛ حيث لم ينص صراحة على عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط الرابع من يونيو 1967.

رؤيا أخرى لنتائج صدور القرار 242

لعل أبرز مفاجأت القرار 242 هو قبول عبد الناصر له؛ حيث يعتبر ذلك تحولا جذريا في أيدلوجيات عبد الناصر المعلنة وبالتالي في الموقف الرسمي المصري المعلن من التسويات والمفاوضات وقبول الأمر الواقع بقبول إسرائيل وذلك منذ بدايات الصراع العربي الإسرائيلي؛ فلم يتوقع أي من أعضاء الحكومة أو الاتحاد الاشتراكي أنْ يقبل عبد الناصر هذا القرار [85]، بيد أنه قد فاجأ الجميع بإعلان قبول مصر للقرار 242، على الرغم من أنَّ معظم المبادئ التي وردت في هذا القرار تتعارض تعارضُا تامًا نصًا وروحًا مع ما جاء في مقررات مؤتمر القمة العربية بالخرطوم في أغسطس 1967(الذي **عرف بمؤتمر اللاءات الثلاثة)**التي نصت صراحة على أنه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل، بينما قبول مصر للقرار 242 يعتبر قبولًا بما جاء فيه، وبالتالي الاعتراف بوجود إسرائيل وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة، بيد أنني قد أرجع ذلك إلى أنَّ قبول القرار 242 يظهر للسوفيت حسن نية مصر نحو إنهاء حالة الحرب وذلك طبقًا لنصيحة الكرملين لعبد الناصر[86]وعندما يتضح للروس التعنت الإسرائيلي ربما سيرفعون من تحفظاتهم على تزويد مصر بأسلحة هجومية ربما تغير الموقف على الجبهة، ومهما يكن فإنَّ قبول مصر للقرار 242 يفتح الباب للوساطات الدولية للسلام بين مصر وإسرائيل كما سوف أورد فيما بعد، كما أنَّ القرار

242 يمثل مرحلة جديدة تختلف عما سبقها من مراحل الصراع العربي الإسرئيلي تحكمها ظروف أكثر حدة وعمق وتعقيد وتشابك نتيجة لجملة من الأسباب أهمها الخلل الكبير في ميزان القوة بين العرب وإسرائيل، وتنامي ضعف مستوى الضغط الدولي على إسرائيل على الرغم من ارتكابها العدوان على الدول العربية وكذا خرقها للمواثيق الدولية والقانون الدولي، واتساع الهوة بين ما تتلقاه إسرائيل من دعم ومعونات وما تتلقاه الدول العربية .

وبما أن القرار 242 لم يأت تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ونظرا لعدم موافقة كل الدول العربية (وافقت عليه بعض الدول العربية من بينها مصر)على القرار كونه يمثل اعترافًا بإسرائيل؛ فقد شرعت إسرائيل في ضم المزيد من الأراضي وتغيير الطبيعة الديموغرافية لها مخالفة بذلك قرارات الشرعية الدولية الأمر الذي أدى إلى تعثر المفاوضات وفشل مهمة المبعوث الدولي جونار يارنج مما جعل اندلاع أعمال القتال وشيك الحدوث. (87)

الطرح الأمريكي للسلام بعد القرار 242 (مشروعات دين راسك–جوزيف سيسكو – وليم روجرز)

قبيل عدوان 1967م لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أنه هدف يمكن أنْ يتحقق؛ حيث إنَّ هدف تثبيت وحصر النفوذ السوفيتي في المنطقة كان يستحوذ على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة ما نجم عن محاولات حصر النفوذ السوفيتي من حالات التقرب للبلدان العربية قد آثار القلق الإسرائيلي على أمنها، وبناء على ذلك لم يكن هناك سوى محاولات متقطعة لتسوية مظاهر معينة من ذلك الصراع ولم يكن الحل الشامل موجودًا في التفكير الأمريكي، إلا إنَّ الوضع قد اختلف كثيرًا بعد يونيو 1967م؛ فقد

أصبحت المصلحة الأمريكية تحتم التوصل إلى حل سلمي للصراع سواء أكان جزئيًا أم شاملاً.[88]

ربما كان للرئيس عبد الناصر رؤيا أخرى في أعقاب عدوان 1967م تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت معها العلاقات الدبلوماسية في يونيو 1967م نتيجة سياسة المراوغة والخداع التي اتبعها الرئيس الأمريكي نيكسون؛ فالولايات المتحدة لم تدخل الحرب مباشرة ولكن دورها كان هو السبب الأساسي لنجاح العدوان[89]، كما أنَّ السياسة الأمريكية قدمت كل الدعم للمطالب الإسرائيلية ووقفت وتصدت للمطالب العربية على طول الخط في الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة ثم في الدورة العادية [90]، وبافتراض أنّ العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد قامت على أساس المصالح المشتركة الاستراتيجية؛ إلا إنَّ تلك العلاقة لا تبرر الدعم المادي والعسكري والدبلوماسي الذي وفرته الولايات المتحدة لإسرائيل في عدوانها [91]

فى 27 ديسمبر 1967م أبلغت إسرائيل السفير جونار يارنج [92]بأنه على مصر وإسرائيل أنْ تتفاوضا معًا بشأن أسس وعلاقات السلام، وبعد ذلك بأسابيع قليلة خرجت إسرائيل بفكرة جديدة هي أنَّ يجتمع وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل في قبرص لبحث التسوية والسلام تحت إشراف السفير يارنج،[93]ثم عادت إسرائيل وطرحت سلام الحل المنفرد مع مصر في 19 أكتوبر 1968 [94]

فى 2 نوفمبر 1968 طرح **دين راسك**[95](**David Dean Rusk**)(**9 فبراير 1909 – 20 ديسمبر 1994**)**وزير الخارجية الأمريكي مشروعه للسلام بين العرب وإسرائيل** الذي تضمن سبع نقاط هي :

1- انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل

2- إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر

3– فتح قناة السويس امام الملاحة الإسرائيلية

4– حل مشكلة اللاجئين الفلسطنيين على أساس سؤال كل لاجئ بطرقة سرية عن رغبته في العودة أو أنْ يختار الذهاب إلى أي بلد بختاره دونما أنْ يشكل هذا ارتباطًا مسبقًا على تلك الدول .

5– تواجد قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ ولا تُسحب إلا بقرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

6– تفاهم حول مستوى التسلح في المنطقة .

7– التوقيع على وثيقة تضمن ذلك . [96]

وبالطبع قوبل هذا الطرح الأمريكي بالرفض لسببين؛ أولهما لعدم نص المشروع على انسحاب اسرائيلى إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو، كما لم ينص على تنفيذ بنود القرار 242، وثانيهما هو أنِّ القرار يسعى إلى إقامة سلام منفرد مع مصر، وبالتالي إخراجها من دائرة الصراع ولو مؤقتًا وهو ما تسعى إليه إسرائيل دائمًا منذ بدايات الصراع .

في السادس عشر من مايو 1969 عادت الولايات المتحدة وتقدمت بمشروع من 13 نقطة يكون أساسًا لحل منفرد بين مصر وإسرائيل، إلا إنَّ هذا المشروع لم يكن ينص صراحة في أي من نقاطه على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل الخامس من يونيو، كما أنه كان يقترح نزع سلاح سيناء، كما كان يتناقض مع قرار مجلس الأمن بالنسبة إلى الحقوق العربية ويضيف التزامات على مصر غير واردة في القرار 242 .[97]

ثم عادت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى وأعادت طرح مشروعها الجديد الذي سُمي بمشروع الأربعة عشر نقطة الذي تقدم به وكيل وزارة الخارجية الأمريكية **جوزيف سيسكو** على السوفيت في 15 يوليو من العام

نفسه وكان المشروع الأمريكي يتضمن النقاط الأساسية الآتية :[98]

أولًا– إجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف السفير يارنج .

ثانيًا – انسحاب إسرائيل إلى حدود يُتفق عليها، مع عدم استبعاد الانسحاب إلى حدود مصر الدولية .ثالثًا –جميع المناطق التي تنسحب منها إسرائيل تبقى منزوعة السلاح .

رابعًا – اعتبار مضيق تيران ممرًا مائيًا دوليًا.

خامسًا –تنتهي حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد إيداع وثائق هذا الاتفاق في الأمم المتحدة .

سادسًا – التفاوض بين مصر وإسرائيل والأردن حول الانسحاب من قطاع غزة، مع إمكانية إدارة القطاع مؤقتًا بواسطة الأمم المتحدة.

سابعًا حق العودة للاجئين منذ 1948م أو توطينهم؛ حيث يعيشون في اطار اتفاق يحدد الاعداد المسموح بعودنها سنويا .

وأوضح سيسكو أنه من الممكن نزع سلاح سيناء جزئيًا مقابل وجود قوات إسرائيلية في شرم الشيخ .

وكان من الطبيعي أنْ ترفض مصر المشروع بوصفه مناورة سياسية بين الولايات المتحدة والسوفيت لصالح إسرائيل ومن هنا ترسخت لدى عبد الناصر قناعة بعدم جدوى المفاوضات أو الحل السلمي مع إسرائيل؛ لأنَّ جميع المشروعات التي تقدمت بها الولايات المتحدة هي في كل جوانبها تميل لصالح إسرائيل وتنحاز إليها انحيازًا أعمى – ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة – وبينما الاتحاد السوفيتي كان يميل إلى جانبنا نحن؛ فإنَّ موقف الولايات المتحدة كان هو الأقوى بوصفه تدعيمًا للأمر الواقع بينما موقف الاتحاد السوفيتي هو الأضعف لسعيه إلى تغيير الأمر الواقع بقوة

السلاح [99]، وبدء عبد الناصر في الضغط عسكريا على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تصعيد عمليات حرب الاستنزاف، وربما لم يكن الغرض من عمليات الاستنزاف هو الهدف السياسي بالضغط على إسرائيل وحليفتها وإنما كانت تلك العمليات بمثابة استعداد وتدريب على حرب أكتوبر المجيدة، ومع إصرار عبد الناصر على المُضي قدما في معارك الاستنزاف تحصلت مصر من الاتحاد السوفيتي على أسلحة في العام 1969 تجاوزت ما حصلت عليه مصر في الإثنى عشر عامًا السابقة ليونيو من 1955 وحتى 1967م، وكان تدفق الأسلحة إلى مصر يشير إلى تعاظم الوجود السوفيتي فيها مما يؤدي إلى ضعف الموقف الاستراتيجى الأمريكي في المنطقة مما ينتج عنه فشل سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، مما استتبع تغيرًا في السياسات الأمريكية في المنطقة تجلت في الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية الأمريكي **وليم روجرز** [100]**في** التاسع من نوفمبر 1969م والمعروف بمشروع روجرز الأول _من أجل التسوية الشاملة للقضية[101]ويعتبر هذا الطرح الأمريكي الجديد بمثابة تغير كبير في الرؤية الأمريكية تجاه مشكلة الشرق الأوسط، أو قل رؤية معتدلة للقضية وكانت **المقترحات الجديدة** [102]**لوزير الخارجية وليم روجرز تتلخص في النقاط التالية :**

1- إنَّ توافق كل من مصر وإسرائيل على جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية المحتلة في 1967م .

2- إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل .

3- توافق الأطراف على أنَّ الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب تصبح هي الحدود الأمنة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر .

4- إنَّ الاتفاق سوف يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح وإجراءات لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وترتيبات نهائية من أجل التصرف النهائي

نحو قطاع غزة .

5- تؤكد مصر على حرية الملاحة في الممرات الدولية دون تمييز.

6- يوافق الطرفان على شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، ويُتفق على ذلك في التسوية النهائية بين الأردن وإسرائيل ومصر .

7- يوافق الطرفان على أحقية كل منهما في الاستقلال والسيادة والعيش داخل حدود آمنة حرة من التهديد باستعمال القوة .

8- تودع نسخة من الاتفاق في الأمم المتحدة .

9- يوافق الطرفان على تسليم الاتفاق النهائى لمجلس الأمن للتصديق عليه .

يحتوى هذا المشروع الأمريكي الجديد على عدة نقاط ايجابية لم ترد في المشروعات السابق طرحها منها اعتراف روجرز بأهمية الحل الشامل، كما أنَّ هذا المشروع قد شمل النقاط الأساسية الإيجابية في مشروعي راسك وسيسكو، وبالنسبة للموقف المصري فإنَّ عبد الناصر لم يرفض المشروع وإنما رهن القبول على موقف الولايات المتحدة من الجبهات الأخرى (الأردن وسوريا)، وعندما أعلن وليم روجرز مشروعه للسلام في 9 ديسمبر 1969 [103]بادرت إسرائيل إلى إعلان رفضها للمشروع في اليوم التالى مباشرة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الأردن قد تلقى مقترحات مشروع يطابق في كثير من بنوده المشروع المقدم إلى مصر؛ إلا أنه وبالنسبة إلى الحدود التي سوف تنسحب منها إسرائيل وتكون حدودًا دائمة فقد نصت مقترحات روجرز على أنَّ خط الهدنة هو الأساس في تحديد الخط النهائى للحدود مع إجراء تعديل يتفق عليه الطرفان، كما رفض المقترح إعادة القدس العربية إلى الأردن وأيد الطلب الإسرائيلي في توحيد القدس مكتفيا ببعض المزايا المدنية والاقتصادية للأردن في إدارة المدينة، كما أنَّ المقترح قد

أشرك الأردن في مفاوضات مستقبل قطاع غزة، أمَّا بالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطنيين؛ فقد جعل حلها متوقفًا على اتفاق إسرائيل والأردن حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .[104]

تصاعد حدة معارك الاستنزاف يعجل التوصل لاتفاق هدنة مؤقتة

قبل مرور شهر على خطة روجرز شنت إسرائيل سلسلة من الغارات الجوية على العمق المصري مدعمة بطائرات الفانتوم الأمريكية بهدف إجبار عبد الناصر على سحب قواته من على جبهة القناة للدفاع عن الأهداف الحيوية في العمق والتأثير على الروح المعنوية للقوات والشعب وإرباك القيادة السياسية والعسكرية والتأثير على زعامة عبد الناصر وشعبيته، وصرحت جولدا مائير بأنه لا جدوى ولا فرص للسلام ما دام عبد الناصر في الحكم، كما أنه يجب وضع حد لحرب الاستنزاف بالقوة، ورد عبد الناصر على ذلك برحلة سرية إلى موسكو في 22 يناير 1970 استطاع خلالها وبعد مداولات طويلة الحصول على المساعدة العاجلة من الاتحاد السوفيتي واتخذت القيادة السوفيتية أخطر قراراتها في مرحلة الحرب الباردة وهي الموافقة على طلبات عبد الناصر بالكامل.[105]

و بحلول مايو 1970 كان القتال على الجبهة المصرية في مواجهة إسرائيل قد وصل إلى درجة عالية جدًا من حدة الاشتباكات التي وصلت إلى استمرار القتال يوميًا مع حدوث هجمات إسرائيلية انتقامية في العمق المصري، وسقوط قتلى يوميًا من الجانبين المصري والإسرائيلى فكان ذلك لزامًا على كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة التحرك لإيجاد حل لإيقاف أعمال القتال المصرية على الجبهة وكذا إيقاف الغارات الإسرائيلية الانتقامية في العمق المصري [106].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تابعت باهتمام بالغ المساعدات العسكرية السوفيتية لمصر وخصوصا من تلك المساعدات ما يتعلق

بالدفاع الجوى المصري وجانب من الطائرات المقاتلة الحديثة التي تدار بمعرفة الجنود والطيارين السوفيت [107]، وبذلك ترسخت قناعة لدى الإدارة الأمريكية بتعاظم حجم التغلغل السوفيتي في مصر الذي صار شديد الخطورة، وأنَّ الأمور بذلك قد بدأت تخرج عن السيطرة، وهو ما يؤكد فشل السياسات الأمريكية القديمة المتبعة تجاه مصر، وأنَّ تلك السياسات لم تعد تصلح، فهذه ي المرة الأولى التي يسمح فيها الاتحاد السوفيتي لقواته بالقتال خارج الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشيوعية، وعند تلك النقطة تحديدًا أدركت الولايات المتحدة ضرورة إيجاد حل سريع ولو مؤقت للشرق الأوسط فظهرت المبادرة الثانية لوزير الخارجية وليم روجرز على الرغم من معارضة هنري كيسنجر لها .[108]

مبادرة روجرز

كانت حرب الاستنزاف قد وصلت إلى أشدها وكذلك وصلت الضربات الانتقامية الإسرائيلية إلى عمق الداخل المصري، وكانت وتيرة التصعيد العسكري قد وصلت إلى تصعيد لا نهاية له، في الرابع عشر من أبريل 1970 قامت إسرائيل بقذف مواقع الدفاع الجوي المصري وقواعد الصواريخ التي حتى لم يجف أسمنتها، مستخدمة طائرتها الأمريكية الجديدة من طراز فانتوم، مبتدئة بذلك سلسلة من الغارات على مواقع الدفاع الجوي والصواريخ الجديدة وسبقتها محاولات إسرائيلية أيضًا لتعطيل مواقع الرادارات؛ إلا إنها قد باءت بالفشل، وردًا على ذلك التصعيد قامت القوات الجوية المصرية في الثالث والعشرين من أبريل بهجوم جوي على مستعمرة " ناحل يام " في شمالي سيناء غرب العريش، وبعدها بيومين هاجمت الطائرات المصرية مواقع إسرائيلية في عمق سيناء مرة أخرى عدة مرات وصلت إلى 6 هجمات جوية مركزة على أهداف في العمق الإسرائيلي في المدة من 18 أبريل 1970 حتى 28 أبريل 1970 مستخدمة طائرات الميج 21 الحديثة آنذاك،[109]وبالتزامن مع ذلك احتلت

قوات الصاعقة المصرية موقع في الاتجاه الجنوبي من قناة السويس ودمرته تمامًا في الوقت الذي كانت فيه قوات المدفعية المصرية تصب نيرانها على المواقع الإسرائيلية بواقع عشر قذائف في الدقيقة، وبذلك أصبح الجيش المصري في حالة حرب حقيقة مع إسرائيل،[110]ونزفت إسرائيل كل يوم جرحى وقتلى نتيجة أعمال القتال اليومية للقوات المصرية، أمَّا من خلال اشتباكات المدفعية أو أعمال خلف الخطوط التي كانت تقوم بها القوات الخاصة المصرية والمجموعة 39 قتال باستهداف المنشآت المدنية والاقتصادية والعسكرية إعمالًا لمبدأ إوجاع العدو في داخله، ورغم الضربات المصرية؛ فقد كانت مصر في حاجة أيضًا إلى هدنة بسيطة لاستكمال بناء قواتها مع استكمال بناء حائط الصواريخ المصري.

وفى النقطة التي وصلت فيها الاشتباكات المصرية الإسرائيلية ذروتها في الاستنزاف أقدم جمال عبد الناصر على خطوة مباغتة للإدارة الأمريكية بغرض تحييدها في الصراع وعدم استفزازها لمساندة إسرائيل؛ حيث توجه بنداء إلى الرئيس نيكسون خلال خطابه في عيد العمال في مايو 1970 يطرح فيه حلًا للمشكلة، وهو أنْ يطلب نيكسون من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإنْ لم يكن ذلك في مقدورها فعليها أنْ تكف عن تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لها، كما شجعه على التدخل الدبلوماسي.[111]

لقد سجلت زيارة سيكسكو في 1970 ونداء عبد الناصر لنيكسون نقطة تحول جديدة في السياسة المصرية وتوجها ناصريا جديدا نحو اشراك الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام وإيجاد موطئ قدم كبير لها في تلك العملية وفى تلك المرحلة المهمة من الصراع، بالإضافة إلى محاولة إحراج الولايات المتحدة دوليًا وإظهارها بمظهر المساند دائمًا للمعتدي .

لذلك تقدمت الولايات المتحدة في شخص وزير خارجيتها وليم روجرز بمبادرة سميت ب " **مبادرة روجرز**" في يونيو 1970 تقضي بإيقاف إطلاق النار بين مصر

وإسرائيل لمدة تسعين يومًا[112]. حتى يستأنف السفير يارنج عمله لوضع قرار مجلس الأمن رقم 242 محل التنفيذ، بناء على تلك المبادرة وافقت كل من مصر وإسرائيل مبدئيًا على قبول المبادرة [113]على أنْ تُفعَّل ويكون وقف إطلاق النيران اعتبارًا من الساعة الواحدة صباحًا يوم 8 أغسطس 1970 بتوقيت القاهرة ولمدة تسعين يومًا، وقد نصت المبادرة على أنْ يمتنع الطرفان المتحاربان (مصر وإسرائيل)عن تغيير الوضع العسكري داخل المنطقة الممتدة لمسافة خمسين كيلو مترًا شرق قناة السويس وغربها، وكذا لا يحق لأي من الطرفين إدخال أية مواقع عسكرية أو إنشائها في هذه المنطقة ويقتصر النشاط فقط على أعمال صيانة المواقع وأعمال الإمداد والتموين لتلك المواقع؛[114]لهذا قبلت مصر مبادرة روجرز[115]التي كان من بين قبولها وحتى توقيت سريان هذا القبول وتفعيل المبادرة قيام مصر وبسرعة فائقة باستكمال تجهيز المواقع الضرورية لشبكة الدفاع الجوي، وحدث ذلك بسرعة وببمجهود كبير في الأيام والساعات التي سبقت سريان وقف إطلاق النار في الواحدة من صباح الثامن من أغسطس أمام شبكة متكاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوي في صورته النهائية، دونما أي خرق لبنود مبادرة روجز بمجرد سريانه[116].

كان هدف عبد الناصر من قبول مبادرة روجرز من أجل تحسين الوضع العسكري على الجبهة؛ حيث يتحرك بحائط الصواريخ خطوات إلى الأمام حتى يتيح للقوات المسلحة مظلة من صواريخ الدفاع الجوي في حال قررت القوات المسلحة عبور قناة السويس؛ حيث تغطي هذه المظلة عمقًا داخل سيناء حوالي 15 كيلو مترا،[117]بالإضافة إلى إعطاء فرصة للجهود السياسية للعمل من أجل محاولة تحقيق السلام والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة على الرغم من ضعف الآمال في ذلك ([118])وفي الوقت نفسه يعطيللجبهة المصرية والشعب المصري فرصة لالتقاط الأنفاس وإعادة تنظيم نفسها بعد وصول المعدات الجديدة من الاتحاد السوفيتي، كان عملًا ممتازًا على جميع المقاييس العسكرية والمدنية قامت به قوات

الدفاع الجوي مدعومة بعناصر من القطاع المدني من الحكومة والشركات المدنية. لم تتخيل إسرائيل اكتمال هذا الإنجاز في هذا الوقت الضئيل التي سعت قوات الدفاع الجوي لفرض هذا الوضع الجديد دون أي خرق لبنود مبادرة روجرز.[119]

وإذا كانت تلك هي نقطة فاصلة ومهمة في صرح انتصار القوات المسلحة المصرية في السادس من أكتوبر؛ فقد كانت مبادرة روجرز وسريان وقف إطلاق النار النقطة النهائية لحرب الاستنزاف التي استمرت قرابة العام ونصف العام[120]. وجاءت المبادرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لما أدركت نزيف القتلى والجرحى الإسرائيليين الذي أوجع إسرائيل؛ إلا إنَّ قبول عبد الناصر لها معتقدًا في بداية الأمر بفشلها كان عاملًا مساعدًا في نجاح العمليات العسكرية في حرب أكتوبر 1973.[121]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ قبول مصر ومن بعدها الأردن لمبادرة روجرز قد قوبل برفض عربي شامل، أعقبه محاولة اغتيال الملك حسين في الأول من سبتمبر 1970 [122]، ثم أحداث أيلول (سبتمبر)الأسود ومحاولات التدخل السوري والعراقي في الأرد،ن ثم التهديد بتدخل أمريكي إسرائيلي في الأردن لحسم الموقف لصالح الملك حسين، ثم التهديد الروسي الذي كان نذيرًا بمواجهة بين السوفيت والأمريكيين في المنطقة، كل تلك الأحداث المتسارعة التي كان من الممكن أنْ تؤدي إلى انهيار مبادرة روجرز، وهو ما كان يخشاه عبد الناصر، عجل كل ذلك بدعوة عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربية في القاهرة لتسوية الوضع المشتعل في 22، 23 سبتمبر 1970 وصولاً إلى قرارات مؤتمر القمة العربية بوقف فوري في اليوم نفسه لجميع العمليات في الأردن وانسحاب الجيش الأردني والفدائيين من كل المدن قبل مغرب اليوم نفسه [123]، وودع عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب في 27 سبتمبر ثم عاد إلى منزله؛ حيث أصيب بأزمة قلبية تُوفي على إثرها بعج أنْ حمل على عاتقه ضغوطًا كثيرة أودت بحياته .[124]

فى سبتمبر 1970 تُوفي الرئيس جمال عبد الناصر وخلفه الرئيس السادات [125]وكان وقف إطلاق النار ساريًا بناء على مبادرة روجرز، وفي الرابع من فبراير 1971 لما انتهى وقف إطلاق النار الذي كان ساريًا اعتبارًا من 8 أغسطس وبعد أنْ رفض الرئيس السادات مد وقف إطلاق النار أكثر من هذا التاريخ انطلاقًا من مبدأ رفض سياسة فرض الأمر الواقع وسياسة اللا سلم واللا حرب التي أرادت إسرائيل تكريسها بغرض احتلالها للأراضي العربية.

مبادرة الرئيس السادات الأولى للسلام فبراير 1970م.[126]

في العاشر من ديسمبر 1970م أدلى موشى ديان بتصريحات صحفية أعلن فيها عن رغبة إسرائيلية في فتح قناة السويس للملاحة،[127]وسرعان ما التقط الرئيس السادات تلك التصريحات وبدء في التحرك الدبلوماسي سعيًا وراء إثبات أنَّ هناك تغيرًا جذريًا في السياسة المصرية الجديدة بعد عبد الناصر؛ ففي الرابع من فبراير 1971 أعلن السادات مبادرته الأولى للسلام[128]، التي حدد فيما بعد ملامحها في خطاب ألقاه في مايو 1971[129](بعد أنْ أطاح بما عُرف بمراكز القوى في ثورة التصحيح)[130]وكانت المبادرة تقضي انسحابًا جزئيًا للقوات الإسرائيلية بوصفها مرحلة أولى للانسحاب الكامل والشامل – تبدأ بعدها مصر في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية – وبعد هذه الخطوة تقبل مصر وقف إطلاق النار لمدة محدودة، على أنْ يوضع جدول زمني خلالهما لتنفيذ القرار 242 بواسطة السفير يارنج [131]، ومع عبور القوات المصرية قناة السويس إلى الجانب الشرقي من القناة توضع الترتيبات اللازمة للفصل بين القوات، أمَّا إذا انتهت الفترة المحدودة لوقف إطلاق النار دون تقدم ملموس يكون للقوات المصرية الحق في استكمال القتال بغرض تحرير أراضيها بالقوة المسلحة، مع تأكيد مصر على رفض مبدأ نزع سلاح سيناء مع قبول مناطق منزوعة السلاح على جانبي الشريط الحدودي مع رفض مبدأ الوجود الإسرائيلي بشرم

الشيخ. [132]

بيد أنَّ الجانب الإسرائيلي رد سريعًا برفض المبادرة بوصفها لم تأت بجديد[133]، وعبر عن ذلك موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي بقوله" ليس لدى إسرائيل النية في الانسحاب من أفضل خط استولت عليه"، [134]وبذلك وأدت أولى مبادرات السلام للرئيس السادات في مهدها[135].

تقدم جونار يارنج يوم الثامن من فبراير في أعقاب انتهاء فترة وقف إطلاق النار بعدة مقترحات جديدة تشابه مبادرة السادات أُعلن عنها في 4 فبراير، تطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية وقطاع غزة والعودة إلى خطوط الرابع من يونيو 67، مع تعهد مصري بعقد اتفاق سلام مع إسرائيل تنتهي بموجبه حالة الحرب، ويُعترف بإسرائيل وحقها في الوجود والعيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها، وذلك طبقًا لنص قرار مجلس الأمن رقم 242، مع ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية –خليج العقبة وقناة السويس. ووافقت مصر على تلك المبادرة على أساس دمجها مع المبادرة المصرية كإطار عام للتسوية النهائية مع التحفظ على ضرورة أن يتوافر شرط الدوام للسلام العادل بيد أنَّ الجانب الإسرائيلي كالعادة رفض المبادرة من أساسها، في الوقت الذي أكد فيه استعداده لدراسة فكرة إعادة فتح قناة السويس للملاحة في إطار انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية مع الرفض التام لفكرة عبور القوات المسلحة المصرية قناة السويس إلى سيناء[136].

لم يصب السادات بالإحباط وكانت لديه العزيمة على إمكانية تحرير التراب الوطني بالسلام، وظل يحاول جذب الولايات المتحدة إلى جانبه وحاول حثها على التقدم بمبادرة كبيرة من جانبها، جاء ذلك بعد الرحلة التي قام بها السادات إلى موسكو في الأول والثاني من مارس 1971م؛ حيث بعث في الخامس من مارس 1971 رسالة طويلة إلى نيكسون ناشده فيها أنْ يتقدم بمبادرة لتحقيق اتفاق مرحلى للسلام ، وقد أخذ نيكسون مطالب السادات مأخذ الجد وأصدر أوامره إلى وزارة الخارجية

الأمريكية للشروع في فكرة التسوية المرحلية [137]، ولم يكن ذلك التوجه الأمريكي الجديد بالأمر الذي يناسب الهوى الإسرائيلي، وبدأت وزارة الخارجية الأمريكية في السير قدمًا وصرح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية بأنَّ الولايات المتحدة لديها الرغبة في استئناف العلاقات الدبلوماسية بينها وبين مصر حتى وإنْ لم تكن مصر هي البادئة بتلك الخطوة،[138]وعلى الجانب الإسرائيلي فقد أتت تصريحات جولدا مايير في الثالث عشر من مارس 1971 العلنية وهي ترد على أسئلة عن السلام العربي الإسرائيلي؛ حيث قالت: [139]إنَّ إسرائيل يجب عليها أنْ تحتفظ بشرم الشيخ وممر آمن يؤدى إليها، وأنَّ سيناء يجب أنْ تجرد من السلاح، وأن الحدود حول إيلات يجب تعديلها، وأنَّ المصريين يجب ألا يعودوا إلى قطاع غزة، وأنَّ مرتفعات الجولان ستظل تحت السيطرة الإسرائيلية، وأنَّ القدس يجب أنْ تبقى موحدة، وأنه يجب إجراء تعديلات على الحدود مع الضفة الغربية [140]

المقترحات الأمريكية بشأن حل جزئي لمشكلة الشرق الأوسط

فى السادس عشر من مارس أعلن وليم روجرز مقترحاته الجديدة من أجل سلام الشرق الأوسط وحث إسرائيل على أنْ تعتمد ضمانات الأمن بدلًا من اعتمادها على ضمانات الأرض، وضرورة العودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو 1967م بينها وبين مصر على أنْ يتفاوض الطرفان مصر وإسرائيل بشأن ترتيبات الأمن ووضع ترتيبات مرضية للطرفين فيما يخص شرم الشيخ، ورفض روجرز التصريح بمعاهدة أمن للشرق الأوسط، وإكتفى بالقول بأنه سوف يكون هناك اتفاق مكتوب بين الطرفين وتودع نسخة مكتوبة منه في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى اعتزام الولايات المتحدة القيام بدور ايجابى في عملية السلام [141].

ومرة أخرى وصل وزير الخارجية وليم روجرز إلى القاهرة في الرابع من مايو 1971 ، وأدلى بتصريحات مفادها أنَّ الولايات المتحدة نريد تحقيق السلام لشعوب

المنطقة بالكامل، والتوصل إلى حل عادل وشامل بين العرب وإسرائيل على أساس مرجعية القرار 242،[142]وجرت مباحثات بين وزير الخارجية المصري محمود رياض وكل من روجرز وسيسكو، ثم عاد روجرز واجتمع مع الرئيس السادات في السادس من مايو 1971 وانتهى اللقاء إلى استعداد روجرز لإرسال جوزيف سيسكو في مهمة عاجلة لتل أبيب في محاولة لدفع عملية التسوية السلمية، وقد آلت كل تلك المفاوضات والمباحثات والاقتراحات إلى ما آلت إليه سالفتها وعادت الأزمة مرة أخرى إلى الطريق المسدود .[143]

الحرب وتحريك المسألة العربية الإسرائيلية **(حرب أكتوبر وتحريك مشكلة الشرق الأوسط)**

لم يكن قرار حرب أكتوبر 1973 قرارًا وليد لحظة ولا قرارًا مغامرًا اتُخذ في لحظة خوض خضم حرب غير محسوبة بهدف كسر حالة اللا سلم واللا حرب، بل قرارًا استهدف كسر حالة الجمود في المواقف الدولية وتحريك الساكن، وقد بنى قرار الحرب فلسفته الأساسية على إهدار النظريات وقلب الموازين التي سيطرت على الفكر الإسرائيلي وذلك من خلال تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي وكسرها، وإهدار قيمة المبادئ التي بنيت عليها وهدم نظرية الحدود الآمنة، [144]وإقناع إسرائيل بفداحة خسارتها نتيجة استمرار احتلالها للأراضي العربية[145]، وإرسخ مبدأ أنَّ السبيل الوحيد لضمان أمن إسرائيل هو السلام، ولم تتبع استراتيجية مصر من أجل السلام وقرارها بالحرب من رحم معركة أكتوبر 73 بل رُسمت تلك الاستراتيجية وخُطط لها قبل قيام الحرب بسنوات .

والتزمت مصر بتلك الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس السادات في خطاب النصر أمام مجلس الشعب يوم 16 أكتوبر 73 بعد مرور أحد عشر يومًا على بدء القتال، (وكانت القوات المسلحة المصرية في ذلك التوقيت قد قامت بصد الهجمات المضادة الإسرائيلية وامتصاصها وتدميرها سواء أالمدرعة أم الجوية). وقف الرئيس

السادات في ذلك اليوم أمام ممثلي الشعب ليعلن الخطوط العامة للسياسة المصرية أمام العالم متحدثًا:" إننا حاربنا من أجل السلام، السلام الوحيد الذي يستحق لفظ السلام، السلام القائم على العدل" [146]. كما أعلن في ذلك الخطاب استعداد مصر لحضور مؤتمر للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ورغبتها في فتح قناة السويس للملاحة الدولية واستعداده لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل، إلى خطوط الرابع من يونيو 67 [147]. إنَّ حرب أكتوبر لم تكن حربًا بهدف التدمير والتخريب، بل حربًا من أجل السلام.

لم يكن الهدف الحقيقي من الحرب هو تحرير كامل التراب الوطني المصري أو العربي وإنما كان الهدف من الحرب هو كسر حالة اللاسلم واللا حرب وتحريك عملية السلام والمفاوضات وإزالة آثار يونيو 1967م وهو ما ورد في التوجيه الاستراتيجى للحرب، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الرئيس السادات كان قد اجتمع مع بعض قادة المقاومة الفلسطينية وهم السيدان صلاح خلف وفاروق قدومي في الخامس من سبتمبر 1973م قبيل اسابيع من اندلاع نصر أكتوبر 1973م وأعلن أمامهما أنه سوف يشن الحرب ضد إسرائيل مع سوريا قبيل نهاية العام الجارى، كما بادر إلى القول بكل بساطة إنَّ الحرب لن تكون كاملة بل سيكون هدفها إخراج المنطقة العربية من المأزق ومن عار الهزيمة، ثم يذهب الجميع بعد ذلك إلى مؤتمر السلام[148].

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ إسرائيل قد خاضت حروبها العدوانية أعوام 1956، 1967م طمعًا في حدود آمنة تحقق مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلي، وقد حققت مكاسب على الأرض في تلك الحروب انطلاقًا من تلك الحدود التي اعتبرتها هي (أي إسرائيل)غير آمنة، بينما في حرب أكتوبر 1973م تحققت هزيمة إسرائيل على يد الجيوش العربية وهي تمتلك حدودًا اعتبرتها آمنة طبقًا لمنظورها الأمني، وبهذا تكون حرب أكتوبر 1973م قد أثبتت خطأ المنظور الأمني الإسرائيلي للحدود الآمنة والتوسع،[149]وهو ما أراده السادات وذكره في التوجيه الاستراتيجى للحرب [150]وإدراكًا

من السادات بأنَّ الحرب كانت ضرورة وطنية لتحرير الأرض، وأنه لم يعد هناك مفر من القتال[151]،

المفاوضات المصرية الإسرائيلية المباشرة

قبل انتهاء العمليات العسكرية لحرب أكتوبر وبنهاية يوم 28 أكتوبر بعد انتهاك إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم 338 يوم 22 أكتوبر، ثم انتهاكها لقرار مجلس الأمن رقم 339 الذي صدر في اليوم التالي، واستمرار عملياتها العسكرية طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم 340 الصادر في 26 أكتوبر 73 لعبت الولايات المتحدة دورًا مهمًا في تلك الفترة من خلال الجولات المكوكية التي قام بها وزير خارجيتها هنري كيسنجر، ومن خلال الاتصالات السياسية خلال يومي 25، 26 أكتوبر وفى مساء 26 أكتوبر أرسل كيسنجر رسالة باسم الرئيس الأمريكي إلى الرئيس السادات تحمل مقترحين: أولهما: دعوة مراقبين للفصل بين نقاط التقابل بين الجيشين المصري والإسرائيلي. وثانيهما: السماح بمرور قافلة احتياجات إدارية إلى السويس والجيش الثالث الميداني[152]، ومع حلول السابع والعشرين من أكتوبر امكن التوصل إلى الاتفاق على عقد اجتماع مباشر بين الطرفين مصر وإسرائيل بوساطة أمريكية؛ حيث وصلت رسالة إلى الرئيس السادات من كيسنجر حملها حافظ إسماعيل تتضمن قبول إسرائيل إجراء محادثات مباشرة مع مصر حول كيفية تنفيذ وقف إطلاق النار وأعمال الإمداد والتموين للجيش الثالث في السويس على أنْ تحدد مصر توقيت الاجتماع ومكانه واسم ممثل مصر في الاجتماع ورئيس الوفد، [153]وعُيين اللواء محمد عبد الغني الجمسي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية ممثلًا لمصر في ذلك الاجتماع الذي يعتبر أول لقاء مباشر وجهًا لوجه بين ضباط مصريين من ذوي الرتب الرفيعة وضباط إسرائيليين.[154]

وعلقت جولدا مائير في مذكراتها على ذلك بأنه" كان مطلبنا هذه المرة أنْ

يقابلنا العرب لا في أرض المعركة وإنما على مائدة المفاوضات، وأنْ يجدوا معنا حلًا للمشكلة التي بسببها أُزهقت آلاف الأرواح من عندنا ومن عندهم عبر الثلاثين عامًا الماضية[155].

وبذلك عَقد أول اجتماع في **منطقة الكيلو متر 101** الذي يعتبر الأول في تاريخ الصراع منذ توقيع اتفاق الهدنة 1949 وبعد ربع قرن من قيام إسرائيل ويعتبر هذا الاجتماع أول خطوة حقيقية وفعلية في عملية السلام لحل أزمة الشرق الأوسط وقد رأس الوفد الإسرائيلي أهارون ياريف مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية، وسيلافيو مندوبًا عن الأمم المتحدة [156].

و جرت المباحثات المباشرة بين الوفدين المصري والإسرائيلى التي أوضح الجانب المصري فيها الغرض من المباحثات هو إيجاد آلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقمي 338 و339 من حيث الفصل بين القوات وتثبت وقف إطلاق النار، وكان هذا هو محور الاجتماع الأول، بالإضافة إلى الحديث عن العودة لخطوط 22 أكتوبر وأسرى الحرب وعمل قوات الطوارىء الدولية.

وعلى الرغم مما وصلت إليه الحالة بين طرفي النزاع من الجلوس مباشرة على مائدة مفاوضات واحدة ولأول مرة منذ مفاوضات رودس؛ فإنَّ القوات الإسرائيلية قد حاولت اقتحام مدينة السويس في صباح الثامن والعشرين من أكتوبر 1973م، وقد باءت بالفشل نظرًا لاستبسال المدافعين عن السويس ووصلت طلائع قوات الأمم المتحدة إلى السويس؛ تنفيذًا لقرار مجلس الأمن، وأغلق باب الحرب مؤقتًا انتظارًا لنتائج عمليات التفاوض .

وبينما كانت مفاوضات الكم 101 تجرى كان هناك حراك ديبلوماسي آخر، حيث أرسل السادات إسماعيل فهمي إلى واشنطن وقد إلتقى كيسينجر وعقد معه سلسلة من المناقشات الصريحة والمكثفة تمهيدًا لزيارة كيسنجر إلى مصر في السابع

من نوفمبر 1973م؛ حيث اقترب كيسنجر وإسماعيل فهمي من التوصل لاتفاق نحو القضايا العالقة [157]

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ كيسنجر التقى السادات في أولى لقائتهم في السابع من نوفمبر 1973م ودارت بينهم الأحاديث المشتركة وعرض عليه بعض النقاط فيما يعرف باتفاق النقاط الست التي وافق السادات عليها بعد إدخال تعديلات على بعض منها بشأن موقف امدادات الجيش الثالث وتبادل الأسرى والحصار البحري[158]

واستمرت مباحثات الكم 101 شهرًا كاملًا؛ حيث بدأت في الثامن والعشرين من أكتوبر وانتهت في الثامن والعشرين من نوفمبر 1973م عقد خلالها لممثلي الجانبين سبعة عشر اجتماعًا منفصلًا مقسمة على مرحلتين:

الأولى منها: شملت عدد سبعة اجتماعات انتهت بتوقيع اتفاق النقاط الست والخاص بحل مشكلة الأسرى ومشكلات الإمداد والتموين لمناطق السويس والجيش الثالث والعودة لخطوط 22 أكتوبر 1973.

أمَّا الثانية منها: وتضمنت عشرة اجتماعات لبحث اتفاق النقاط الست ومشكلة فض الاشتباك والعودة إلى خطوط 22 أكتوبر.

بيد أنَّ هذه الاجتماعات انتهت دون التوصل إلى أي اتفاق،[159]وإزاء هذا الوضع فإن الطريق إلى فض الاشتباك أصبح مسدودًا وبناء على ذلك أعلنت مصر وقف مباحثات الكم 101 نظرًا للمراوغة الإسرائيلية [160].

وقد كتبت مجلة نيوزويك الأمريكية أنَّ إسرائيل كانت أقرب إلى توقيع اتفاق فض الاشتباك في الكم 101 لولا نصيحة كيسنجر بأنَّ يكون ذلك هو البند الأول في اجتماعات جنيف وهو خليق أنْ يهيئ بداية طبيعية للمحادثات[161]، كما أنه إذا توصل الجمسي وياربيف إلى اتفاق بشأن فض الإشتباك فلن يبقى شيء للتفاوض عليه في جنيف، إلى جانب ضرورة إبقاء السيطرة الأمريكية على مسارات التفاوض

بحيث يعود الفضل إلى الولايات المتحدة في أي اتفاق.[162]

كان السادات في وضع حرج فهو مقبل على حضور مؤتمر القمة العربية في الجزائر في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 1973، وفي هذا المؤتمر التقى الأسد وأطلع السادات الأسد على كل التطورات ومباحثاته مع كيسنجر، وتطرق الأسد إلى موضوع الحلول المنفردة التي يحاول كيسنجر طرحها، وأنها تضرب التحالف المصري السورى في مقتل وقال الأسد إنَّ هذا التحالف إذا ضرب فلن تقوم له قائمة قبل مُضي وقت طويل، وقد أكد السادات في حواره مع الرئيسين الأسد وهوارى بومدين أنه سوف يوقع قرارًا بتصفية الجيب الإسرائيلي (الثغرة)فور عودته للقاهرة .[163]

ولعل الموقف المصري بالإعلان عن إيقاف محادثات الكم 101 كان يشير إلى أنَّ مصر في طريقها لاتخاذ موقف عسكري حازم، وهو ما أضاف ثقلًا للموقف التفاوضي المصري، وكذا للموقف المصري أمام الدول العربية وسوريا شريك الحرب الأساسي.[164]

وبعد عودة السادات من مؤتمر الجزائر ونتيجة لفشل جهود التسوية السلمية في الكم 101 وقع السادات قراره بتصفية الجيب الإسرائيلي بالقوة في أول ديسمبر 1973م [165]، وقد بعث الرئيس الأمريكي نيكسون برسالة إلى السادات أبلغه فيها بأنه يتابع تطورات الأمور في المنطقة ونتائج مؤتمر الجزائر، وناشده فيه إعمال صوت العقل في تلك المرحلة المهمة حقنًا للدماء من الجانبين، وفى نهاية الرسالة أخبره أنه طلب من كيسينجر زيارة المنطقة وأنه يأمل في أنْ يستقبله السادات في الثالث عشر والرابع عشر من ديسمبر كما أبلغه أنه سوف يطلب من إسرائيل أيضًا الأمر نفسه بضبط النفس وانتظار مهمة كيسنجر .[166]

وفي هذا الصدد تواترت تقارير إلى الولايات المتحدة حول إمكانية قيام مصر بعمل عسكري جديد لإحراز تقدم على الجانب السياسي، وعلى هذا سافر كيسينجر

إلى القاهرة والتقى السادات في الثالث عشر من ديسمبر 1973، وطلب منه السادات المساعدة للوقوف في وجه الضغوط السوفيتية عليه، كما أخبره السادات برغبته في تصفية الثغرة، وجاء رد كيسنجر بهدوء الذي ينطوي على تهديد أمريكي بالتدخل[167]، وأنْ تُعطى الفرصة لكيسنجر حتى يناير 1974 حتى يتمكن من تحقيق فض الاشتباك[168]ويعد موقف كيسنجر هذا مؤشرًا على سبق النيات الأمريكية والإسرائيلية بعدم تحقيق أي تقدم في مفاوضات جنيف في 18 ديسمبر 1973م [169]، وعلى كل حال فقد انعقد مؤتمر جنيف ولم يقدم جديدًا [170]سوى جلوس العرب[171]وإسرائيل على مائدة المفاوضات بشكل علني، وبرعاية أمريكية وحضور روسي هزيل [172]، وبتحقيق هنرى كيسينجر هدفه من مؤتمر جنيف، شرع في البدأ في الخطوة التالية وهي البدء فعليًا وليس شكليًا في تحقيق فض الاشتباك [173]أولًا على الجبهة المصرية وذلك حماية للقوات الإسرائيلية المتمركزة في ثغرة الدفرسوار من أنْ تقضي عليها القوات المسلحة المصرية وتبيدها، كما أنَّ ذلك أيضًا من شأنه أنْ يخفف الضغط على الوضع الاقتصادي الإسرائيلي وكذا النفسي الناتج عن التعبئة العامة الإسرائيلية المستمرة منذ السادس من أكتوبر 1973م، بالإضافة إلى التطلع المصري لتحقيق فض الاشتباك حتى وإنْ كان منفردًا،[174]وأنا هنا لا ألوم السادات على تقبله الحل المنفرد في تلك المرحلة لأنني لا أجد غيره متاحًا؛ حيث إنَّ مصائر الشعوب ومشكلاتها لا يمكن أنْ تحل بالخطب العنترية وإنما بالقوة العسكرية والسياسة معًا.

اتفاق الفصل الأول بين القوات

على الجبهة المصرية

عملت الدبلوماسية المكوكية التي انتهجها هنري كيسنجر على تحقيق فض الاشتباك على الجبهة المصرية؛ ففي يناير 1974 قام كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي بعدة جولات مكوكية بهدف تحقيق تقارب في وجهات النظر المصرية

والإسرائيلية وذلك لتثبيت وقف إطلاق النار وفض الاشتباك، ونجح بعد أربع رحلات مكوكية في التوصل إلى اتفاق قبلته كل من مصر وإسرائيل بخصوص فض الاشتباك، وفي 17 يناير 1974 أُذيع نص الاتفاق[175]، وقد أجرى هنرى كيسينجر مفاوضات مع الرئيس السادات ووزير خارجيته إسماعيل فهمي في أسوان كما قام بجولاته المكوكية بين أسوان والقدس، وبعد يوم 17 يناير 1974 أذيع الاتفاق الذي عرف بفض الاشتباك الأول[176] وبدأ تنفيذ الاتفاق في 25 يناير 74 وانتهى تنفيذه في الخامس من مارس 74 [177]ونتيجة لهذا الاتفاق – انسحبت القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة واحتفظت القوات المصرية بالخطوط التي كانت قد وصلت إليها أثناء حرب أكتوبر على الرغم (من محدوديه القوات الموجودة شرق القناة).

وكان ذلك فعليًا أول انسحاب عسكري إسرائيلي من أرض احتلتها إسرائيل تحت ضغط القوة العسكرية المصرية والضغط الاقتصادي العربي على الولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل [178].

وكان اتفاق فض الاشتباك انعكاسًا سياسيًّا مهمًا لا يمكن تجاهله على الرغم من كون الاتفاق في ظاهره (اتفاقا عسكريا)؛ فإنَّ هذا الاتفاق أصبح نقطة تحول في علاقة مصر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وأظهر قدرة الولايات المتحدة في الضغط والإملاءعلى إسرائيل، وبداية انحسار علاقة مصر بالاتحاد السوفييتى[179]، كما أنَّ هذا الاتفاق وفَّر في الوقت ذاته أساسًا استندت إليه المحاولات المستقبلية في التفاوض حول السلام، وعلى الرغم من عدم رضاء القادة الاسرائيليين عن التنازلات الإسرائيلية المقدمة لمصر؛ فإنهم قد أفادوا من الاتفاق كونه حقق لهم استراتيجيتين طال ما سعوا إليهما، وهما: التعامل مع كل دولة عربية على حدة وليس معًا في مؤتمر دولي متعدد الأطراف، واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية .[180]

وبعد تنفيذ اتفاق الفصل بين القوات (فض الاشتباك)الأول وانسحاب القوات

الإسرائيلية للمرة الأولى في تاريخها إلى مسافة 30 كم شرق القناة قام الرئيس السادات بإعادة افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية في الخامس من يونيو 1975 إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في طريق السلام بين مصر وإسرائيل.[181]

ويتقاطع اتفاق الفصل بين القوات الأول وأيضًا من بعده الثاني مع أفكار ديان التي طرحها في أعوام 1956 و1967 و1973 التي مفادها أنَّ خط المضايق في سيناء يشكل خطًا دفاعيًا أساسيًا أفضل من خط قناة السويس، ويُظهر ذلك النيات الإسرائيلية حول ذلك؛ حيث لم تقيم إسرائيل آية مستوطنات في المنطقة الواقعة شرق القناة وحتى خط المضايق طوال فترة احتلالها لسيناء، اللهم إلا المواقع العسكرية فقط [182]مما يعطي انطباعًا بعدم الرغبة الإسرائيلية في الاحتفاظ بذاك الخط وتلك الشريحة من الأرض مستقبلاً.

على الجبهة السورية

واجهت الولايات المتحدة ضغوطًا عربية بالتوازى مع التصلب الإسرائيلي؛ فقد أشارت السعودية بوضوح إلى أنَّ رفع الحظر النفطى مرتبط بفك الاشتباك في الجولان، وكان السادات قد وعد الأمريكيين بطلب تعليق الحظر النفطي بعد اتفاق فض الاشتباك، إلا إنَّ الملك فيصل لم يقبل رفع الحظر إلا بعد توقيع اتفاق مشابه بالنسبة للجولان، وهكذا فقد بدأت الرحلة المكوكية الرابعة لكيسنجر بتاريخ 25 فبراير 1974، وكالعادة لم يقترح الإسرائيليون سوى انسحاب رمزي بسيط ليجعل التفاوض صعبًا وطويلًا كما أشرت سالفًا، ولم تسفر جولات كيسينجر عن شئ ملموس سوى قبول الدول العربية تعليق الحظر في الثامن عشر من مارس 1974 بينما لاحت في الأفق بوادر حرب استنزاف في الجولان .

إلا إنَّه في الحادي والثلاثين من مايو 1974 وُقع اتفاق الفصل بين القوات في جنيف على شاكلة اتفاق سيناء مع تحفظات [183]منها وجود مناطق منزوعة

السلاح وأخرى محدودة السلاح، كما نص الاتفاق على انسحاب إسرائيل إلى بعض أجزاء ما وراء خطوط يونيو 1967م، وكذا وقف إطلاق النار في خلال لا24 ساعة من توقيع الاتفاق وإنشاء منطقة عازلة يتراوح عرضها بين اثنين وخمسة كيلومترات ترابط فيها قوات أممية [184]، مع الاحتفاظ ببعض مناطق المستوطنات الإسرائيلية، مع التزام أمريكى بعدم رد فعل وأيضًا تسلح إسرائيلي لمواجهة أي خرق للاتفاق، بينما رفض الأسد أنْ يعطي التزامًا خطيًا ورسميًا بمنع أنشطة المقاومة الفلسطينية [185]

هذا وتعتبر اتفاقية الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية بمثابة تنامي وتطور الثقل السياسي العربي من خلال عملية التضامن العربي واستغلال الضغط بسلاح النفط على الدول الغربية والولايات المتحد [186] ، أضف إلى ذلك التأكيد على أهمية الدور الأمريكي وحده بلا شريك في تحقيق التسوية السياسية للنزاع العربي الإسرائيلي وانحسار للدبلوماسية السوفيتية .

بعيدًا عن جنييف الطريق إلى الاتفاق الثاني للفصل بين القوات في سيناء

كانت السياسة الكيسنجرية في ترتيب اتفاقات مرحلية ومحدودة بين إسرائيل والعرب قد أصبحت آنذاك أكثر تطورًا وفاعلية؛ حيث عملت على انتزاع مقترحات من كل طرف، ومن ثم الوقوف على ردود الأفعال الأولية، وتحديد العقبات، ثم الشروع في العملية الديبلوماسية التي ستؤدى في النهاية إلى سد نقاط الاختلاف بين الطرفين، إضافة إلى دور كيسنجر الإقناعي ومكانته الشخصية لدى الأطراف ومن الممكن أيضًا الاستعانة بمكانة الرئيس الأمريكي إذا استدعت الظروف ذلك .

وقد كانت الأيدلوجيات المصرية الساعية نحو اتفاق ثان في سيناء تدور في فلك أنْ تنسحب إسرائيل إلى ما وراء ممرء الجدى ومتلا الاستراتيجيين، بالإضافة إلى استعادة حقول البترول المصرية في أبو رديس وبلاعيم (التء كانت توفر لإسرائيل آنذاك خمسين بالمائة من احتياجاتها النفطية)، بالإضافة إلى اعتبار الاتفاق الثاني

اتفاقًا عسكريًا بحت دونما الارتباط بأي مغزى سياسي، على الجانب الآخر كانت الأهداف الإسرائيلية من توقيع اتفاق ثانٍ للفصل بين القوات في سيناء مختلفة كليًا وجزئيًا مع الأهداف والأفكار المصرية؛ فقد كانت إسرائيل تأمل من وراء توقيع اتفاق ثانٍ الفصل بين مصر وسوريا وشق الصف العربي، وبذلك تقل احتمالات قيام تحالف مصري سوري جديد أو هجوم عربي مشترك على غرار ما حدث في أكتوبر 1973، أضف إلى ذلك أنه يلزم لإتمام هذا الاتفاق تقديم تنازلات سياسية مصرية لإسرائيل، على ألا يتضمن الاتفاق الثاني الممرات أو حقول النفط [187].

وقد تعقدت المهمة الكيسنجرية بسبب تطور خطير في موقف إسرائيل التفاوضي في الثالث من ديسمبر 1974 حين ذكر اسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في حديثه لصحيفة هاآرتس الإسرائيلية أنَّ الهدف الإسرائيلي من الاتفاق الثاني هو فصل مصر عن سوريا وتأخير المفاوضات إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية، وأوضح أنه في بداية الثمانينات سوف يتم التوصل إلى بدائل لإنتاج الطاقة وهو ما سوف يضعف قوة العرب النفطية [188].

كانت السياسة المعلنة التي تتفق عليها القوتيين العظميين توضح التركيز على مؤتمر جنييف للسلام وبذل كل الجهود الرامية إلى التسوية الشاملة للمشكلات المرتبطة بإقرار السلام في الشرق الأوسط، وضرورة أنْ يلعب مؤتمر جنييف دورًا مهمًا في إقامة سلام الشرق الأوسط مع التأكيد على ضرورة استئناف أعمال المؤتمر في أسرع وقت ممكن [189].

في أواخر يناير 1975 جرت مجموعة من المراسلات بين الرئيس الأمريكي فورد والرئيس السادات يبلغه فيها بأنَّ مشاورات كيسنجر وجولاته أوشكت على الانتهاء، وأنَّ فورد سوف يزور القاهرة في غضون شهر فبراير 1975، وفي السياق نفسه أرسل الزعيم السوفيتي برجينيف رسالة للسادات يخبره فيها بعزم الاتحاد السوفيتي على ارسال وزير الخارجية السوفيتي جروميكو لزيارة سوريا ومصر، كما يخبره فيها

بأنَّ وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سوف يلتقيان في جنييف أواخر فبراير للتنسيق بين الدولتين من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط والتسوية السلمية (190)

فى الثالث من فبراير 1975 وفي أعقاب زيارة جروميكو لدمشق صدر بيان سوفيتي سورى ينص على دعوة أطراف مؤتمر جنييف للانعقاد في أواخر فبراير أو أوائل مارس بحضور كل الأطراف المعنية بالمشكلة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وعندما حضر جروميكو إلى مصر شرح لإسماعيل فهمي وزير الخارجية وجهة النظر السوفيتية الخاصة بتعجيل عقد مؤتمر جنييف، وقد صدر البيان المشترك المصري السوفيتي وجاء مختلفًا عن بيان دمشق؛ حيث نص على أنْ يجتمع مؤتمر جنييف فورًا وباشتراك كل الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، كما نص على توضيح أهمية الدور السوفيتي في تسوية الأزمة، كما أكد السادات على ضرورة تحريك الموقف قبل نهاية عمل قوات الطوارئ الدولية في 24 ابريل 1975 وأنَّ ذلك سوف يتحقق إذا سارع الاتحاد السوفيتي بتعويض مصر عن خسائرها في الحرب والعودة بالعلاقات السوفيتية المصرية إلى صورتها الطبيعية .[191]

وبينما كانت الاتصالات الدبلوماسية تجري، تواترت بعض التقارير التي نؤكد احتمال حدوث صدام مسلح جديد في المنطقة، فأسرع وزير الخارجية الأمريكي يطلب من السفير الأمريكي في القاهرة إبلاغ إسماعيل فهمي أنَّ كيسينجر سوف يبدأ جولة جديدة في المنطقة مؤكدًا أنه سوف يحقق فصلًا جديدًا بين القوات على جبهة سيناء، وذلك قبل مباحثاته مع جروميكو في جنييف، ثم بعد لقائه جروميكو في جولة ثانية في مارس 1975م؛ حيث يتحقيق ما يسعى إليه[192]، والملاحظ هنا أنَّ كيسنجر قد تجاهل نهائيًا الإشارة إلى مؤتمر جنييف .

وبالفعل وصل كيسنجر للمنطقة في التاسع من فبراير 1975 وتباحث مع الجانبين العربي والإسرائيلي، وأجرى محادثات في سويسرا في الثامن عشر من فبراير مع شاه إيران حصل خلالها على تأكيدات من الشاه بتزويد إسرائيل باحتياجاتها من البترول في حال توقيع اتفاق ثانٍ للفصل بين القوات في سيناء، وانسحاب إسرائيل من حقول البترول المصرية فيها [193]، ثم قام بجولته المكوكية التالية في مارس 1975متنقلًا بين أسوان وتل أبيب، واجه فيها صعوبات جمة نتيجة التصلب الإسرائيلي وعدم المرونة في التفاوض والإصرار على محددات لن تقبل بها مصر نهائيًا؛ فقد كان كيسنجر يدرك أنَّ مصر لن تقبل بأي حال بأقل من الانسحاب الكامل إلى منطقة شرق الممرات، كما أنَّ مصر لن تقبل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل في تلك المرحلة أبدًا، وكان كيسينجر يدرك تماما عدم واقعية المطالب الإسرائيلية في تلك المرحلة [194]ويورد إسماعيل فهمي في مذكراته تفاصيل المراوغة الإسرائيلية أثناء التفاوض في اتفاق الفصل بين القوات الثاني[195]، وقد أدى التشدد الإسرائيلي إلى توقف المحادثات في 22 مارس 1975 وعودة كيسنجر إلى واشنطن خالي الوفاض وفى روعه بأنَّ السبب الرئيس في الإخفاق في التوصل لاتفاق تقع على عاتق إسرائيل[196].

هذا وقد بدأت الخطوة الأولى في الاتفاق الثاني لفصل القوات بلقاء الرئيس الأمريكي فورد ووزير خارجيته كيسنجر بالرئيس السادات ووزير الخارجية إسماعيل فهمي في سالزبورج بالنمسا في الأول والثاني من يونيو 1975 [197]تباحث خلال اللقاء الطرفان في سبل تحقيق السلام والحوافز الأمريكية لتلك العملية واستعداد الولايات المتحدة لبناء محطة للإنذار المبكر لمصر يعمل بها مدنيون أمريكيون في مقابل مركز الإنذار المبكر الذي بنته الولايات المتحدة لإسرائيل، بالإضافة إلى مد مدة بقاء قوات الأمم المتحدة، وفى أعقاب اللقاء عقد الرئيسان مؤتمرًا صحفيًا دعا فيه السادات وفورد لزيارة مصر، وأعلن كيسنجر التحرك للوصول لاتفاق، كما اجتمع مع إسماعيل فهمي للعمل على دفع عملية التسوية الجزئية [198].

وعلى أيه حال فقد أعقب هذا اللقاء بعدة أيام قلائل قيام السادات بمقامرة سياسية كبيرة إعادة افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية في الخامس من يونيو؛ حيث كان من الممكن أن لا تنصاع إسرائيل للضغوط الأمريكية وترفض الاتفاق الثاني لفصل القوات أو على أفضل الفروض تماطل فيه سعيًا وراء مكاسب سياسية جديدة [199].

أما الخطوة التالية للقاء الرئيسان فورد والسادات ووزيري خارجيتهما في النمسا فكانت زيارة إسحاق رابين للولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من يونيو 1975 التي تلقى فيها رابين التحذيرات الأمريكية من العودة لمؤتمر جنييف إنْ لم تبد إسرائيل بعض المرونة في التفاوض، الأمر الذي رفضه رابين وعاد إلى إسرائيل، ومع تنامى شعور القادة الإسرائيليين بصعوبة الاستمرار في مقاومة الولايات المتحدة إلى ما لا نهاية، بالإضافة إلى استحالة أنْ يقدم السادات تنازلات أخرى، ونظرًا للرغبة الشديدة من الولايات المتحدة في إتمام الاتفاق قبل موعد الانتخابات الأمريكية؛ فقد قررت إسرائيل استثمار الموقف والحصول على ثمن الاتفاق من خلال حزمة كبيرة جدًا من المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية والتقنية .

وبذلك تكون قد انتهت سياسة الولايات المتحدة (إعادة تقييم الموقف في الشرق الأوسط)التي كانت موجهة في الأصل إلى إسرائيل بعد أنْ تغيرت الأوضاع بالضغط الأمريكي على إسرائيل، وبعد أنْ تصدى اللوبى الصهيونى والكونجرس الأمريكي لهذه السياسة حتى استطاعوا أنْ يحجموها، ولكنها على أي حال قد أتت قطافها؛ فقد حصلت إسرائيل على ثمن باهظ لقاء تعديل موقفها، ومن ثم بدأ كيسينجر جولة جديدة من إسرائيل في العشرين من أغسطس 1975؛[200]حيث بدا اللإ سرائيليون أكثر مرونة بعدما حصلوا على مقابل الصفقة فقد وافقوا من حيث المبدأ على الانسحاب من خط الممرات ومناطق آبار البترول في ابورديس وبلاعيم، كما تمت تسوية مسألة محطات الإنذار المبكر والتواجد الأمريكي[201] في تلك المحطات وهو لب هذه الصفقة [202]وغادر كيسينجر إسرائيل مستكملًا جولته المكوكية متوجها

إلى محطته التالية الإسكندرية؛ حيث التقى السادات وفهمى وفى خلال أيام 25، 26 أغسطس 1975 بدأت تظهر ملامح الاتفاقية الجديدة، وفي الوقت الذي كان فيه كيسينجر يعمل من أجل تحديد الخطوط العريضة والوضع النهائي لبنود الاتفاق الثانى، بقى آثرتون في القدس في مهمة صعبة هي التفاوض بشأن ما تلتزم به الولايات المتحدة نحو إسرائيل وصياغة المشروع النهائي لمذكرة الاتفاق الإسرائيلي الأمريكي،[203]وهي الثمن الذي قبضته إسرائيل مقابل الاتفاق[204].

فى الأول من سبتمبر 1975 وقعت إسرائيل بالأحرف الأولى على الاتفاقية؛ حيث وقعها الجنرال موردخاى جور في إسرائيل وعاد كيسنجر مساء اليوم نفسه إلى الإسكندرية ومعه الصيغة النهائية بعد التوقيع عليها بالأحرف الأولى، وقد وقعت الاتفاقية في جنييف في الرابع من سبتمبر 1975ووقعها عن الجانب المصري الفريق محمد على فهمي رئيس أركان حرب القوات المسلحة والسفير أحمد عثمان مندوب مصر الدائم في جنييف [205]

ردود الأفعال بعد توقيع اتفاق الفصل الثاني بين القوات في سيناء

على الجانب العربي – يورد محمود رياض في مذكراته ملخصًا لردود الأفعال العربية نتيجة توقيع اتفاق الفصل بين القوات الثاني في سيناء فيقول : بمجرد توقيع مصر بالأحرف الأولى على الاتفاق الثاني للفصل بين القوات في سيناء بعث **الرئيس السوري** حافظ الأسد برسائل إلى كل الملوك والرؤساء العرب يدين فيها الاتفاقية، وجائني السفير السوري في القاهرة ليخطرني بأنَّ حكومة بلاده ترفض الاتفاقية رفضًا قاطعًا، وأضاف أنَّ حكومته ترى أنَّ الاتفاقية تتيح لاسرائيل تركيز قوتها العسكرية ضد الجبهات العربية الأخرى، كما ترى أنَّ الاتفاقية تتعارض وقرارات القمة العربية السابقة وأنها سوف تؤدي إلى تفتييت الجبهة العربية، ولم يكن رأي **الجزائر** يختلف كثيرًا عن رأي سوريا، بالإضافة إلى أنَّ تنامي قوة إسرائيل العسكرية

في الفترة الأخيرة وخروج مصر من دائرة الصراع بعد توقيع الاتفاق الثاني للفصل بين القوات يجعل إسرائيل خطرا يهدد الدول العربية كلها، أمَّا موقف **الأردن** فكان يتمحور في أنَّ تلك الاتفاقية تلغي الحق العربي المشروع باللجوء للقوة، كما أنَّ الاتفاقية لا تشير إلى أية خطوات أخرى لإحلال السلام بالمنطقة، وقد صدر بيان مشترك وقعه الأسد وحسين في 11 ديسمبر 1975 ذكرا فيه أنَّ الاتفاقية الجزئية تخدم العدو الإسرائيلي ولا تحقق أي مكاسب للعرب[206]، أمَّا **منظمة التحرير الفلسطينية** فقد رأت أنَّ خللًا خطيرًا في موازين القوى في الصراع العربي الإسرائيلي قد حدث، وقام العديد من الفلسطنيون بتظاهرات في لبنان ضد الاتفاقية ووصفوها بأنها صفقة خيانية أعدتها الصهيونية الأمريكية العالمية والنظام المصري، وفى منتصف سبتمبر قام بعض الفلسطنيون في مدريد باحتجاز السفير المصري مع بعض معاونيه رهائن احتجاجًا على الاتفاقية [207]، بينما كان **موقف المملكة العربية السعودية** مختلفا فقد كانت تستشعر أنَّ دورها القومي يملي عليها عدم توجيه أي نقد علني لأطراف الأزمة حفاظًا على وحدة الصف العربي ([208])، وكان كيسنجر قد زار الرياض في الثاني من سبتمبر 1975 واجتمع مع الملك خالد وأكد للملك أنَّ الولايات المتحدة سوف تسعى جاهدة لإتمام اتفاق جديد للفصل بين القوات في الجولان على غرار الاتفاق الأخير [209]وقد صرح كيسنجر بأنَّ السعودية قد أيدت الاتفاقية بعد تأكيدات الولايات المتحدة محاولة إحراز تقدم على المسار السوري والعمل على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي[210]، وهكذا صار اتفاق الفصل بين القوات الثاني سببًا في اتساع هوة الخلافات العربية العربية فعلى الرغم من كون الاتفاق استكمالًا لحوادث نصر أكتوبر المجيد، وعلى الرغم أيضًا من جل المكاسب المصرية من الاتفاق؛ فإنه كان مسمارًا في نعش التضامن العربي – ولا لوم على الرئيس السادات في ذلك –فهو رجل وطني يسعى للحفاظ على بلده في وقت كانت مصر تعاني معاناة اقتصادية طاحنة وتفتقر إلى مساعدة تعينها على استكمال الكفاح، ولعل الرئيس السادات كان يدرك تمام الإدراك

وجيدًا صعوبة اجتماع العرب على كلمة واحدة لمدة تزيد عن الساعة الواحدة .([211])

ولا يوجد وصف أبلغ للوضع العربي بعد توقيع الاتفاق الثاني للفصل بين القوات أفضل من تصريحات إسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك في جتماعه مع المراسلين الأجانب في السابع عشر من سبتمبر1975 بقوله : إنَّ الصراع الداخلي في قلب الوطن العربي هو الإنجاز الأول وربما الجوهري نتاجًا للاتفاق الثاني للفصل بين القوات في سيناء [212]لشقها وحدة الصف العربي بعد أنْ ظهرت جليه في 1973.

أما على الصعيد الدولي – فإنَّ العلاقات المصرية السوفيتية قد أصابها الكثير بعد طرد السادات للخبراء الروس في 1972 قبل الحرب، وقد كان الجسر الجوي السوفيتي لكل من مصر وسوريا في حرب أكتوبر بمثابة الدعم الرئيس للبلدين في الحرب؛ إلا إنه وبعد الحرب توقفت إمدادات السلاح وقطع الغيار اللازمة للأسلحة السوفيتية نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتي من اتفاق فصل القوات الأول في سيناء، كما أنَّ الزيارة التي كان من المزمع إجرائها من جانب برجنيف لمصر ولقائه بالسادات في نهاية العام 1974 قد أعلن عن إلغائها في 30ديسمبر 1974، وقد كان ذلك كفيلًا بتوسيع الهوة بين مصر والاتحاد السوفيتي، لا أضف إلى ذلك امتناع السوفيت عن تصوير أوضاع القوات في جبهة سيناء لصالح القوات المسلحة المصرية بطائرات ميج 25 الروسية والمرابطة في مصر وترتب على ذلك طلب مصر تعليق عمل تلك الطائرات المرابضة على أراضيها طال ما أنها لا تحقق الهدف الموجودة من أجله، وسُحب هذه الطائرات في 2 سبتمبر ، 1975وبناء على ما سلف فقد زاد الموقف سوءًا على سوء.

وقد كان السادات يدرك جيدًا أنَّ خوض حرب جديدة من الصعوبة دون الأسلحة السوفيتية؛ إلا إنه يستطيع استعادة المزيد من الأراضي عن طريق الدعم الأمريكي لعملية السلام[213]، وقد كان السوفيت يرون أنَّ هدف كيسينجر من تحقيق

السلام الشرق الأوسط هو اضعاف النفوذ السوفيتي في المنطقة وخاصة مصر؛ إلا إنهم لم يقدموا أي شئ لمنع ذلك بل بالعكس فقد ساعدوا كيسنجر على تحقيق هدفه عن طريق مواقفهم. (214)

أما من ناحية الولايات المتحدة الأمريكية التي بذلت جهدا كبيرا لإتمام الاتفاقية، فلم يكن الكونجرس الأمريكي من جانبه سعيدًا بالاتفاقية الثانية في سيناء مثالًا على براعة كيسنجر الديبلوماسية، فعلى أقل التقديرات فإنَّ المعونة الأمريكية للشرق الأوسط في العام المالى 1976 سوف تتجاوز الثلاثة مليارات دولار منهم 25،2 مليار لإسرائيل وحدها، وحتى أخلص المؤيدين لإسرائيل قد ساءهم وجود بعض الأسلحة مثل صواريخ بيرشنج المتطورة ضمن طلبات الأسلحة الإسرائيلية، وبدا أنَّ الكونجرس لن يوافق على بيع مثل تلك الصواريخ لإسرائيل، وفى ديسمبر 1975 سحبت إسرائيل طلبها ذلك مؤقتًا.(215)

مرحلة الجمود في عملية السلام يناير 1976 – بدايات 1977

واستمرارًا لتداعيات الاتفاق الثاني وطوال الجزء الأول من العام 1976 ركز الأمريكيون جل اهتماماتهم على الداخل الأمريكي، في حين واصلت العلاقات العربية العربية تدهورها، وكانت مصر تحاول التغلب على العزلة التي فرضتها اتفاقية سيناء الثانية، بينما واصلت المملكة العربية السعودية وحدها تأييدها لمصر، وتحركت سوريا والأردن معًا، وكان الفلسطنيون لا يزالون ينددون بالسادات بوصفه خائنًا للقضية الفلسطينية، بينما غرق لبنان في جحيم الحرب الأهلية وتدخلت سوريا في لبنان، وظهر على السطح تكتلًا عربيًا وصف بالاعتدال انضمت إليه سوريا بجانب مصر والسعودية وبعض دول الخليج العربي، وقد عقد هذا التكتل اجتماعًا مصغرًا في الرياض ثم في القاهرة، وقرر إنشاء قوة ردع عربية في لبنان تشترك فيها السودان والإمارات العربية اشتراكًا رمزيًا بجانب القوات السورية، وتمول السعودية الإنفاق على

تلك القوة، ومن خلال الموقف المشترك إزاء الصراع في لبنان زالت مؤقتًا الخلافات السورية المصرية التي نشأت بعد توقيع اتفاق الفصل الثاني في سيناء، بوصفه مظهرًا من مظاهر التقلبات السياسية العربية التي تشبه الزبد الذي يطفو في ثوانٍ ثم يزول، وأعلن في ديسمبر 1976 عن إنشاء القيادة السياسية الموحدة بين مصر وسوريا،[216]وما لبث أنْ انضم إليها السودان لاحقًا[217]؛ حيث اعتبر أنَّ ذلك إحدى محاولات تجاوز الخلافات العربية العربية التي أعقبت اتفاق الفصل بين القوات الثاني ومحاولة للم الشمل العربي مرة أخرى .

فى العشرين من يناير 1977 فتح البيت الأبيض أبوابه لاستقبال الرئيس الأمريكي المنتخب الجديد جيمى كارتر[218]قادمًا من عالم بعيد نسبيًا عن عالم الخبرة بالشئون الخارجية، فكارتر كان قد أمضى فترة انتخابية واحدة حاكمًا لولاية جورجيا اكتسب خلالها شهرة من خلال الالتزام القوى بالحقوق المدنية، ولم تظهر له آية اهتمامات بمشكلة الشرق الأوسط[219] اللهم إلا تعليقات قليلة أدلى بها أثناء حملته الانتخابية، بالإضافة إلى تمسكه بالعقيدة المسيحية، كل تلك المؤشرات كانت توحي للوهلة الأولى أنَّ قضية الشرق الأوسط سوف تدخل في منح جديد.[220]

دخل كارتر البيت الأبيض وفي معيته فريق عمل جديد يختلف في توجهاته عن من سبقه على رأس هذا الفريق جناحين رئيسين؛ أولهما سيروس فانس **cyrus vance**[221]وزيرًا للخارجية الذي كان قد شغل منصب نائب وزير الدفاع الأمريكي إبَّان حرب 1967م، وهو أيضًا محام دولي ومفاوض ديبلوماسي جيد، بالإضافة إلى أنه كان يتفق مع كارتر في عدم جدوى ديبلوماسية الخطوة خطوة، أمَّا الجناح الآخر من فريق كارتر كان زبجينو برجينسكي **zbigniew Brzezinski**[222]مستشارًا للأمن القومي الأمريكي الذي كان مختصا بشئون الاتحاد السوفيتي، وكلا جناحي السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة كانا يتفقان على ضرورة إيجاد حل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط،[223]وقد استهلت الإدارة الأمريكية الجديدة عملها بجولة لوزير الخارجية

الأمريكي الجديد سايروس فانس في الشرق الأوسط في فبراير 1977م بعد أيام قلائل من دخول الإدارة الجديدة للبيت الأبيض، وباتفاق مسبق بين كارتر ووزير خارجيته[224]بدأها بمصر في 15 فبراير 1977 سلم فيها رسالة من كارتر للسادات ووجه له الدعوة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في مارس.[225]

وعن تقييم الإدارة الأمريكية الجديدة لعملية السلام في الشرق الأوسط يقول سايروس فانس في معرض مذكراته

(ناقش الرئيس كارتر معي العناصر الأساسية لتناول إدارته للشرق الأوسط مناقشة مطولة لاول مرة في آواخر 1976، أثناء مراجعتنا للسياسة الخارجية في بيته في وكان هناك قدر كبير من التوافق بين تقييم نيكسون/فورد لمصالح الولايات المتحدة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في سلام الشرق الأوسط وبين تقييم الرئيس كارتر وتقييمي، وتوصلنا إلى أنَّ أسلوب الخطوة خطوة قد استنفد إمكاناته، وأنه آن الآوان لتجديد السعي الى سلام شامل ولم يكن محلًا للسؤال إنّ حجر الأساس في سياسة كارتر حيال الشرق الأوسط، سيبقى هو التزامنا بأمن إسرائيل ومع ذلك، اتفقنا على أنّ الأهمية الحيوية لنظم حكم مستقرة، معتدلة وموالية للغرب في الشرق الأوسط، ووجود طرق إلى النفط العربي، تعني أنَّ العودة إلى موقف أميركي سلبي هو أمر غير واقعي، فعلى الولايات المتحدة أنْ تكون وسيطًا نشيطًا وعادلًا بين الجانبين، إذا أريد ان تكون هناك أي فرصة لسلام حقيقي)[226]

كان أول من زار كارتر من قادة دول الشرق الأوسط هو إسحاق رابين وكان هذا اللقاء بمثابة مفاجأة غير سارة لكارتر، فقد صعق عندما سمع آراء رابين وأنه غير مكترث لمفاوضات السلام، أمَّا رابين نفسه فقد أصيب بخيبة الأمل مما قاله كارتر عن القضية الفلسطينية [227]، وكثمرة لزيارة سايروس فانس للشرق الأوسط لبَّى

السادات الدعوة، وبالفعل سافر للولايات المتحدة في الرابع من أبريل 1977 والتقى كارتر وعن ذلك يقول الرئيس الأمريكي كارتر في مذكراته نصًا (كان أملي بالوصول إلى حل ضئيل جدًا، لكن الأفق أضاء فجأة، عندما التقيت في الرابع من أبريل، الرئيس المصري أنور السادات، فإنه لم يكن بإمكاني التنبؤ بأنّ هذا الرجل وقد كان ودودا ومنفتحا ومن ذوي التصميم والشجاعة، سوف يستثير إعجابي بتغييره لمجرى التاريخ، ليصبح رجلاً واحدًا من أقرب أصدقائي المقربين، وهكذا فإنني كنت على ثقة منذ لقائنا الأول، بأنّ المودة التي شعر بها الواحد منا تجاه الآخر هي مودة حقيقية بالفعل، واعتقدت بأننا لو تمكنا من عقد عرى روابط شخصية، ومن إقامة صداقة قوية بيننا، فإنّ فرصة الانتهاء إلى سلام دائم في الشرق الأوسط، سوف تكون أقوى بكثير وبما لا يقاس مطلقا مع أية فرصة سنحت فيما مضى، كان الجو فيما بيننا منفرجاً، وكنا نتحدث دون أنّ يضايقنا شئ، ولم نعد نخشى التصدى للموضوعات الأكثر حساسية، وكان السادات منشغل البال بكل وضوح، بتهديدات ليبيا، وربما أيضاً بتهديدات أثيوبيا عبر السودان، التي قد تشكل ضغطًا على مصر، ومن هنا كان يترك مجالاً للفهم بأن الاتفاق مع إسرائيل من شأنه أنْ يريح مصر من ثقل كبير ثم تحدثت من جديد عن فتح الحدود وعن الاعتراف بإسرائيل، بإلحاح على أنّ كلا منا قد يكون خارج السلطة في السنوات القادمة، وإنه ليس من حقنا أن نترك للأجيال بعدنا مهمة البت في المسألة عوضاً عنا، وتذرع السادات بأن ضغوطات هائلة سوف تمارس ولا شك في الولايات المتحدة، وخاصة على الكونغرس الأميركي، إنْ كان في ذلك ما ييسر الوصول إلى السلام و انتهى إلى الاقتناع بإيجاد جملة اتفاق عريض مندرج في داخله، يمكن الاشتراط فيه، إن حدث كل شئ على ما يرام، أن يصبح وهذا ما كنت أرجوه أكثر من .«الاعتراف بإسرائيل واقعًا فعلياً بعد انقضاء مهلة من سنوات خمس وعندما انضممت إلى زوجتي روزالين قلت لها بأن هذا اليوم الذي

مضى **هو أجمل يوم من** أيام رئاستي)[228]، وقد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن أحيانًا فقد عصفت قضية فساد بحكومة رابين مما دفعه إلى الاستقالة في السابع من أبريل 1977، وأجريت الانتخابات الإسرائيلية التي جاء على إثرها مناجم بيجن (**Menacham Begin**[229] زعيم تكتل الليكود اليميني المتشدد[230] رئيسًا للحكومة الذي بدوره قد أتى بموشى ديان كوزير للخارجية[231]، وكان هذا التحول في الشأن الإسرائيلي بمثابة صدمة لكل من إدارة كارتر الأمريكية الجديدة وللسادات الذي كان يأمل في استكمال العملية السلمية وصولًا لتحرير كامل التراب الوطنى والعربي.[232]

وقد عرض بيجن في بيانه الأول في 21 يونيو 1977 أمام الكنيست بعد توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية تصوراته لحل مشكلة الشرق الأوسط فقال أنه يستثني أراضي الضفة الغربية من القرار 242 وأنه يرفض الانسحاب من الضفة الغربية تحت أي ظرف من الظروف، كما أعلن تشجيعه لحركة الاستيطان دون قيود، كما أعلن أنَّ دور الولايات المتحدة في حل مشكلة الشرق الأوسط لا بد أنْ يقتصر فقط على جمع أطراف الأزمة على مائدة المفاوضات فقط لا غير، وأضاف عدم قبوله وجود أي تمثيل فلسطينيي في أي مفاوضات قادمة. [233]

ولم تكن آراء بيجن مقبولة لدى الإدارة الأمريكية؛ لذا فقد قررت الولايات المتحدة دعوة بيجن لزيارتها في 18 يوليو 1977، عرض كارتر في تلك الزيارة مشروعًا للسلام مكونًا من خمسة نقاط على بيجن حتى يُتفق عليه قبيل الذهاب لمؤتمر جنييف محدِدًا هدفًا رئيسًا لهذا المشروع هو سلام ينطوى على علاقات طبيعية وإنهاء كل صور القتال مع الاتفاق على مسألة الحدود والانسحاب المرحلي، مع الأخذ في الاعتبار المسألة الفلسطينية وحق تقرير المصير للفلسطنيين، إلا إنَّ بيجن لم يوافق على النقطة الأخيرة وطلب ألا تذكر الولايات المتحدة سرًا أو علانية مسألة الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو 1967م [234]، بدأ سايروس فانس جولة جديدة في الشرق الأوسط في الأول من أغسطس 1977 استهلها بزيارة مصر وسوريا ثم الأردن والسعودية فإسرائيل، ثم مرة

أخرى عاد إلى مصر والأردن [235]حيث قدم السادات لفانس مشروع اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل لعرضه على كارتر، وطلب ألا تبلغ إسرائيل بمحتواه في ذلك الوقت، وأبلغ فانس أنَّ ذلك المشروع هو موقف مبدئي من الممكن أن يكون أساسًا للتفاوض[236]، ولقد كانت هناك إشارات واضحة ظهرت على السياسة الخارجية الأمريكية المعلنة وغير المعلنة بأنَّ الإدارة الجديدة عازمة على عدم المضى على خطى نفسعا كيسينجر السابقة بعدم الانحياز الكامل لاسرائيل على حساب الخقوق العربية [237]، ولهذا واستكمالًا للتخطيط الإسرائيلي بمحاولة اخراج الولايات المتحدة من لعبة السلام حتى لا تضغط على إسرائيل بالمعونات الاقتصادية والعسكرية لها وحتى يتسنى لاسرائيل المراوغة واللعب بالوقت في المفاوضات وصولا في نهاية المفاوضات إلى المربع صفر دائمًا، حاول بيجن أن يُوجد اتصال مباشر بين مصر وإسرائيل بعيدا عن الوساطة الأمريكية وذلك عن طريق وساطة الرئيس الروماني نيكولاى شاوشسيسكو والملك الحسن الثاني ملك المغرب [238]والشاهنشاه محمد رضا بهلوى شاه إيران؛ حيث كان هناك اقتراح مغربي إسرائيلي [239]بلقاء على المستوى الرئاس، وقد طلب السادات تخفيض مستوى اللقاء لمستوى أقل من المستوى الرئاسى ووافق على العرض المغربي وأوفد السيد حسن التهامى [240]ممثلًا عنه للقاء موشى ديان[241]في السادس عشر من سبتمبر 1977 في المغرب [242]، وكان السادات قد تلقى رسالة من شاوشيسكو نقلها عن مناحم بيجن إلى السادات تعرض استعداد بيجن للقاء السادات في أي مكان يختاره السادات، وذكر الرئيس الرومانى تشاوشيسكو في رسالته أنه يرى بعد لقائه بيجن أنَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد يرغب في دخول التاريخ بوصفه رجل سلام،[243]وبينما وصلت الأحوال إلى الأسوء جراء التعنت الإسرائيلي، واستمرار الخلافات العربية العربية المعتادة بشأن كيفية تمثيل العرب في مفاوضات جنيف، وكذا فشل كارتر في الضغط على إسرائيل نتيجة الضغوط الداخلية الأمريكية عليه، وقد بدا ذلك جليًا في الرسالة التي أرسلها كارتر إلى السادات وكتبها بخط اليد بتاريخ الحادى والعشرين من أكتوبر 1977

[244]وناشد فيها السادات أن يقدم مساعدة قوية وعلنية[245]،وكاد كارتر أن يقول للسادات أنه (أى كارتر)ليس لديه المزيد ليقدمه، وأن الوقت قد حان لكى يتخذ السادات خطوة جرئية، ولم تتضمن الرسالة آية تفاصيل أخرى[246]، كان الصمت هو رد السادات على رسالة كارتر، وعاود كارتر الكتابة إلى السادات في الثامن والعشرين من أكتوبر برسالة جديدة تختلف عن سابقتها تسلمها السادات في مطار القاهرة قبيل جولته التي كانت مقررة إلى رومانيا وإيران والسعودية، كانت تلك الرسالة مختلفة تمامًا وتؤكد على تدارك أمريكي للموقف، أكد كارتر في رسالته على أنه مستعد لاتخاذ موقف حاسم، متفهم لمشكلة الشرق الأوسط وواع لمخاوف الجانب العربي، وأهم من ذلك أيضًا هو ما عبر عنه كارتر عن اتخاذ خطوة محددة لحل المشكلة الفلسطينية، وأما فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف فقد تجاوز تلك المعضلة عن طريق حل وسط .[247]والتقى السادات تشاوشيسكو الذي أكد للسادات ما سبق أن أكده له في رسالتة السابقة من أن بيجين عازم على المضي قدمًا نحو السلام، وكان السادات قد عرض سالفًا على الرئيس الأمريكي فكرة عقد مؤتمر للسلام في القدس تحضره الدول الكبرى ودول الصراع العربي الإسرائيلي وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، إلا إنَّ هذه الفكرة رُفضت لصعوبة تحقيقها على الأرض من قبل الرئيس الأمريكي .

وفى المدة من الخامس إلى التاسع من نوفمبر 1977 وصلت إلى السادات ثلاث رسائل أمريكية متناقضة المعنى والمضمون حول انعقاد مؤتمر جنيف للسلام من حيث قرب انعقاده وأيضًا صعوبة انعقاده وأيضًا احتمالية إحراز تقدم في مؤتمر السلام، وكان رد السادات على تلك الرسائل الثلاث المتناقضة أنه سيفعل ما بوسعه لعقد المؤتمر وأنه سوف يتخذ خطوة شجاعة لمساعدة كارتر على جهوده لتحقيق السلام [248]

السادات يفجر القنبلة في العالم أجمع

الإنسان الوحيد على وجه الأرض الذي كان يصدق السادات ويؤمن بكل ما

يقوله إيمانا راسخًا لا يتطرق إليه الشك هو السادات نفسه فقط، فغالبًا لم يكن أحد من الممكن أن يتصور أن السادات يعي ما يقول بالفعل، ودائمًا ما كان مستمعوا السادات يتصورون أن معظم حديثه ما هو إلا مبالغة لفظية، وشجاعة كلامية فقط، الوحيد الذي كان يصدق السادات لحظتها هو السادات فقط .[249]

بدأ السادات يرجع أفكاره ويسترجع الأحداث وبدأت تخامره فكرة القيام بعمل حاسم وجرئ، وعرض على مستشاريه أفكاره، فما كان منهم إلا إنَّ ظنوا أن السادات يمزح، ووصفوها بأنها مجرد أفكار حشاشين.[250]

تبددت الشكوك كلها التي كانت تساور السادات يوم سفره إلى بوخارست حاملًا رسالة كارتر في يده وحتى عودته إلى القاهرة قادمًا من الرياض في الثالث من نوفمبر 1977، فلا مجال لمصر أن تستعيد سيناء إذا ما استمرت في اتباع خطوات كارتر، أمَّا الطريق البديل فيمر بالقدس لا محالة، ومفتاح استرداد سيناء في النهاية بين أيدى الإسرائيليين وليس الأمريكيين، تلك الرسالة التي بعث بها ديان إلى السادات مع حسن التهامى من المغرب، لقد آن الأوان للرد الساداتى على تلك الرسالة وجاء هذا الرد عندما ألقى السادات القنبلة لتنفجر في العالم في خطابه أمام مجلس الشعب المصري في التاسع من نوفمبر 1977[251]، أعلن السادات عن استعداده الذهاب للقدس وللكنيست ومناقشة ومخاطبة شعب إسرائيل [252]وعلى الرغم من أن غالبية أعضاء مجلس الشعب المصري قد صفقوا بحرارة شديدة بعد إلقاء السادات لتلك القنبلة بحضور بعض السفراء العرب وبحضور ياسر عرفات نفسه الذي صفق بحرارة شديدة هو الآخر، فقد ظن الجميع أنها مجرد مبالغة خطابية لدرجة أن ممدوح سالم رئيس الوزراء نفسه قد ظن ذلك، وقد أصدر رئيس الوزراء تعليماته إلى مكتب الرقابة على الصحف بعدم نشر هذه النقطة من الخطاب؛ فإنَّ السادات قد تنبه إلى ذلك وأصدر تعليمات معاكسة لتعليمات رئيس وزرائه وأصر على أن تبرز الصحف [253]أهم جزء في الخطاب وهو استعداده الذهاب إلى أقصى الأرض إلى الكنيست ذاته [254]وكان

ياسر عرفات الذي التهبت أكفه من التصفيق قد تلقى دعوة من السادات لحضور جلسة مجلس الشعب التي أعدها السادات لتكون مسرحًا لقنبلته المدوية بحضور بعض من السفراء العرب، وبحضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية نفسه الذي أرسل اليه السادات طائرة خاصة لتقله من طرابلس للقاهرة وأوردت جريدة الأهرام المصرية في صدر صفحتها الأولى خبر وصول عرفات بعد تلقيه دعوة الحضور [255]وهذه اللقطات الفيليمية موجودة على شبكة المعلومات الدولية ومواقع اليوتيب ويظهر فيها عرفات وهو يصفق بحرارة لخطاب السادات، وعلى ما يبدو أن عرفات ظن أن الدعوة لا تعدو كونها مجرد بلاغة انشائية [256] وربما لم يفهم تداعيات ما قاله السادات إلا إنه انفجر بالتصفيق لهذه الكلمات.[257]وغادر بعدها القاهرة عازما على ألا يعود لها [258]، ولا يبدو واضحًا السبب لتبدل موقفه سريعًا بعد ذلك بحوالي خمس سنوات[259]، ولربما اعتاد العرب على الخطب الحنجورية الحماسية التي تحمل كلمات بلا أفعال، ولكنهم لم يعتادوا على التصريح بما يحدث خلف الكواليس ليكون على الملأ، كان السادات يعرف عن مقاصده ما كان يجهله كل الذين يسمعوه بل ويشاهدونه ويخالطونه، نعم كان السادات يمتلك القدرة على الحلم وأيضًا يمتلك القدرة على تحقيق ذلك الحلم، وهنا تكمن عبقريته .

يقول **محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق في مذكراته:** " استرعى انتباهي جملة وردت في خطاب السادات في 9 نوفمبر 1977 وأنا أستمع إلى ذاك الخطاب عندما أويت إلى فراشي عندما كنت سفيرًا لمصر في بون (ألمانيا). اعترتني الدهشة إلا إنني لم أعر الأمر اهتمامًا بحكم معرفتى السابقة بالسادات؛ حيث كان في الكثير ما يخرج عن النص المكتوب لخطاباته ويفصح عن أفكار وآراء مرتجلة ربما دارت في خلده لأول مرة وهو يلقي خطابه "ويستكمل محمد إبراهيم كامل حديثه فيقول: "في اليوم التالي اتصل بى بعض السفراء العرب في بون للاستفسار عن حقيقة الأمر فأجبتهم بأنه ليس لدي معلومات، والأمر ربما لا يعدو مجرد مناورة من السادات

من قبيل إحراج الحكومة الإسرائيلية التي طال ما رددت استعدادها للتفاوض المباشر مع العرب وهى واثقة بأنَّ رد هذه الدول سوف يكون الرفض، هزت المفاجأة العالم الذي أخذه هذا الخبر على حين غرة..

ولاحظت ذلك في انعكاس الخبر ورد الفعل على الخارجية الألمانية التي لم تستطع أن تستوعب الفكرة، ولم تكن رغم كفاءتها وفاعليتها الكبيرة لديها أية خلفية أو معلومات تمهد لهذا التطور غير التقليدي في الصراع العربي الإسرائيلي، كان الجميع غير مصدقين وكان تفاوتت ردود أفعالهم بين غير مصدق وبين غاضب وبين متفائل أو متشائم، وهذا يعنى أنَّ السادات قد هز العالم بقراره ومبادرته تلك.[260]

ربما لم تستوعب إسرائيل ذلك التغيير في الفكر المصري، عندما أعلن السادات عن استعداده للذهاب إلى إسرائيل وإلى الكنيست الإسرائيلى. وربما العالم أجمع لم يستوعب ذلك التغير في السياسة المصرية [261]، كما أنَّ الرأي العام المصري أيضًا لم يستوعب ذلك التغيير في سياسات زعمائه.[262]

ولربما كان الغموض الذي أحاط بالسادات وما اشتهر به من الخداع والمناورة سببًا رئيسًا لعدم اقتناع العالم بما قاله السادات في خطابه فسوابق ذلك كثيرة [263]

أما على الجانب الآخر في إسرائيل فقد كانت خطوات السادات الجديدة في نوفمبر 1977 لا تتسق مع التصور الإسرائيلي العام عن السلوك والتفكير العربي، لذا كان يلزم إسرائيل بعض الوقت والجهد لاستيعاب هذا التغيير المفاجئ في الموقف المصري، وخاصة أنَّ إسرائيل كانت ما زالت مثخنة بجراحها جراء الهجوم المصري المفاجئ في أكتوبر 1973م الذي كون ذهنية جديدة لدى الاسرائيليين أن السادات أستاذ في الخداع، وأن كلمات السادات لا تعدوا كونها نوعًا من أنواع المناورة والخداع السياسي [264]ولعل ذلك قد تجلى واضحا في رد الفعل الإسرائيلي الرسمي على تصريحات السادات في مجلس الشعب المصري؛ حيث لم تتعجل إسرائيل في الإعلان عن رد الفعل الرسمي فلم يكن واضحًا لدى الحكومة الإسرائيلية عما إذا كانت

تصريحات السادات تنطوي على استعداده الفعلي لذلك أم أنها للاستهلاك المحلي والعربي فقط –؛ أي أنَّ تصريحات السادات تعتبر قبولًا واضحًا للدعوات الإسرائيلية المتلاحقة لجلوس العرب معها على مائدة المفاوضات، وكان أول رد فعل رسمي وعلني من جانب بيجن هو دعوة المصريين بصفة عامة إلى إقرار السلام، كما أضاف بيجن أن بوسع السادات الذهاب إلى جنيف وطرح أرائه مثلما يمكننا ذلك أيضًا، ولكن بعد أربعة أيام أعلن بيجن توجيه دعوة رسمية للسادات باسم الحكومة الإسرائيلية في حفل استقبال وفد فرنسي في فندق هيلتون تل أبيب وذلك لزيارة القدس وإجراء محادثات بغرض إقرار السلام الدائم بين مصر وإسرائيل، ثم عاد وكرر الدعوة وأعلن أنه على استعداد لتوجيه الدعوة الرسمية للسادات عن طريق السفارتين الأمريكية في القاهرة وتل أبيب، وأضاف أنه من جانبه سيقبل الدعوة عن طيب خاطر لزيارة القاهرة إذا وجهها له الرئيس السادات، وفي الخامس عشر من نوفمبر 1977 وصلت السادات الدعوة الرسمية عن طريق السفارة الأمريكية .[265]

عهد جديد من الانشقاق العربي العربي (وليس بجديد)

اتسمت ردود الأفعال العربية بالتباين والدهشة ؛ فقد سافر السادات إلى دمشق في السابع عشر من نوفمبر 1977 وقابل حافظ الأسد الذي رفض الفكرة من جذورها، وقال للسادات إنَّ مجرد الذهاب إلى إسرائيل في حد ذاته إشارة تعطي معنى الاستسلام، وربما ظهر من يدفع بها من وضع الاستسلام إلى وضع الخيانة، ونصحه بالرجوع عنها، إلا إنَّ السادات تمسك بأفكاره وترك الأسد يشاهد النتائج، وظهرت نتيجة الزيارة على الأسد الذي ودَّع السادات عند ساحة المطار ولم يوصله للطائرة كما هو المتبع، ومنذ ذلك الحين وتلك الزيارة ترسخت القطيعة بين الرجلين إلى الأبد [266]وقد انقسم العرب إلى ثلاثة فرق مؤيد ومعارض وصامتون، كانت العواصم الكبرى مثل الجزائر ودمشق وبغداد وطرابلس في حالة استفزاز وثورة نتيجة الإعلان عن الزيارة، أمَّا

في الخليج وشبه الجزيرة العربية فقد تباينت ردود الأفعال فالملك خالد بن عبد العزيز ملك السعودية أعلن أنه سوف يتوجه إلى الكعبة يوم وقفة عرفات ليعوا ويبتهل إلى الله أنْ تسقط طائرة السادات قبل أنْ تصل للقدس ويفضح العرب جميعًا، لكن أيضًا كان هناك من حكام الخليج من أبدى إعجابه الشديد بجرأة السادات مثل الشيخ خليفة حاكم قطر الذي وصف السادات بأنه "فحل " [267]وعلى الرغم من ذلك رصدت مظاهرات ضد مصر في تونس وبغداد وبيروت والجزائر والدوحة نفسها التي أيد حاكمها الزيارة، وعلى الصعيد الرسمي قطع القذافى العلاقات الديبلوماسية مع مصر، وعلقت العراق أيضًا علاقتها مع مصر، وأعلن الأسد أنَّ يوم الزيارة هو يوم حداد عربي، وناشد اليمن الجنوبي السادات التراجع عن موقفه، أمَّا الأردن فقد أعرب عن ذهوله (على الرغم من علاقته السرية مع إسرائيل منذ قيامها وحتى اليو)، وقد أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة أسفها الشديد، بينما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أن التضامن العربي والقومية العربية قد ماتوا وساند موقف المنظمة معظم الفصائل الفلسطنية في الوطن العربي التي أسهمت في تأجيج الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات ضد الزيارة في معظم البلدان العربية،[268]وعلى العكس من ذلك أيدت حكومات المغرب وتونس والسودان وسلطنة عمان والكويت تلك الزيارة [269]أمَّا باقي العرب فقد التزموا الصمت، والواضح هنا أن السادات قد فهم العرب أكثر من فهمه لأنفسهم .

بينما كان رد فعل رجل الشارع المصري البسيط قد جاء بالترحيب بحماسة بالمبادرة، ولعل ذلك قد حدث لأسباب ليس لها علاقة بالمبادرة ولا بالسياسة ومنها ضيق المصريين بكثرة الحروب التي تحملتها مصر نيابة عن العرب منذ 1948م مرورًا ب 1956 و1967وحرب الاستنزاف وصولًا إلى حرب أكتوبر 1973م وكثرة ما كلفته تلك الحروب للمصريين من دماء وأموال، وساد الاعتقاد بأنَّ السلام الموعود سوف يؤدى إلى حل جميع مشاكل مصر الاقتصادية، أضف أيضًا شعور المصريين بأنَّ غيرهم من العرب ازدادوا غنى في حين أن المصريين ازدادوا فقرا نتيجة تحملهم

فواتير الحروب السابقة نيابة عن العرب [270]

وكان رد فعل الولايات المتحدة التي فوجئت في البداية بعد إعلان السادات عن نيته زيارة القدس فإنها قد تقبلت الوضع، بل ولعب السفير الأمريكي أيلتس دورًا مهمًا في ترتيبات الزيارة؛ حيث قام بدور الوساطة في نقل الدعوات الرسمية للزيارة من بيجن للسادات الذي سلمها للسادات فور عودته من دمشق على أنْ تبدأ الزيارة مساء السبت التاسع عشر من نوفمبر 1977.[271]

مرحلة تطوير الهجوم لعملية السلام (مساءالسبت التاسع عشر من نوفمبر 1977)

تجدر الإشارة أولًا هنا إلى أنه وعلى الرغم من الترحيب الإسرائيلي الرسمي والشعبي بزيارة السادات؛ فإنَّ إسرائيل التي تجرعت مرارة كأس الهزيمة في أكتوبر 1973م من السادات لا تزال غير مطمئنة إلى السادات حتى وان قال أنه سوف يزور القدس، واعتقدت أنَّ الزيارة تمويه لعملية عسكرية لذا أعلنت إسرائيل التعبئة العامة قبل الزيارة [272]وبلغ الشك منتهاه لقيادات الجيش الإسرائيلي إلى إعداد مجموعة من القناصة في شرفة المطار تنتظر فتح باب الطائرة لاحتمال أن تخرج من الطائرة قوة من الكوماندوز المصرية تطلق النار بكثافة على القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية الموجودة في المطار لاستقبال السادات [273]

حطت طائرة الرئيس السادات في مساء التاسع عشر من نوفمبر 1977 على أرض إسرائيل في أول زيارة عبقرية غير مسبوقة في التاريخ يقوم بها رئيس دولة منتصرة لزيارة أعدائه وعرض مبادرة سلام عليهم، وصل السادات إلى إسرائيل واستقبل استقبالًا رسميًا وشعبيًا حافلاً، وكان وصول السادات بطائرة مدنية مصرية هبطت على مطار إسرائيل الدولي، وتقوم على تحيته قوات إسرائيلية، واختلط مرافقوا السادات والمراسلون بالإسرائيليين في لحظات تاريخية ربما لم تتكرر بعد ذلك [274]، وقد أوحى الاستقبال التاريخي للسادات في القدس في نوفمبر 1977 ولأول مرة على مدار العقود

الثلاث السابقة لذلك التي انقضت منذ إعلان دولة اليهود بأنه ثمة فرصة حقيقية لإقامة سلام شامل حقيقي بين إسرائيل والدول العربية [275].

وفي مساء الأحد الموافق العشرين من نوفمبر 1977 دخل السادات إلى الكنيست واستقبله أعضاء الكنيست بحفاوة بالغة وألقى خطابًا طويلًا صيغ بأقلام برعت في صياغة الخطب التاريخية، بالإضافة إلى الأداء الساداتي وحسن الإلقاء واللغة العربية الصحيحة التي يتميز بهما السادات؛ حيث عرض على ممثلي الشعب الإسرائيلي بالكنيست مبادرته للسلام في الخطاب الذي أكد فيه على الآتي [276]:

- إن دعوة السلام الدائم العادل، المبنى على احترام قرارات الأمم المتحدة .. أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وتعبيرًا واضحًا عن إرادة المجتمع الدولي سواء أفي العواصم الرسمية التي تصنع السياسة والقرار أم على مستوى الرأي العام الشعبي، الذي يؤثر في صنع السياسة واتخاذ القرار.
- إنَّ الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تمامًا تملك كل مقومات القوة والاستقرار، ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام صادرة عن ادراك حضارى بأنه لكى نتجنب كارثة محققة، علينا وعليكم وعلى العالم كله، فإنه لا بديل عن اقرار سلام دائم وعادل لا تزعزعه الأنواء، ولا تعبث به الشكوك، ولا يهزه سوء المقاصد أو إلتواء النوايا.
- إنَّ اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل ليس ورادًا في سياسة مصر، فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل، وأي سلام منفرد بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل فإنه لن يقيم السلام العادل الدائم في المنطقة كلها، بل أكثر من ذلك فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها، وإسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فان ذلك لن يحقق أبدًا السلام الدائم العادل.

- إننا لا نسعى كذلك إلى سلام جزئي بمعنى إنهاء حالة الحرب في هذه المرحلة، ثم نرجئ المشكلة برمتها إلى مرحلة تالية.
- **وعلى هذا الأساس طرحت المبادرة خمسة أسس محددة يقوم عليها السلام وهى:**
- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في عام 1967.
- تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته[277].
- حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق إجراءات يتفق عليها تحقق الأمن المناسب لحدوده الدولية، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.
- تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقًا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية.
- إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة[278].

وفي معرض التحليل القانوني لزيارة السادات للقدس يؤكد بطرس غالي أنَّ زيارة السادات للقدس وخطابه في الكنيسيت الإسرائيلي أمام ممثلي الشعب اليهودي لم يغيرا شيئًا في وضع القدس ولم ينتقصا شيئًا من الحقوق الفلسطينية المشروعة والثابتة كما أنَّ الزيارة لا تمثل اعترافا بشئ ولا نكرنا لشئ آخر [279]

لا أحد ينكر اليوم وبعد مرور أكثر من ثلاث وأربعين عامًا على هبوط السادات من طائرته البوينج على أرض إسرائيل (الذص يشبه تماما هبوط أول إنسان على سطح القمر)أنَّ السادات قد حقق نجاحًا في هذه الرحلة، وحول الرأي العام

الإسرائيلي لصالحه، ووجه أنظار العالم نحو قضية الشرق الأوسط، وأثبت للجميع صدق النوايا المصرية والرغبة في السلام. [280]وحتى من قالوا أن تلك الزيارة كانت بمثابة المسمار الأول في نعش المقاطعة العربية لإسرائيل [281]فهذا من قبيل التهويل فقط فقبل الزيارة كانت هناك لقاءات لقادة عرب كبار مع زعماء إسرائيليين سرًا وبالتالي لم يكن هناك مقاطعة سوى على المستوى الرسمي فقط، وما فعله السادات هو أنه أزال الستار عن تحركاته فقط لتصبح علانية وعلى عكس كل الزعماء العرب الذين انتهجوا نهج السرية في العلاقات العربية الاسرائيلية.

مينا هاوس

فى أعقاب الزيارة كان الرئيس السادات متشوقًا لإحراز المزيد من التقدم في عملية السلام فدعا في السادس والعشرين من نوفمبر 1977 إلى عقد مؤتمر القاهرة التمهيدي في ميناهاوس ووجه الدعوة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتيي، وهنا يرى السادات أنه لم يعد هناك حاجة لعقد مؤتمر جنيف طال ما أنه سوف يعقد مؤتمر القاهرة، وإذا وافقت دول الطوق على الحضور للقاهرة سوف يكون ذلك رائعا أمَّا اذا رفضت فإن الرأي العام العالمي سوف يكون ضدها، وعلى كل الأحوال فإنه سوف يكون هناك تسوية عربية إسرائيلية في المؤتمر، وسوف تُرسل إلى الدول المتخلفة عن الحضور، أمَّا بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن مجئ كارتر سوف يدفعهم للحضور [282]وعقد المؤتمر بالفعل في الرابع عشر من ديسمبر 1977 دون حضور العرب ولا الاتحاد السوفيتي، إلا إنَّ نتائج المؤتمر لم تأت بجديد بل بالعكس جاءت مخيبة لآمال السادات في سرعة التوصل إلى تسوية .

وبذلك بدا أنَّ مؤتمر القاهرة لا يمكن أنْ يستمر بلا منطق ولا هدف وبالتالء كان لا بد من خطوة أخرى [283]نتيجة لذلك حاولت الولايات المتحدة تحريك العملية

السلمية مرة أخرى من خلال لقاء كارتر وبيجن في السادس عشر من ديسمبر 1977م؛ حيث عرض بيجن على كارتر مقترحه للسلام من خلال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء إلى خط الحدود الدولية على مرحلتين خلال خمس سنوات مع احتفاظ إسرائيل ببعض المواقع العسكرية والمستوطنات في سيناء مع إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة في نهاية المرحلة الثانية من الانسحاب [284]

مؤتمر الإسماعيلية

توجه بيجن إلى لقاء السادات في الإسماعيلية في الخامس والعشرين من ديسمبر 1977، وتمهيدا لهذا اللقاء سبقه وزير الدفاع الإسرائيلي وايزمان ووفد عسكرى رفيع [285]للقاء الرئيس السادات والمشير الجمسي وزير الدفاع المصري ولاجراء محادثات عسكرية تمهيديًا لزيارة بيجن، وللأسف فالمحادثات العسكرية قد بدأت وانتهت بلا نتيجة [286]وغادر بعدها الوفد الإسرائيلي القاهرة عائدًا، ثم جرت جولة مفاوضات أخرى بعدها بأيام قلائل في 25 ديسمبر 1977 في الإسماعيلية وعلى الرغم من أنَّ تلك المفاوضات كانت بمشاركة الرئيس السادات ومناحم بيجن وموشى ديان ومحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري وأخرين[287]؛ فإنها لم تقدم جديدًا ولم تسفر عن أي تقدم في عملية السلام، **يقول المشير الجمسى في مذكراته:** " لقد كان هذا المؤتمر من أسوأ المؤتمرات التي حضرتها كنا نتكلم في المؤتمر وكأن زيارة الرئيس السادات للقدس لم تتم، وكنا نتحدث وكأن حرب أكتوبر لم تحدث، وطرح بيجن المشروع الإسرائيلي للسلام [288]وكان بالطبع غير مقبولًا منا، وانتهى مؤتمر الإسماعيلية بتشكيل لجنتين سياسية وعسكرية للمفاوضات وكان ذلك هو الإنجاز الوحيد للمؤتمر الذي تحقق. والخلاصة أنَّ المؤتمر كان فاشلًا "[289].

كعادة إسرائيل دائمًا كانت محصلة مؤتمر الإسماعيلية صفرًا كبيرًا بحجم هرم خوفو، فلم يسفر المؤتمر إلا عن خلافات كبيرة بالإضافة إلى اتساع هوة الاختلاف بين

مصر وإسرائيل ومن أبرز تلك الخلافات إصرار بيجن على مستقبل المستوطنات الموجودة في سيناء والمطارات التي رفض السادات بشدة بقائها، حتى أنه عندما فاض به الكيل قال لبيجن " **أحرثوها** " في المرحلة الأخيرة للانسحاب؛ فجاء رد بيجن ردًا جافًا " **فلنترك حرق المستوطنات لنيرون** " [290]كان مؤتمر الإسماعيلية نموذجًا واضحًا لمؤتمرات ولقاءات أخرى تلته على مستوى الرؤساء أو على مستوى أقل منه باءت جميعا بالفشل من بدايتها [291]فالطريقة الإسرائيلية في إدارة عملية التفاوض لا تتغير وتقوم على تحقيق أكبر المكاسب وأقل قدر ضئيل من التنازلات تحت ضغط الصلف والغرور الإسرائيلي، وكل ما كان بيجن يفعله هو من قبيل كسب الوقت وإفساد المبادرة وجر مصر إلى متاهات التفاصيل وجزيئيات وقضايا فرعية والدخول في مناقشات لا تنتهي، واستغلال التلهف المصري لاستعادة أراضيها المحتلة وطلب العيش في سلام في الحصول على مزايا وتنازلات من هنا وهناك ما تلبث أنْ تحدث تصدعات كبيرة في المفاوضات تؤدى إلى انهيارها في النهاية. [292]، في أسوان التي ذهب إليها السادات في أعقاب مؤتمر الإسماعيلية التقى السادات كارتر في الخامس من يناير 1978 لساعة ونصف الساعة في استراحة المطار في محاولة لتقريب وجهات النظر قبل اجتماعات اللجنتين السياسية في القدس والعسكرية في القاهرة [293]كان واضحًا أنَّ نقطة الخلاف الجوهرية هي تمسك مصر بالحقوق الفلسطينية في إقامة الدولة والرفض الإسرائيلي لذلك[294]ويبدو أنه قد حدث تقارب في وجهات النظر المصرية الأمريكية نحو تلك النقطة الخلافية، وبعد زيارة كارتر عقدت اللجنة العسكرية المشتركة سبعة اجتماعات في المدة من الحادي عشر من يناير 1978 وحتى الثاني من فبراير 1978 على مرحلتين، وعلى الرغم من أنه لم يُتفق على أية نقاط مشتركة بين الطرفين وفشل المفاوضات إلا إنها كانت بمثابة استطلاع للموقف قبل أعمال اللجنة السياسية في القدس.[295]

القدس

في القدس سافر الوفد المصري لحضور اجتماعات اللجنة السياسية برئاسة

وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل يوم 16 يناير 1978 وبحضور سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي، وانتهت هذه المفاوضات بمؤتمر صحفي عقده مناحم بيجن تسبب في أزمة سياسية بين مصر وإسرائيل، وانسحب الوفد المصري وعاد للقاهرة بناء على أوامر الرئيس السادات[296]، ثم جرت عدة مفاوضات أخرى عسكرية وسياسية في القاهرة، والقدس وواشنطن عدة مرات انتهت جميعًا بالفشل نتيجة لتمسك إسرائيل بمشروع السلام الإسرائيلي الذي يمس السيادة الوطنية المصرية في الصميم[297].

على أية حال فقد أدى الفشل المتكرر للمباحثات بين مصر وإسرائيل وتعثر جولات فانس المكوكية التي بدأها في السادس عشر من يناير 1978 إلى وصول عملية السلام إلى مرحلة خطرة نتيجة الاستفزازات الإسرائيلية المستمرة للعرب، وقد ازداد الموقف صعوبة على السادات، لذا فكر كارتر في الاستعانة بمشورة هنرى كيسينجر، الذي بدوره أخبره أن بيجن ليس لديه أي نية إلى اعادة الضفة الغربية، كما أنه لن يطلب من المستوطنين مغادرة سيناء، بينما إذا عادت سيناء إلى مصر سيرحل المستوطنون من تلقاء أنفسهم، أمَّا الجانب الأهم الآن هو طمأنة السادات بأنَّ الولايات المتحدة لن تتركه وحيدًا أمام خصومه.[298]

فى الثالث من فبراير 1978 التقى السادات كارتر في كامب ديفيد، وأمضيا معًا عطلة نهاية الأسبوع وحدهما، كان الجو باردًا والثلوج تغطي المكان ولم يكن السادات في صحة جيدة وعندما حان الوقت لبدء الاجتماعات بحضور المستشارين، كان السادات قد أقنع كارتر بأنَّ مبادرته قد وصلت إلى نهايتها وأنه لا يرى ما يدعو إلى مواصلتها [299]، بدا السادات متجهمًا وهو يدخن البايب الشهير وفى النهاية سأل كارتر هل ستقدم الولايات المتحدة اقتراحًا ؟ فرد كارتر بالإيجاب [300]وأوضح كارتر للسادات أنَّ هناك خارطة طريق أمريكية للسلام لصالح مصر[301]تتفادى المناورة الإسرائيلية، فالسادات كان دائمًا يبدأ مفاوضاته بما يريده بالفعل وبالتالي يكون تشدد الجانب الإسرائيلي مزيدًا من تنازلات الجانب المصري عن مطالبه لإحراز خطوة

ملموسة في اتجاه السلام، لذلك حثَّ كارتر السادات على أنْ يبدأ المفاوضات بما لا يريده حتى تنتهى المفاوضات بما يريده فعلًا .[302]وفى نهاية الزيارة صدر بيان لا بأس به من البيت الأبيض يوم الثامن من فبراير 1978 يؤكد على ثوابت مهمة منها أنَّ القرار 242 ينطبق على كل الجبهات وضرورة حل المشكلة الفلسطينية وعدم شرعية المستوطنات [303]

وعلى أي حال، توالت سلاسل الزيارات والإتصالات بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأطراف أخرى منها زيارة أثرتون لمصر في العشرين من أبريل 1978، وزيارة ديان لواشنطن في السادس والعشرين من أبريل، أعقب ذلك زيارة بيجن لواشنطن في الأول من مايو، ثم لقاء سايروس فانس ومحمد إبراهيم كامل في يونيو 1978، ولقاء السادات بالمستشار النمساوي كرايسكى وشمعون بيريز في النمسا في التاسع من يوليو، ثم لقاء السادات بكورت فالدهايم أمين عام الأمم المتحدة في الحادي عشر من يوليو، ولقاء كامل بالسفير أيلتس في لندن في السابع عشر من يوليو، ومقابلة فانس وديان في إنجلترا في الثامن عشر من يوليو، كما تعددت الرسائل بين السادات وكارتر وكارتر وبيجن وغير ذلك من وسائل الاتصال بين جميع الأطراف، ولم يسفر هذا عن أي تقدم ملحوظ في مسار عملية السلام [304]

مباحثات قلعة ليدز في الطريق إلى كامب ديفيد

لعل المتأمل في مسار عملية السلام المصرية الإسرائيلية بدقة يجد أنَّ التوصل إلى اتفاق بين الطرفين يكاد يكون أحد عجائب القرن العشرين قاطبة؛ نظرًا لتمسك مصر بثوابتها، بالإضافة إلى التعنت الإسرائيلي المصحوب بصلف وغرور القوة العسكرية .

ومن السابع عشر وحتى التاسع عشرمن يوليو 1978 عقد الجانبان المصري والإسرائيلي مؤتمرهما بمشاركة وزيرى خارجية البلدين[305]، بالإضافة إلى مشاركة

وزير الخارجية الأمريكي، وقد دارت المحادثات والمفاوضات بين الجانبين برعاية أمريكية من خلال مشروعي سلام أحدهما مصري والآخر إسرائيلي يتفقان في عدة نقاط ظاهرية ويختلفان في الكثير؛ حيث يتفقان على مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات بالإضافة إلى إنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي وإجراء انتخابات في الضفة والقطاع مع ضرورة إيجاد ترتيبات أمنية للفترة التالية لذلك، وضرورة اشتراك الأردن في المفاوضات وتحمل بعض مسئوليات الإدارة في الضفة والقطاع، مع الاتفاق على إنهاء كل أشكال العدوان وإحلال السلام في المنطقة، وقد عرض أسامة الباز المقترحات المصرية المبنية على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 وضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، التي تنطوى على إلغاء الحكم العسكري للضفة الغربية على أن تتولى الأردن إدارة شئون الضفة، في حين تتولى مصر مسئولية الإشراف على قطاع غزة، مع إيجاد ترتيبات أمن من شأنها تبديد المخاوف الإسرائيلية وتحقيق الأمن لإسرائيل كما تطلب لتعويض إسرائيل عن الأراضي التي ستجلوا عنها، وعلى الفور رفضت إسرائيل المقترح المصري على أساس أنه يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع والقدس الشرقية، ويدعو إلى إقامة دولة فلسطينية تشكل خطرًا على أمن إسرائيل، وبهذا اتسعت هوة الخلاف بين الطرفين نظرًا لتناقض أهدافهما[306]؛ حيث إنَّ المشروع الإسرائيلي وبعد عرضه بواسطة باراك المدعي العام الإسرائيلي كان من الواضح جدًا أنَّ هدفه الرئيس هو أنْ يتيح لإسرائيل فسحة زمنية في ظل سيطرتها على القطاع حتى تقوم بتغيير الطبيعة الديموغرافية للقطاع ببناء المزيد من المستوطنات وخلق أوضاع جديدة على الأرض لصالح إسرائيل تمكنها في النهاية من ضم هذه الأراضي إليها [307]، ولم تفلح الوساطة الأمريكية للتوفيق بين وجهات النظر، لينتهي المؤتمر برفض إسرائيل لأي اقتراح لإبرام معاهدة سلام على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو 1967م، حتى وإنْ أرفق بهذا الاقتراح أية ترتيبات أمنية لصالح إسرائيل، وقد أدى

ذلك في النهاية إلى فشل المفاوضات وفتح مجال أكثر اتساعا أمام دور أمريكي أكثر فاعلية؛[308]فالمشروعين المصري والإسرائيلى للسلام يتفقان في نقاط ظاهرية ولكنهما مختلفان تمامًا في الفلسفة والهدف النهائي.

وكان التدخل الأمريكي لتقريب وجهات النظر المصرية الإسرائيلية وراء استمرار مفاوضات السلام وبلوغها الهدف المنشود، وقد قام بذلك الرئيس الأمريكي جيمى كارتر الذي ذهب في مذكراته إلى الآتى :

كتب كارتر في مذكراته يوم 31 يوليو 1978 يقول: " لقد وجدت نفسي في وضع غير مريح بشكل فريد، كان كل من بيجن والسادات كل حسب طريقته الخاصة قد استنفذ كل ما في جعبته ولم يكن لديهما حتى وإن قبل أنْ يلتقيا أية فرصة للتوصل إلى اتفاق نظرًا لعظم المسافة التي تفصل بينهما، وقد كان على من أجل الخروج من هذا التيه أن ألعب على الكل حتى يربح الكل، وهو حل لم يكن مريحًا، إضافة إلى كونه خطرًا لكننى لم أكن لأملك غيره فقد كان على إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري بقبول التفاوض تفاوضًا شاملًا أكون فيه أنا المنظم والحكم في آنٍ واحد[309].

فى العشرين من يوليو 1978 اجتمع فانس بكارتر ووزير الدفاع الأمريكي هارولد براون ونائب الرئيس الأمريكي مونديل، وأوضح فانس للمؤتمرون ضرورة جمع السادات وبيجن والملك حسين ملك الأردن في كامب ديفيد حتى يتوصلون إلى نتيجة، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ فانس كان قد سبق وقدم مقترحات مماثلة في فبراير من العام نفسه تتضمن إحلال الولايات المتحدة بدور مركزي في المفاوضات بدلًا من دور الوسيط وأن انعقاد مؤتمر جنيف في تلك الظروف أصبح صعبًا وغير محتمل، وأنَّ كلًا من مصر وإسرائيل تتجنبان إشراك الاتحاد السوفيتي وسوريا في أي مفاوضات تجنبًا لعرقلة مسار التفاوض، بينما يخشى الأردن عواقب أي اتفاق مصرى إسرائيلى منفصل [310]، والجميع بما فيهم الولايات المتحدة يخشى عواقب فشل المفاوضات

واحتمال تحول الوضع إلى وضع يصعب التعامل معه .[311]وخصوصًا مع تحذيرات وتهديدات السادات بالتحول لوضع آخر عقب انتهاء المدة الزمنية لاتفاق الفصل الثاني بين القوات في سيناء في أكتوبر 1978 .

الإحجام العربي عن المشاركة في المفاوضات بأي شكل من الأشكال

على المستوى العربي في تلك المرحلة كان الرأي السائد في مختلف العواصم العربية أنه لا جدوى من تمسك السادات بمفاوضاته مع إسرائيل خصوصًا بعد الرفض القاطع والبات من بيجن للسلام العادل، فالسادات الآن يستطيع أن يدلل على أنَّ بيجن هو الذي قد أهدر فرصة السلام، وأنه من الأفضل أنْ يعلن السادات عن وقف الاتصالات الثنائية مع إسرائيل وعقد اجتماع عربي لمواجهة إسرائيل عن طريق موقف عربي موحد، ولذلك قام الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض بزيارة لكل من السعودية والأردن والعراق والكويت والإمارات والسودان هدفت إلى استطلاع الرأي العربي في تلك المرحلة، وكان فانس قد قام أيضًا بجولة زار خلالها العديد من العواصم العربية ومنها السعودية والأردن أوضح فيها أن الهدف من اجتماع كامب ديفيد المقبل هو تحقيق الحل الشامل عن طريق المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وفي حال تعذر المفاوضات فإنَّ الولايات المتحدة سوف تتقدم بمشروع وصفه فانس بأنه قريب من المواقف العربية [312]، وفى دمشق أكد الأسد لمحمود رياض أنَّ أي مفاوضات قادمة حتى وإن نجحت لن تسفر إلا عن حل منفرد بين مصر وإسرائيل، وفى الأردن أعرب الحسين عن عدم تفاؤله، وفى الكويت والعراق والإمارات كان الرأى أنَّ كامب ديفيد القادم لن يحقق الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ولم يختلف رأي ياسر عرفات عن رأي الجميع في شئ.[313]

وقد زار فانس أيضًا كل من القاهرة وتل أبيب في السادس والسابع من أغسطس 1978 لتسليم خطابات مكتوبة بخط اليد من كارتر إلى كل من

بيجن[314]والسادات يدعوهم فيها إلى لقائه في كامب ديفيد[315]ابتداء من الخامس من سبتمبر 1978 للتفاوض على أطر السلام في الشرق الأوسط،[316]وقد وافق الطرفان على الدعوة وبدأت الاستعدادات في العواصم الثلاث القاهرة وتل أبيب وواشنطن .

فى الثلاثين من أغسطس 1978 حرص السادات على عقد اجتماع [317]في الإسماعيلية حضره أعضاء مجلس الأمن القومى المصري [318]، سبقه اجتماعات مطولة في وزارة الخارجية المصرية في الثامن والعشرين من أغسطس وذلك في إطار الاستعدادات للتجهيز لقمة كامب ديفيد، وفى الاجتماع أكد السادات على ثوابت التفاوض المصري في كامب ديفيد، وهي رفض مصر للحلول الجزئية أو أية اتفاقيات منفردة أو حلول مرحلية، وتحدد الهدف الرئيس من اشتراك مصر في كامب ديفيد بالعمل على إيجاد الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط من خلال السلام الدائم الشامل والعادل، كما أنه لا تنازل عن الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، مع عدم التفريط في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وثوابتها، وحق كل دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة معترف بها طبقًا للقرار 242 بكل بنوده [319]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الأول من سبتمبر 1978 عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي أيضًا جلسة خاصة تمهيدًا لكامب ديفيد حضرها كارتر ونائبه مونديل والسفيران الأمريكيان بالقاهرة أيلتس وبتل أبيب صموئيل لويز ومستشارى الرئيس بريجينسكى وهاملتون ووليم كوانت ووزير الدفاع وعناصر من المخابرات المركزية الأمريكية، حيث تم في هذا الاجتماع دراسة الشخصيات المصاحبة لكل من السادات وبيجن ومدى تأثيرهما، وتحدد الأقل تأثيرًا في الوفد المصري على السادات وهو حسن التهامى والأكثر تأثيرا وهو محمد ابراهيم كامل وتم تقديم تقارير عن أدائهما السياسى، وقد توقع السفير أيلتس أن كامل سوف يحاول منع السادات من تقديم تنازلات كبيرة، كما أنَّ أسامة الباز سوف يكون له دور كبير، وبالنسبة إلى بيجن فإن ديان هو الأكثر تأثيرا، كما سوف يصاحب بيجن عيزرا وايزمان الذي يفضل السادات التعامل

معه أمًا النائب العام أهارون باراكسوف يحاول حل المشكلات المطروحة أثناء المفاوضات لذا فإن دوره مهم، كما دارت في الاجتماع مناقشة كل أسباب فشل المفاوضات السابقة، وكل النقاط الخلافية بين مصر وإسرائيل [320]وعلى أية حال فقد انتهت الاعدادات بوصول الأطراف إلى المنتجع الرئاسى في كامب ديفيد وبدأ كارتر في تنفيذ السياسات المرسومة مسبقا وكذا كلا من بيجن والسادات .

قمة كامب ديفيد

انعزل السادات وكارتر وبيجن بالإضافة إلى أعضاء الوفود الثلاث في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد وذلك بغية ألا يصل إلى العالم الخارجى إلا أقل القليل عن المفاوضات ونتائجها، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الرئيس كارتر كان قد أعد نفسه بعناية فائقة لتلك المفاوضات واحتوى دفتر معلوماته على ورقة تحليلية بعنوان القضية المحورية وعين القضايا الخلافية المحددة التي من الممكن أنْ تعرقل الاتفاق، وأولهما طبعًا عدم استعداد بيجن مناقشة أو قبول مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية وغزة، وكذا مشكلة ربط العرب والفلسطنيين بجولات جديدة من المفاوضات ، أمَّا بالنسبة إلى السادات فلديه أيضًا ثوابته فلا مساومة على الأرض أو السيادة، وكل ما عدا ذلك قابل للتفاوض[321]، وقد بات واضحًا ومنذ اللحظات الأولى للإعداد لقمة كامب ديفيد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت أن تغير دورها من دور الوسيط بين مصر وإسرائيل إلى دور الشريك الكامل وأن تمارس أقصى ما في وسعها من ضغوط على الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين خلال المفاوضات في تلك القمة[322]، وصلت الوفود إلى مقر القمة في الخامس من سبتمبر 1978، وبدأت الأحداث التي سوف ترسم الخريطة السياسية المقبلة للشرق الأوسط في التلاحق سريعًا، وكان السادات قد أفاد من تجارب التفاوض السابقة مع بيجن وجهز مشروع إطار السلام المصري الذي يحوى ثمانية بنود[323]وقام بعرضها على كارتر في السادس من سبتمبر الذي شعر بالفزع من المشروع المقترح حيث أنه ملئ بالعبارات

العربية الطنانة غير المقبولة، فلقد وضع اللوم على إسرائيل بالنسبة إلى الحروب السابقة وطالب بتعويضات من إسرائيل عن استعمالها للأراض المحتلة واستخراج البترول من سيناء كما طالب بالعودة الحرة للاجئين الفلسطنيين وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو 1967م واعتبار الفلسطنيين شعبا وليس لاجئين وكذلك تخلى إسرائيل عن القدس الشرقية [324]، أمَّا بيجن فقد أصر على المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بوصفها حاجزًا بين غزة ومصر وحاول أنْ تكون الأولوية في عقد اتفاق منفرد مع مصر، ثم تأتي بعدها مشكلة ما أسماهما جوديا والسامرة (الضفة وغزة)وطالب بنزع سلاح سيناء بالكامل وإبقاء المطارات الثلاث التي أنشأها الاسرائيليون في سيناء وأعرب عن قبوله تحويل احداها إلى قاعدة جوية عسكرية أمريكية (الأمر الذي رفضه كارتر وادارته لسابق مناقشته قبل القمة في مجلس الأمن القومى الأمريكي)، كانت الأيام الأولى من القمة استكشافية، وكان السادات يتوقع انتهاء القمة في خلال ثمانية وأربعون ساعة حسب قول محمد إبراهيم كامل في مذكراته، إلا إنَّ الأمور قد ساءت نتيجة التعنت الإسرائيلي في موضوع المستوطنات والضفة وغزة وكذا إصرار مصر ربط عقد اتفاق السلام مع إسرائيل بحل المشكلة الفلسطينية، وقد وصلت الأمور إلى مرحلة التوقف فلم يكن لدى الطرفين أي جديد .

فى الرابع عشر من سبتمبر 1978 التقى كارتر والسادات الذي طلب رفع أعلام إسلامية على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس إلا إنَّ كارتر كان يعلم مسبقًا برفض بيجن لهذا الطلب لما فيه من انتقاص للسيادة الإسرائيلية في القدس، كما أد السادات على ضرورة إزالة المستوطنات والمطار القريب من إيلات، وأكد أن الانسحاب يجب أن يحدث لا محالة، ولكن المهم متى سيتم ؟، والتقى ديان ووايزمان مع كارتر بعدها وكانا غاضبين بشأن المستوطنات وفى مساء اليوم نفسه التقى السادات مع ديان الذي ترسخت قناعته بأنه لا سبيل للوصول إلى اتفاق؛ إذ رأى أن ديان ما زال متصلبًا في موقفه إزاء المستوطنات في سيناء، ولما شعر ديان برفض

السادات قال له " **فلتبق إسرائيل تضخ النفط من سيناء** " الأمر الذي أغضب السادات وقرر الانسحاب من المفاوضات في اليوم التالى وأعلن عن ذلك، وأخبر فانس كارتر أنَّ السادات يطلب هليوكوبتر له وللوفد المرافق له للرحيل، وعلى الفور ذهب كارتر للسادات محاولًا إثنائه عما عزم عليه شارحًا له خطورة الانسحاب أحادي الجانب .[325]وعن ذلك يقول محمد ابراهيم كامل في مذكراته " ولا شك أنَّ إسرائيل قد تجمعت لديها دراسات تحليلية كاملة لشخصية السادات وسيكولوجيته شارك في تكوينها ما زودها به كيسينجر منذ جولاته المكوكية في 1974، 1975، بالإضافة إلى دراسة الخطاب الساداتي وتحليله، وكذا والتصريحات الرسمية وغير الرسمية من السادات، إضافة إلى لقاءات وايزمان المطولة مع السادات التي تعد دراسة عن قرب للشخصية الساداتية، والواقع أن ما قاله ديان وأغضب السادات لم يكن أمرًا غريبًا غير متوقع فهو لا يخرج عن كونه تنفيذًا للخطة الإسرائيلية المرسومة والمعدة سلفًا من استخدام ورقة سيناء للمقايضة عليها حتى تخرج مصر من دائرة النزاع العربي الإسرائيلي [326] مقابل إطلاق يد إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وهما بيت القصيد، أمَّا الدهاء الشيطاني الإسرائيلي كان يكمن في ترتيب هذه المقابلة بين السادات وديان في نقطتين رئيستين :**الأولى** لاختيار موشى دايان بالذات، فلو أن الذي قال ما قاله ديان للسادات هو مناحم بيجن مثلًا لما كان له الأثر التخريبي نفسه على السادات – ولكن أن يتحالف كارتر ووايزمان –وكلاهما أصدقاء مخلصون من وجهة نظر السادات – ويلحان على السادات في ضرورة مقابلة دايان باعتبار أنه لم يسبق له التفاهم المباشر معه وباعتباره في رأيهما ينماز بالمرونة والرغبة الصادقة في تحقيق السلام فضلًا عن قوة تأثيره على بيجن، وبالتالى سيوافق السادات على لقاء ديان ليسمع منه الجديد ثم ما يلبث أن يسمع ما هو مخيب للآمال ومثبط للعزيمة لا شك، و**الثانية هي** التوقيت الذي أُختير لإجراء هذا اللقاء؛ حيث مضت عشرة أيام دونما التوصل إلى شئ يذكر في عملية التفاوض ودون بادرة أمل واحدة، وكان السادات

متوترًا جراء فشل المؤتمر حتى ذلك الوقت وأوشك صبره على النفاذ وكلما اصطدم الإسرائيليون بالسادات يهرول إليه كارتر ملتمسًا عونه في عدم إفشال المؤتمر ومستغيثًا بالسادات في إنقاذ مستقبله السياسي من الضياع الذي يتوقف على إبداء السادات شيئًا من المرونة والكرم في نقطة وأخرى، كما أنه لم يعد يغيب عن السادات أن المؤتمر لا يمكن أن يستمر أكثر من ذلك وأن احتمالات تحقيق آماله قد تلاشت واقتربت لحظة مواجهة الحقيقة، ويتابع محمد إبراهيم كامل حديثه فيقول .. وفى تقديرى أن حديث ديان مع السادات الذي استغرق أقل من الساعة الواحدة كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ونقطة التحول في تورطه في سلسلة من التنازلات وصلت في النهاية إلى الاستسلام الكامل وقيامه بالتوقيع على ما لم يكن يراود الإسرائيليين في أكثر أحلامهم تفاؤلًا أن يقبل التوقيع عليه. [327]وفي السادس عشر من سبتمبر وإزاء التعنت الإسرائيلي قررت الإدارة الأمريكية القيام بتعديلات جذرية في المشروع الأمريكي المطروح للسلام في الشرق الأوسط حيث تم اعطاء السادات أكثر الأشياء أهمية له وهما التخلص من المستوطنات والمطارات في سيناء في خلال ثلاث سنوات من توقيع معاهدة سلام مصرية إسرائيلية، ولكن على حساب التضحية بالصياغة النهائية الواضحة للضفة والقطاع [328].

وفى النهاية توصلوا إلى اتفاق إطار السلام الذي تقرر توقيعه في منتجع كامب ديفيد في السابع عشر من سبتمبر 1978 بعد ثلاثة عشر يومًا من التفاوض المباشر، ثم عدل ذلك ليصبح توقيع اتفاق إطار السلام في العاصمة واشنطن أمام عدسات الكاميرات وأعين المشاهدين في العالم أجمع، وكان تحولًا مهمًا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وحدثًا تاريخيًا مهمًا غير مسبوق[329]، وهذا الاتفاق لا يعدوا كونه إطار عمل لإقرار السلام في الشرق الأوسط، كما أنه ليس اتفاق سلام إنما هي أساس لإرساء المبادئ التي تصلح أساسًا لإجراء مفاوضات لإبرام معاهدة سلام، بالإضافة إلى كون هذا الاتفاق غير سار إلا بعد موافقة مجلس الشعب المصري

والكنيست الإسرائيلي عليه [330]

وقد تضمن الاتفاق وثيقتين، تضمنت الوثيقة الأولى النص على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكذا على ترتيبات أمن تعزز الأمن الإسرائيلي وعلى مبدأ الحكم الذاتى للفلسطينيين لفترة انتقالية أقصاها خمس سنوات، مع تعهد إسرائيلى بعدم إقامة أية مستوطنات خلال الفترة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمنح الوثيقة الفلسطينيين الحق في الاشتراك في المفاوضات التي تلي الفترة الانتقالية على أساس أنْ تعتمد هذه المفاوضات على القرار 242 بوصفها مرجعية للتفاوض.

بينما نصت الوثيقة الثانية على الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين، الأولى منهما: خلال فترة من 3 إلى 9 أشهر عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي يجب أن يُتفق عليها وتوقيعها خلال ثلاثة أشهر، أمَّا المرحلة الثانية من الانسحاب الإسرائيلي النهائى من سيناء فتحدث خلال مدة عامين إلى ثلاثة أعوام، كما تقتضي تلك الوثيقة إقامة علاقات طبيعية اقتصادية وثقافية ودبلوماسية كاملة بين البلدين عقب إتمام المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي ونصت الوثيقة على تقسيم المنطقة الواقعة شرق القناة وشرق خط الحدود الدولية إلى أربع مناطق أ، ب، ج، د الثلاثة الأولى منها في مصر والرابعة في إسرائيل وتم فيها الاتفاق على حجم القوات وإعدادها والمعدات العسكرية لكل منطقة، وعلى مرابطة قوات أممية في شرم الشيخ لا تُسحب إلا بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية المطلقة ورفع الحظر على حرية التنقل بين البلدن، بينما اشترطت مصر إجلاء جميع الإسرائيليين من المستوطنات الإسرائيلية في سيناء قبل الشروع في البدء في أية مفاوضات بشأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وقد وافق الكنيست الإسرائيلي على ذلك بعد موافقته على اتفاق كامب ديفيد[331].

وإذا أمعنا النظر في الوثيقة الثانية للفت نظرنا طول فترة الانسحاب خلال

المرحلة الثانية التي ما كانت إلا بالون اختبار لنوايا السادات ومصر لعلاقاتها مع إسرائيل بعد الانسحاب؛ حيث اشترطت إسرائيل إقامة علاقات طبيعية في أعقاب المرحلة الأولى من الانسحاب؛ فإذا لم تلتزم مصر بذلك يتوقف الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء[332]وهو أيضًا م ايفسر قرارات سبتمبر 1981 التي اتخذها السادات.

مما لا شك فيه أنَّ الإدارة الأمريكية ممثلة في شخص رئيسها جيمى كارتر كانت تعلم بأنَّ ما تطرحه الاتفاقية من حلول كان فيه الكثير من خداع الذات الأمريكي وذلك لاستحالة تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط بكل ما تحمله كلمة شامل من معان وذلك في غياب كل أطراف النزاع وكذلك في غياب الاتحاد السوفييتى الحليف الأكبر لدول المواجهة مع إسرائيل[333]، كانت أول النتائج لتوقيع اتفاق التسوية هو استقالة وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل والمشارك في المفاوضات قبيل توقيع الاتفاقية بأيام وقبول السادات لتلك الاستقالة.

وقد صرح سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر صحفي عقده بعد التوصل لاتفاق المبادئ قال فيه نصًا: إنَّ المشروع الذي تم التوصل إليه هو المشروع رقم 23 بخلاف المسودات الأخرى في كل التفصيلات وهو ما يوضح صعوبة المفاوضات وتعقيدها [334].

أصداء توقيع إطار اتفاق السلام عربيًّا

وقد عارضت معظم الدول العربية الاتفاق [335]وإن اختلفت في حدة التعبير عن معارضتها بين الانتقاد الحاد من جبهة الرفض بزعامة العراق[336]بينما تحفظت السعودية على الاتفاق ووصفت صياغتها بأنها صياغة غير مقبولة لسلام نهائيًا؛ إذ أنها لم تجد حلًا للمشكلة الفلسطينية والفلسطنيين ومشاكل اللاجئين، كما أكدت المملكة العربية السعودية أنها حريصة كل الحرص على التضامن العربي، وفى الأردن أعلن الملك حسين عدم إلتزامه بما جاء في الاتفاقية بخصوص الضفة الغربية؛[337]حيث

أعلنت الحكومة الأردنية أنها في أعقاب دراستها لمؤتمر كامب ديفيد تعتبر نفسها غير ملزمة البتة لا معنويًا ولا قانونيًا بهذه النتائج التي لم تشارك فيها، وقد ذكر بيان الحكومة الأردنية الشروط الواجب توافرها حتى تشارك في مفاوضات السلام، وهى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وخاصة القطاع الشرقي من القدس والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[338]، بينما وقفت بعض الدول موقف محايد مثل المغرب وموريتانيا، أمَّا سلطنة عمان فقد كانت الدولة العربية الأولى التي بادرت بتأييد الاتفاق والسادات وتلتها اليمن الشمالية والسودان بعد فترة لاحقة من انتهاء القمة وإعلان الاتفاق [339]، بينما كانت دول جبهة الصمود والتحدى العربية الرافضة لكامب ديفيد (ليبيا، سوريا، الجزائر، اليمن الجنوبية، منظمة التحرير الفلسطينية)قد عقدت مؤتمرًا في دمشق في العشرين من سبتمبر 1978 وقررت قطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع مصر (التي كانت مجمدة بعد اجتماع طرابلس)، وفي الكويت أعلنت الحكومة الكويتية رفضها الكامل لاتفاق كامب ديفيد وأكدت على تمسكها بتوصيات مؤتمر القمة العربية في الرباط 1974، وضرورة الحل الشامل على أساس الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وأعلنت الإمارات العربية المتحدة أنَّ الاتفاقيتين لا تقدمان آية حلول عادلة ونهائية للأزمة في الشرق الأوسط؛ حيث أنهما لم تتضمنا آية إلتزامات إسرائيلية واضحة بالانسحاب من الأراضي المحتلة، فضلًا عن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أعلنت دولة قطر أنَّ نتائج كامب ديفيد لا تمثل إطارًا صالحًا لتسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، ويضاف للدول المعارضة للاتفاق أيضًا لبنان وتونس اللتان أعلنتا أنهما تشعران بالقلق من آثار اتفاق كامب ديفيد على التضامن العربي.[340]

كان الإجماع العربي لرفض الاتفاقيات هو الأساس في الدعوة التي وجهها العراق لعقد قمة عربية في بغداد في الأول من نوفمبر 1978سبقها اجتماع تحضيرى لوزراء الخارجية العرب في بغداد في 20 أكتوبر 1978[341]، وجاء قبول الملوك

والرؤساء العرب لدعوة بغداد بوصفه إشارة إلى رفض العربي الشامل لاتفاق كامب ديفيد؛ حيث وجهت بغداد الدعوة مباشرة إلى الدول العربية وبعيدًا عن الجامعة العربية؛ حيث ينص ميثاق جامعة الدول العربية على أن الأمين العام للجامعة هو المسئول عن توجيه الدعوات، ولتفادي توجيه الدعوة لمصر أو للسادات قامت العراق بتوجيه الدعوات للدول العربية مباشرة، وبدأت القمة في الثالث من نوفمبر واقتُرح إرسال وفد عربي في محاولة لإثناء السادات عن اتفاق كامب ديفيد، برئاسة الملك حسين ملك الأردن وعضوية أمير الكويت ورئيس دولة الإمارات وولى العهد السعودي وفعلًا نُفذ الاقتراح وأُرسل الوفد برئاسة سليم الحص رئيس وزراء لبنان وعضوية أحمد السويدى وزير خارجية الإمارات وأحمد اسكندر وزير الإعلام السورى وطارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقية الذي وصل للقاهرة دون ترتيب مسبق حيث رفض السادات الإجتماع بالوفد .[342]

وبناء على ما سبق قرر اجتماع القمة العربية في بغداد القرارات الآتية:

- رفض نتائج اتفاق كامب ديفيد لأنها لا تنص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ولا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، كما أنَّ النتائج لا تتضمن إعادة السلام والاستقرار للمنطقة .
- وقف المساعدات المالية لمصر وتجميد العلاقات الدبلوماسية معها وقطعها.
- إنشاء صندوق لمساعدة دول المواجهة مع إسرائيل.
- العمل على تشكيل لجان تنسيق عسكرية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق وسوريا .
- عقد مصالحة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .[343]

تركت اتفاقيتا كامب ديفيد أثرا سيئًا على العلاقات العربية العربية وامتدت تداعيتها أيضًا إلى السفارة المصرية في البرتغال حيث عبر سعد الدين الشاذلي سفير

مصر في لشبونة عن رفضه للاتفاقية، وقد جرت عدة اتصالات بين الشاذلي والقيادة الليبية التي عرضت عليه انشقاقه عن الحكومة المصرية من أجل مزيد من الضغط على السادات، وأيضًا في مقابل وعد بتعيين الشاذلي رئيسًا لأركان الجيش الليبى [344].

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

فى الثاني عشر من أكتوبر 1978 بدأت في بلير هاوس بالولايات المتحدة الأمريكية المفاوضات المصرية الإسرائيلية الأمريكية الساعية إلى التوصل للمعاهدة التنفيذية للسلام بين مصر وإسرائيل طبقًا لإطار اتفاق السلام الموقع في سبتمبر من العام نفسه[345]، ومحاولة من الرئيس الأمريكي كارتر في إنجاح المفاوضات فقد شارك بنفسه فيها في التاسع عشر من أكتوبر رغبة منه في إلقاء كامل ثقله على المفاوضات، وأعلن أنه سوف يستخدم كل وسائل التأثير المشروعة لإنجاح المفاوضات [346]، وانتهت اجتماعات بلير هاوس في الرابع من ديسمبر 1978 بعد فترات من الانقطاع وذهاب وعودة الوفود للتشاور مع حكوماتها[347]حيث تم التوصل إلى المقترح الأول للمعاهدة الذي نشرته جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر 24 نوفمبر 1978 في صدر صفحاتها [348]أعقبها زيارة وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأوسط في الخامس من ديسمبر 1978، وفي الثالث والعشرين من ديسمبر أجريت في بروكسل مباحثات بين الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري وموشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلي بهدف مناقشة موضوع المعاهدة، كما عاد المبعوث الأمريكي أثرتون إلى المنطقة من 16 –29 يناير 1979، ثم عادت المباحثات مرة أخرى في كامب ديفيد في فبراير 1979 بين الدكتور مصطفى خليل وسايروس فانس وموشى ديان [349]وزار كارتر مصر في الثامن من مارس 1979 وأجرى مباحثات مع السادات في الثامن والتاسع والعاشر من مارس ثم طار إلى إسرائيل؛ حيث أجرى مباحثات مع المسئولين الإسرائيليين يومي الحادي عشر والثاني

عشر من مارس [350]، ثم عاد إلى القاهرة في الثالث عشر من مارس 1979 مرة أخرى واجتمع مع السادات في مطار القاهرة؛ حيث أبلغه نتائج مباحثاته في إسرائيل وعن قبولها مقترحاته، ثم أُبلغ بيجن موافقة السادات على المقترحات الأمريكية تليفونيا، وهى التي أدت إلى التوصل إلى إبرام المعاهدة المصرية الإسرائيلية، وتمت دعوة مصر وإسرائيل إلى توقيع المعاهدة في الولايات المتحدة يوم الإثنين السادس والعشرين من مارس 1979[351]، ومع توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، بدأت عملية التصديق البرلمانى عليها من الطرفين [352]، كما بدأت أيضًا عملية تنفيذ بنود الاتفاقية، وصاحبها بطبيعة الحال بدء تنفيذ التزامات مصر في إطارات اتفاق كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطيني في التسوية، ولم يكن هناك اعتقاد أن التسوية الفلسطينية من الممكن أن تتوقف حتى وقت كتابة هذا البحث بعد مضي ما يقرب من واحد وأربعين عامًا [353]، وعلى أية حال فقد وُقعت المعاهدة أمام عدسات الكاميرات في واشنطن، وفور توقيع الاتفاقية وقع كل من فانس وديان نيابة عن حكومتهما مذكرة تنص أنه في حال انتهاك مصر للمعاهدة فإن الولايات المتحدة سوف تكون على استعداد لاتخاذ إجراءات لدعم إسرائيل ماديًا وعسكريًا وتعهدت الولايات المتحدة بالمشاركة في أي أعمال عسكرية مستقبلية ضد مصر في حال انتهاك أو إلغاء المعاهدة من جانب مصر وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر تقدمت بمذكرتين تعترض فيهما على مذكرة التفاهم الإسرائيلية الأمريكية [354]

تعليقًا على المعاهدة (حديث المعاهدة)– فلسفة السلام .

لست هنا في معرض سرد حوادث المعاهدة فأحداثها قد قتلت سردًا ولكنني هنا أُورد تحليلًا بسيطًا عن المعاهدة بوصفها إحدى نتائج حرب أكتوبر 1973، وأود أن أصل هنا إلى نتيجتين رئيستين أولهما –هل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية كانت نتيجة فعلية لحرب أكتوبر ؟ وثانيهما – وهو الأهم – هل حققت المعاهدة السلام المنشود ؟

عندما خاضت مصر حرب أكتوبر 1973م وامتلكت فيها زمام المبادءة، وحققت نصرها الكبير ولأول مرة على إسرائيل وجيشها الذي لا يقهر(كما كانت تزعم إسرائيل دوما)فإنها في الحقيقة كانت تسعى للدخول في صدام عسكرى محسوب جيدًا وبحيث تنتهي المواجهة المسلحة بينها وبين إسرائيل وقد حققت مصر نجاحات عسكرية واضحة ومؤثرة تؤدى إلى تعديلات جوهرية ليس فقط على أوضاع القوات المسلحة المصرية على الأرض، وإنما تحقق لمصر أوضاعًا سياسية استراتيجية لا يمكن أن تتحقق دون العمل العسكري لتثبت فيه فيها قدراتها العسكرية العالية وكفاءة ضباطها وجنودها المقاتلين، ولتثبت أيضًا أن ما حدث في العام 1967م كان مجرد كبوة، أيضًا على الجانب الآخر فقد كانت التحركات السياسية المصرية في قمة الحكمة والقدرة على المناورة والفاعلية وذلك عندما انفتح على الولايات المتحدة أثناء مرحلة الصدام المسلح مع إسرائيل، واستجاب للرغبة الأمريكية في الحوار وذلك على الرغم من عنف المعارك والقناعة المصرية التامة بأنَّ الولايات المتحدة ستقف بجانب إسرائيل وتوفر لها كل الإمكانيات التي من المفترض أن تحقق لها (أي لإسرائيل)كل العوامل التي تمكنها من هزيمة القوة العسكرية المصرية والمجهود العربي الداعم لها، كما أوضحت تطورات حرب أكتوبر 1973م وتبعاتها فاعلية صاحب القرار المصري في طرحه للأفكار والمبادرات من حلال الحوار المصري الأمريكي في رسائل حافظ إسماعيل إلى كيسنجر ورسائل السادات إلى نيكسون، أو من خلال تصريحات السادات في خطاب النصر الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في السادس عشر من أكتوبر 1973م [355]

أستطيع القول هنا وتوضيحًا أنه فيما يتعلق بالمعاهدة وعملية السلام كاملةً بوصفها إحدى النتائج الفعلية والرئيسة لحرب أكتوبر 1973م فمفهوم السلام هنا قد يختلف لدى طرفي المعاهدة، مصر قد خاضت حرب أكتوبر من أجل إملاء رغبتها في تحرير سيناء والأراضي العربية المحتلة بالطرق السياسية دون خوض حروب جديدة،

بحيث تُملى إرادة المنتصر شروطها للسلام القائم على العدل، على الجانب الإسرائيلي فإنَّ إسرائيل ليس من سياستها التخلي عن أي أرض احتلتها، وفى ظل الظروف الدولية المعاصرة لتلك الفترة وسياسة الوفاق الروسية الأمريكية وفى ظل معارضة الاتحاد السوفيتي لأى عملية سلمية بالإضافة إلى توقفه عن إمداد مصر بالسلاح وقطع الغيار، فإن الوضع أصبح من التعقد بحيث أن أطراف النزاع العربي الإسرائيلي لن تتمكن من تحقيق أهدافها بالطرق السياسية السلمية ولا بالطرق غير السلمية أيضًا، كان الحل الوحيد المتاح في ذلك الوقت هو استثمار ما تبقى من نتائج لحرب أكتوبر 1973[356]نتيجة للخسائر البشرية الإسرائيلية في حرب أكتوبر وحرب الاستنزاف وعدم الرغبة الإسرائيلية في تحمل خسائر جديدة في أي جولة صراع قادمة لذلك كان استثمار السادات لتلك النتائج ووعيه التام بالظروف الدولية ومفاتيح القوة الدولية قد جعلاه يتجة نحو المبادرة ثم الاتفاق الإطاري ثم المعاهدة، إضافة إلى أن تحقيق السلام المصري الإسرائيلي يعنى إقرار أكبر دولة عربية بوجود وشرعية إسرائيل، بالإضافة إلى الاعتراف بهذا الوجود، وتبادل العلاقات الطبيعية بين البلدين وما يترتب على ذلك من نتائج في مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، وهو الأمر الذي كانت تسعى إسرائيل إليه منذ قيامها وكثيرا ما طلبته قبل ذلك حتى في أوج انتصارتها في العام 1967م – بينما يترسخ مفهوم السلام البسيط بالنسبة لمصر في عودة أراضيها المحتلة إليها وتأكيد السيادة المصرية على كامل سيناء، إضافة إلى بدء خطوات للسلام الشامل العادل في المنطقة وصولًا إلى حل القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين الفلسطنيين وكل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي تتمثل في حقه في إقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس العربية [357]،وبما يرسخ أن قبول مصر للسلام مع إسرائيل لا يعنى إقرارًا مصريًا بشرعية اغتصاب إسرائيل لأراضي فلسطين أو لأية أجزاء عربية أخرى، وقد توصلت مصر في الاتفاقيات الإطارية للسلام والموقعة في سبتمبر 1978 إلى إقرار مبدأ انسحاب

إسرائيل من كل سيناء بوصفها جزءًا من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وبما يعنى ضرورة تطبيق هذا المبدأ على كل الأراضي العربية الأخرى إذا كانت إسرائيل راغبة في السلام وعازمة على العيش بأمان وسط جيرانها العرب؛ أي أنَّ على إسرائيل أن تتخلى نهائيًا عن أحلام الغزو واحتلال الأراضي العربية، كما أنَّ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد هدفت إلى الوصول إلى اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية على أن يكون هذا الاتفاق جزءًا من التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وذلك تطبيقًا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الشأن .

ولعلي أقول هنا وباختصار إنَّ عملية السلام لم تكن وليدة النصر العسكري المصري العربي في أكتوبر 1973، وإنما جاءت نتيجة الإعداد والتخطيط المسبق لتتمكن مصر والعرب من الاستثمار البارع لنتائج تلك الحرب، كما أنَّ حرب أكتوبر 1973م كانت ضرورة حتمية حتى يتم محو عار ما حدث في العام 1967م ونهائيًا بحيث يبقى نصر أكتوبر 1973م أكثر ما يسطع في ذاكرة المصريين والعرب والعالم .

وأخيرا فإذا كان الإسرائيليون قد وقعوا على معاهدة السلام فإنه لا يخفى على أحد أنهم لا يستطيعون أن ينتزعوا من أعماقهم النزعة التوسعية التي أكدها هرتزل في مذكراته.[358]

ويأتي السؤال الأهم هنا وهو هل تحقق السلام بين إسرائيل ومصر نتيجة للمعاهدة ؟

الواقع الحقيقي هنا أن نتائج السلام المصري الإسرائيلي تتلخص فعليًا وفقط في استرداد مصر لأراضيها المحتلة عام 1967م فقط بوصفها أهم نتيجة لذلك السلام إضافة إلى فشل سياسات التطبيع وذلك لعدم الرغبة المجتمعية المصرية لذلك، **وأما عن السلام الحقيقى فلم يتحقق ولن يتحقق ما دامت إسرائيل،** وذلك لأنَّ السياسات الإسرائيلية المرسومة منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في مؤتمر بازل بسويسرا

1897م تهدف إلى إقامة دولة اليهود على أرض إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات؛ أي أنَّ تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب أمر محال الحدوث طال ما تنتهج إسرائيل السياسة التوسعية، كما أنَّ الأفعال الإسرائيلية مع مصر فترة ما بعد معاهدة السلام وحتى تلك اللحظة لا تدل على أن إسرائيل راغبة في السلام نهائيًا، ولو أننا حصرنا أعداد الجواسيس الإسرائيليين على مصر منذ توقيع المعاهدة وحتى اليوم بالإضافة إلى كل أنواع المؤامرات والعمليات السرية التي حاكتها إسرائيل ضد مصر في تلك الفترة لعلمنا علم اليقين أنه لا سلام مع إسرائيل، حقق الرئيس السادات الغرض من المعاهدة وهو استرداد كامل التراب الوطني، أمَّا غير ذلك فلم يتحقق، نستطيع القول إنَّ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بمثابة هدنة تماثل اتفاقيات الهدنة في رودس وأنها فعليًا لم تنه حالة الحرب، لأنَّ إسرائيل كانت وما زالت وستظل العدو الأول لمصر والعرب ما دامت تنتهج السياسات العدوانية الخفية ضد مصر، أمَّا عن ما إذا كانت معاهدة السلام وإطارات اتفاقيات المبادئ قد أضرت بمصر؟ أستطيع هنا أنْ أقول اليوم وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة وأربعين عامًا على زيارة السادات للقدس واتفاق المبادئ وواحد وأربعين عامًا على توقيع معاهدة السلام بأنَّ مصر قد أفادت كثيرًا وخلصت أراضيها المحتلة من احتلال غاشم جثم على صدرها سنيين وانطلقت في اتجاه التنمية الاقتصادية والبعد عن المواجهة المسلحة التي كانت تستنفد طاقاتها الاقتصادية وتركت مبدأ الحرب بالوكالة عن العرب .

كما جاء تحلل الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر 1991 لكي يؤكد على أنَّ مصر قد نفذت إلى آفاق السلام في الوقت المناسب؛ لأنه في غياب الاتحاد السوفييتى عن المشهد وظهور عالم القطب الواحد لم يكن لمصر أو غيرها من الدول العربية أن تتمكن من أنْ تفرض على إسرائيل تسوية من خلال التهديد بالحرب[359].

قال الكثيرون: إنَّ مصر قد ضحت بمصالح الفلسطينيين في مقابل استعادة أراضيها، ولكن حقيقة المفهوم المتدرج للتسوية في كامب ديفيد للوصول للمصالح

الفلسطينية الذي رفضه الفلسطينيون وقتها قد تسبب في تعطل تلك التسوية من العام 1981 وحتى مؤتمر مدريد للسلام واتفاق أوسلو بعدها بعشر سنوات وهو الاتفاق الأساسي الذي نعيش عليه حتى اليوم الذي قام على المفهوم الأساسي لاتفاق كامب ديفيد الذي رفضه الفلسطينيون وقتها ممثلًا في منظمة التحرير الفلسطينية وشخص ياسر عرفات ثم عادوا ووافقوا عليه بعد أكثر من عشر سنوات بشروط أصعب.

واليوم وأنا أخط هذه الأسطر في العام 2020 وبعد مرور واحد وأربعين عامًا على المعاهدة أستطيع القول هنا: إنَّ اتفاق كامب ديفيد برىء تمامًا وبشكل كبير من عدم توصل الفلسطينيين أو السوريين إلى تحقيق أهدافهم في استعادة أراضيهم المحتلة أو ظهور الدولة الفلسطينية المستقلة وإنما التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي لإسرائيل والكيل بمكيالين، ووجود عالم القطب الواحد والانقسام الفلسطيني وانشطار العالم العربي للعديد من الشظايا متناهية الصغر، كل تلك العوامل أسهمت في خلق الواقع الذي نعيشه الآن، وحتى لا نظلم السادات أو كامب ديفيد أود هنا أنْ أذكر أنَّ العرب والفلسطينيين قد وافقوا على حضور قمة مدريد للسلام برعاية أمريكية وبحضور روسى هزيل بمنهج كامب ديفيد نفسه[360]، وأما عن الموقف السياسي في المنطقة بعد ما يقرب من واحد وأربعين عامًا على توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ونحن في العام 2020 أستطيع القول هنا وتأكيدًا إنَّ الرئيس السادات لم يكن سابقًا لعصره كما يصفه معاصروه وإنما كان سابقًا لإدراك معاصريه وكأنه يقرأ ويستشرف المستقبل البعيد، بالفعل فقد كان السادات رجلًا حالما ومحطمًا للتقاليد البالية، وله نهجه الخاص المتميز، وقد مكنت كل تلك السجايا السادات من أنْ يتخيل الشرق الأوسط منطقة تعيش في سلام، منطقة تسع لدولة إسرائيل وللدولة الفلسطينية[361].

الهوامش والمصادر والمراجع

(1)أحمد أبو الغيط:شاهد على الحرب والسلام، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة سبتمبر 2013، ص343.

للمزيد عن ذلك أيضًا راجع، سايروس فانس: (مذكرات)خيارات صعبة، ترجمة المركز العربي للمعلومات ش.م.م، بيروت لبنان، الطبعة الثانية يناير 1984

(2) اتفاقيات **الهدنة في رودس 1949 1949) Rhodes Armistice**) وهى الاتفاقيات التي وقعت عام 1949 في جزيرة رودس باليونان تحت اشراف الأمم المتحدة بين دول المواجهة العربية –كل دولة على حده من جانب وإسرائيل من جانب أخر وذلك في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية 1948م –فبعد قرار مجلس الأمن القاضى بانسحاب الطرفين إلى المواقع وخطوط ما قبل 14 أكتوبر 1948، وتفويض الوسيط الدولى بتعيين الحدود للهدنة ثم عدم إذعان إسرائيل لذلك ومقتل الكونت برنادوت في فلسطين، أعقب ذلك أن طلبت الأمم المتحدة من الأطراف المعنية عقد مفاوضات ينتج عنها اتفاقيات يكون هدفها تحديد خطوط الهدنة وانشاء مناطق مجردة من السلاح، وقد وافقت الدول العربية على هذا العرض وتم اختيار جزيرة رودس مكانا محايدا لإجراء المفاوضلت، وقد اعتبرت مصر هي مركز الثقل في الموقف العربي، لذا عملت انجلترا والدول الاوروبية على عزلها ليصبح بالامكان توقيع الاتفاقيات مع الدول العربية الثلاث الأخرى المعنية بالأمر وقد وقعت اتفتقية الهدنة المصرية الإسرائيلية في الرابع والعشرين من فبراير 1949 لتكون أواى اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية، أعقبها الاتفاقيات العربية التالية –اللبنانية – الأردنية – السورية وجائت الاتفاقية السورية الإسرائيلية كآخر تلك الاتتفاقيات الأربع إذ وقعت في العشرين من يوليو 1949، وقد نشأت خلافات قانونية وسياسية حول تفسير مضمون هذه الاتفاقيات بين العرب وإسرائيل إذ اعتبرت إسرائيل أن هذه الاتفاقيات تنهى حالة الحرب مع العرب فعليا وأنها يجب أن تهدف إلى عقد صلح نهائى بينهما بينما اعتبرت الدول العربية أن تلك الاتفاقيات هي إجراء وقتى لإنهاء حالة الحرب والعمليات العسكرية مؤقتا بين الجانبين، ولا يمكن مقارنة هذه الاتفاقيات باتفاقيات الصلح ، إذ إن حالة الحرب تبقى قائمة بين الطرفين في جميع المجالات الأخرى التي لا تعتبر خرقًا لتلك الاتفاقيات أو لوقف إطلاق النار الفعلى، وقد يتفق التفسير الدولى نظريًا مع التفسير العربي إذ أوضح مجلس الأمن في قراره الصادر في نوفمبر 1948م أن الهدنة هي تدبير مؤقت بموجب المادة

40 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو مرهون بأمور أخرى يجرى النظر فيها لاحقا، هذا وقد أنشأ مجلس الأمن لجان هدنة مشتركة لمراقبة تنفيذ أحكام اتفاقيات الهدنة، كما أقيمت بموجب تلك الاتفاقيات مناطق منزوعة السلاح ومناطق محايدة ومناطق خالية من أي نشاطات، كما أنَّ اتفاقيات الهدنة لم اجعل من خطوط الهدنة حدودا دولية بالمعنى الحرفى للكلمة كما أنَّ هذه المفاوضات قد شكلت سابقة في التاريخ العربي الحديث للاتصال بين عناصر عربية وأخرى إسرائيلية في وقت مبكر من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي . انظر : **عبد الوهاب الكيالى :موسوعة السياسة، االجزء الثاني ،الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت لبنان 1981، ص ص 840، 842 .**

(3)**رالف بانش** – هو دبلوماسي أمريكي وبروفيسور بجامعة هارفارد عمل وسيطا في فلسطين عام 1948. ولد في 7 أغسطس 1904 وتوفي في 9 ديسمبر 1971. تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1950 لعمله كوسيط الأمم المتحدة في فلسطين أثناء فترة الصراع في سنة 1948م بين العرب واليهود، ليصبح بذلك أول ملون أسود يحصل على هذه الجائزة في التاريخ – انظر: **عبد الوهاب الكيالى :موسوعة السياسة، االجزء الأول ،الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت لبنان 1981، ص ص 490، 491 .أنظر أيضًا – منير البعلبكى :معجم أعلام الموارد، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت 1992، ص 139** .

(4)**النكبة** _ يطلق هذا المصطلح على المأساة التي منى بها العرب في حربهم مع إسرائيل في العام 1948م حيث يرتبط هذا المصطلح بمأساة فقد فلسطين وهزيمة الدول العربية في الحرب وما تبع ذلك أحداث فيما بعد ذلك ويرجع اطلاق هذا المسمى أو المصطلح إلى قسطنطين زريق المؤرخ والمفكر السياسي السورى في كتابه معنى النكبة أنظر: **قسطنطين زريق : معنى النكبة ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت لبنان أغسطس 1948، ص ص 7، 10.**

(5)محمود رياض :مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، الطبعة الثالثة القاهرة 1992، ص 23.

(6)ميشيل .ب. أورين : ستة أيام من الحرب حزيران 1967م وصناعة شرق أوسط جديد، ترجمة ابراهيم الشهابى، مكتبة العبيكان ،الطبعة الأولى، الرياض 2005، ص 34 .

(7)نفسه : ص 23.

(8)لمزيد عن ذلك راجع مارى ولسن : عبدالله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة فضل الجراح، قدمس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2000.

(9)شهد العام 1946 المفاوضات المصرية البريطانية التي قد عرفت باسم مفاوضات صدقى – بيفن التي كانت قد استهدفت تعديل معاهدة 1936 بين البلدين وأن تستبدل بمعاهدة جديدة تتمشى مع مطالب مصر القومية الخاصة بجلاء القوات البريطانية عن مصر وقد سارت المفاوضات في مسارها الا أنه وكعادة المفاوض البريطاني لا بد من اختلاق الخلافات . وقد نشب الخلاف بين البلدين وذلك لاصرار بريطانيا أن تتحول مصر بصورة الية إلى قاعدة عسكرية في حال نشوب أي حرب قادمة الأمر الذي رفضته مصر وبالتالى تعثرت المفاوضات، مما فتح الباب أمام الدوائر الصهيونية في ذلك الوقت إلى استغلال الموقف – فأوفدت الوكالة اليهودية الياهو ساسون لعرض المساعدة اليهودية في المفاوضات فيما يتعلق بالجلاء في مقابل أن يسعى صدقى إلى اقناع الجامعة العربية بقبول تقسيم فلسطين وهو التقسيم الذي كان صدقى نفسه من انصاره . وقد التقى ساسون بصدقى وبعض المسئولين المصريين ووعد صدقى ان تقوم الدوائر اليهودية في حزب العمال البريطاني ان تلقى بثقلها داخل الحزب وخارجه لصالح مصر ملوحا بقاعدة بريطانية في فلسطين من شأنها أن تعوض أي تنازلات لبريطانيا في مصر، إلا إنَّ مساعي ساسون قد أخفقت في النهاية نتيجة للمد القومى، أيضًا فشلت مفاوضات صدقى بيفن . أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى : على هامش مفاوضات صدقى بيفن – مهمة الياهو ساسون في القاهرة 1946، مساعي السلام العربية الإسرائيلية الاصول التاريخية، سلسلة تاريخ المصريين رقم 67، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993، ص ص 23، 26 .

(10) افرايم كارش رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في كينجز كولدج الكلية الملكية بجامعة لندن، ونشر هذا المقال في العدد الثالث من المجلة الفصلية الصادرة من المركز الأمريكي منتدى الشرق الأوسط في يونيو 1996 . نقلا عن محمد البحيرى حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2011، ص 22.

(11)محمد البحيرى : المرجع السابق، ص ص 21، 23 .

(12)ذكر البريجادير تشالز كلايتون الوسيط البريطاني بين حكومات العرب والحكومة البريطانية في تقريره رقم 1947/45 بتاريخ 15 ديسمبر 1947 في معرض محادثاته مع زعماء العرب

بشأن اقتراحات تقسيم فلسطين ما يلى :- (أثناء مقابلتى الأخيرة لرئيس وزراء الأردن أدلى باقتراحات رأى في تنفيذها ما يكفل إمكان تقسيم فلسطين دونما اعتراض باقي الدول العربية، كما أكد لى توفيق باشا أن القوات الأردنية سوف تعمل على احتلال المناطق العربية طبقًا لقرار التقسيم وسوف تتحاشى التعرض للقرى اليهودية وان كانت سوف تقوم من وقت لأخر ببعض التحرشات البسيطة عندها " منعا للشبهة) ويذكر عبد الله التل أنه قد قام من حين لآخربتوصيل رسائل شخصية من الملك عبد الله إلى بعض الساسة الاسرائيليين وقد كشف عنها النقاب في كتابه كارثة فلسطين ونشر صورا فوتوغرافية لهذه الرسائل . أنظر: حسن البدرى: الحرب في أرض السلام –الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، دار الوطن العربي والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة –بيروت 1976، ص38.

(13) **للمزيد عن ذلك** –راجع –عادل رضا : وصفى التل القاتل والقتيل – الاغتيال في الفكر السياسي والقانونى، دار هيرودت للنشر، بيروت القاهرة، الطبعة الأولى 1972 .

(14)أمين مصطفى : الاتصالات السرية العربية الصهيونية 1918–1993، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى جدة المملكة العربية السعودية 1414هـ –1994م، ص ص 1 ،2 .

(15)حمدى عبد الجواد شافعى : اتفاقيات الفصل بين القوات ودورها في حفظ السلام في الشرق الأوسط " دراسة في ضوء القانون الدولى العام والعلوم السياسية "، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة . مايو 1979، اشراف محمود خيرى عيسى، ص 16، حسين الشريف : المفهوم السياسي والاجتماعى لليهود عبر التاريخ الحروب التوسعية الصهيونية 1969/67/56/48 ،الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1995، ص 42 .

(16)ميخائيل بالومبو : كيف طرد الفلسطنيون من ديارهم عام 1948، دار الحمراء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1990، ص 165 .

(17)محمود رياض – عسكرى ورجل دولة مصرى عربي معروف، تخرج من الكلية الحربية المصرية عام 1936 ودرس بها مادة التكتيك العام 1942 وحصل على شهادة اركان الحرب 1943 ثم عاد للتدريس بالكلية الحربية مرة اخرى ثم عين مديرا للمخابرات الحربية بغزة في اغسطس 1948م كما شغل وظائف –عضو الوفد المصري في مفاوضات رودس فبراير 1949 ورئيس الوفد المصري في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية من 1949–1952 وبقيام

الثورة في 1952 عين مديرا لإدارة فلسطين في القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية ثم عين مديرا للإدارة العربية بوزارة الخارجية 1954 ثم سفيرا لمصر في دمشق 1955 وكان عضوا في لجنة الوحدة المصرية السورية 1958 ثم عين مستشار الرئيس للشئون السياسية 1958–1962 ثم مندوبا لمصر في الأمم المتحدة 1962 ثم وزيرا للخارجية 1964–1972 ثم أمينا عاما لجامعة الدول العربية 1972 حتى استقال في 1979 . أنظر: **عبد الوهاب الكيالى :موسوعة السياسة، االجزء السادس ،الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت لبنان 1981، ص 112** .

(18)**فولك برنادوت** :الكونت فولك برنادوت (Folke Bernadotte)هو دبلوماسي سويدي ترأس الصليب الأحمر السويدي. ولد في 2 يناير 1895 باستكهولم وقتل في 17 سبتمبر 1948م بالقدس.فولك هو من العائلة الملكية السويديةوهو حفيد أوسكار الثاني الذي كان ملك السويد والنرويج.، أثارت اقتراحته في عملية السلم حفيظة الجانب اليهودي في تلك الفترة إذ عارض ضم بعض الأراضي الفلسطينية إلى الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم الذي صدر في 29 نوفمبر/تشرين الثاني1947 كما اقترح وضع حد للهجرة اليهودية ووضع القدس بأكملها تحت السيادة الفلسطينية فاتفقتا منظمتا "أرغون" التي يرأسها مناحيم بيجن و"شتيرن" برئاسة إسحق شامير على إغتياله وقام زتلر قائد وحدة القدس بالتخطيط للعملية، ونفذت عملية الاغتيال في 17 سبتمبر 1948م في القطاع الغربي لمدينة القدس، فمات عن عمر يناهز الـ 53 عامًا إثر تعرض سيارته لإطلاق نار من قبل ثلاثة أشخاص ومات على الفور. أنظر: منير البعلبكى :مرجع سابق، ص 100 .

(19)محمود رياض : مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص24، أنور محمد : حرب بلا بنادق أخطر مواجهة بين العرب وإسرائيل، دار ايه ام للنشر والتوزيع، مطابع أخبار اليوم، القاهرة 1997، ص 26

(20)نفسه : ص24 ، اذا فحصنا اتفاقية رودس المصرية الاسرائبلية المعقودة في 24 فبراير 1949 نلاحظ أنها قد تجاوزت في بعض بنودها المسائل العسكرية البحتة، فهى تشير في المقدمة أنها تمهيد لسلام دائم في فلسطين، وسوف تتخذ إسرائيل من هذا البند ذريعة لتدلل على أن الهدنة خطوة مؤقتة في طريق الصلح والسلم الدائمين . أنظر: صلاح العقاد : مأساة يونيو 1967م حقائق وتحليل، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1975، ص 16.

([21]) جمال شقرة : مصر وأمريكا وإسرائيل قصة الصراع المستمر في الشرق الأوسط 1948–1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2020، ص ص 13،12.

(22)صلاح العقاد : قضية فلسطين المرحلة الحرجة 1945–1956، معهد الدراسات العربية العاليه جامعة الدول العربية ،القاهرة 1968، ص 112 ، ابراهيم شكيب : حرب فلسطين 1948م رؤية مصرية، الزهراء للاعلام العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1986، ص 412 .

(23)عبد المنعم واصل : أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل ،مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2002، ص 62، محمد نصر مهنا مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى، دار المعارف، القاهرة 1979، ص ص 258، 261 .

(24)حسن البدرى : الحرب في أرض السلام الجولة العربية الإسرائيلية الأولى 1947–1949، دار الوطن العربي والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة مطابع دار الشعب، القاهرة 1976، ص ص 403، 468 .(يوضح اللواء حسن البدرى أسباب النكبة محللا أوضاع الجانبين)، أفى شليم : حرب فلسطين اعادة كتابة تاريخ 1948، تحرير ايوجين روجان، ترجمة ناصر عفيفى، سلسلة الكتاب الذهبى روز اليوسف، القاهرة 2001، ص 84 . (أعدت الصهيونية منذ مؤتمر بازل العدة للاستيلاء على أرض فلسطين العربية بينما على الجانب الأخر إنشغل العرب بالصراعات العربية العربية والصراعات الداخلية ولم يعدوا القوة ورباط الخيل اللازمين لتلك الجولة بالإضافة إلى الأطماع العربية في فلسطين فكانت النكبة من نصيب أصحابها)أيضًا انظر جمال شقرة : المرجع السابق، ص24، محمد حسنيين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الاسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية، الجزء الأول، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة مارس 1996، ص 224 .

([25])محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثالث، دار المعارف، الطبعة الثانية ، القاهرة 1977، ص ص 49، 50.

([26])نفسه : ص ص 53، 55 .

(27)يوسف العيد : هؤلاء أضاعوا فلسطين، مطبعة مجلة الوحدة العربية، القاهرة 1951، ص 128

(28)مؤتمر لوزان : عقد مؤتمر لوزان لعام 1949 بواسطة لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة (UNCCP)في الفترة من 27 أبريل إلى 12 سبتمبر 1949 في لوزان، سويسرا. وكان

ممثلو إسرائيل، والدول العربية مصر والأردن ولبنان وسوريا واللجنة العربية العليا وعدد من وفود اللاجئين يحضرون لحل النزاعات الناشئة عن الحرب العربية الإسرائيلية 1948، أساسا حول اللاجئين والأراضي فيما يتعلق بالقرار 194 والقرار 181. ا أنظر: صلاح العقاد : مأساة يونيو 1967م حقائق وتحليل، مرجع سابق، ص 37

(29)طه الفرنوانى : الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسى مصرى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1994، ص ص 29، 30 .

(30)ميشيل . ب . أورين : مرجع سابق، ص 36، موشيه ماعوز : سوريا وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام ،ترجمة لينا وهيب، دار الجليل للنشر، عمان الأردن 1997، ص 35 .

(31)عبدالله التل : كارثة فلسطين مذكرات عبدالله التل قائد معركة القدس، دار الهدى، الطبعة الثانية 1990، ص ص 533 ،567 .

(32)صلاح العقاد : مأساة يونيو 1967م حقائق وتحليل ،مرجع سابق، ص 58، محمد الجزائرى : احتلال العقل التطبيع –الحصار – صراع العقل، دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى، لندن 1998، ص 24 .

(33)جان جورج دانيال : الاتفاقيات العربية الإسرائيلية –مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط دراسة وثائقية، الجزء الثالث عشر، دار نوبليس للنشر، الطبعة الثانية 2002، الأشرفية –بيروت –لبنان ، ص 43 .

(34)قادش: هو الإسم الإسرائيلي لعملية سيناء 1956، أو ما يطلق عليه مصريا وعربيا العدوان الثلاثى على مصر 1956

(35)قامت القوات الإسرائيلية بأربعين عملية هجومية على المناطق العربية في الفترة ما بين توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة وشهر أبريل 1967م وقد حظيت الجبهة الأردنية بنصيب الأسد من تلك الهجمات على خطوط الهدنة سواء في الضفة الشرقية أو الضفة الغربية من نهر الأردن، وعلى الجانب العربي لم يكن هناك أي رد فعل عسكرى على الاعتداءات الإسرائيلية من أي من دول المواجهة وبقيت قواتها تلتزم الخنادق وتقاتل في مواقعها إذا أعتدى عليها ولم تقم أي دولة عربية سواء منفردة أو مجتمعة بالرد على إعتداءات إسرائيل المتكررة، أمَّا دول المواجهة فقد حاولت عام 1955 عن طريق اجتماع رؤساء لجان الهدنة العرب الاتفاق على استراتيجية موحدة عن طريق اعتبار الاعتداء على الجزء بمثابة الاعتداء على الجميع وهو ما يقتضى الرد من الجميع، لكن هذه القرارات بقيت حبيسة في الأوراق ولم تخرج إلى حيز التطبيق نظرا لعدم

وجود أرضية من التفاهم والوفاق السياسي لدى العرب . انظر : عائشة مقران وفطيمة بوجمعة : حرب الأيام الستة 1967م وصداها في الجزائر أطروحة ماجستير 2018 شعبة التاريخ، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة الجيلالى بونعامة، الجزائر 2018، اشراف دكانى نجيب، ص ص 17، 18، حسن البدرى وأخرون : حرب التواطئ الثلاثى العدوان الصهيونى الأنجلو فرنسى على مصر خريف 1956، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى ،القاهرة 1997، ص 697 .

(36)**بروتوكول سيفر** : في 22 أكتوبر، قام كلا من رئيس وزراء دولة إسرائيل ووزير الدفاع دافيد بن غوريون، ومدير عام وزارة الدفاع شيمون بيريز ورئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان برحلة سرية من إسرائيل لمنزل منعزل في سيفرز بفرنسا لمقابلة رئيس الوزراء الفرنسي جي موليه ووزير الدفاع الفرنسي بيرجس مانوري، ووزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو، ووزير الخارجية البريطاني سلوين لويد ومساعده السير باتريك دين وسكرتيره لوجان. ،كانت خريطة الغزو الأنجلو–فرنسي كالاتى، قام الدبلوماسيون ومساعدوهم بوضع خطة من مرحلتين لغزو مصر، في البداية على إسرائيل أن تهاجم ثم تنضم إليها القوات البريطانية والفرنسية،. كان من أصعب النقاط الوصول لخطة يتفق عليها الإسرائيليون والبريطانيون، وذلك لعدم ثقة الإسرائيلين في البريطانين، ولكن لأنَّ الفرنسيين لم يكونوا على استعداد للتحرك دون حلفاؤهم الإنجليز، فكان لزاما على الإسرائيلين القبول بالتعامل معهم. ومن جانب آخر ونظرا لارتباط بريطانيا بعلاقات قوية مع دول عربية كان لديهم تخوفاتهم من التعامل مع إسرائيل، بعد 48 ساعة من المفاوضات تم توقيع اتفاق من سبع نقاط بين بن جوريون وبنوا ودين، وبسبب إصرار الدبلوماسيين الإسرائيلين وخوفهم من تنصل حلفاؤهم من مسئولياتهم أثناء الغزو،، غادرت كل مجموعة سيفرز بنسخة موقعة من الاتفاقية مكتوبة بالفرنسية أنظر: حسن البدرى وأخرون : حرب التواطئ الثلاثى العدوان الصهيونى الأنجلو فرنسى عى مصر خريف 1956 ،مرجع سابق، ص 697، موسوعة المعرفة . شبكة المعلومات الدولية .

(37)محمد عبد الوهاب : عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية 1952–1956، دار الكتب والوثائق المصرية مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، القاهرة 2008، ص 138

(38)عبد المنعم واصل : أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 74 .

(39)محمد عبد الوهاب : عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية 1952–1956، مرجع سابق، ص160 .

(40)ممدوح أنيس فتحى : مصر من الثورة إلى النكسة مقدمات حرب يونيو حزيران 1967م، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ،أبو ظبى 2003، ص 132 .

(41)دوجلاس لينتل : الاستشراق الأمريكي –الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومى للترجمة، القاهرة 2009، ص، ص 180، 181، ليفيا روكاش : ارهاب إسرائيل المقدس من مذكرات موشيه شاريت ،ترجمة ليلى حافظ، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة يناير 2009، ص 100 .

(42)**موشى شاريت** : موشيه شاريت (بالعبرية משה שרת؛ 16 أكتوبر 1894 – 7 يوليو 1965)ثاني رئيس وزراء لإسرائيل وخدم من الفترة 1953 إلى 1955 وكانت تلك الفترة تفصل بين فترتي رئاسة ديفيد بن غوريون لرئاسة الوزراء. وُلد شاريت في جمهورية أوكرانيا (جمهورية من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق)وهاجر إلى فلسطين في سنة 1909 وتعدّ عائلة شاريت من المؤسسين لمدينة "تل أبيب" الإسرائيلية. كان يتكلّم العربية بطلاقة وعمل على التفاوض بين الصهاينة وحكومة الانتداب البريطاني وتمخّضت تلك المفاوضات عن ولادة دولة إسرائيل في عام 1948.،ولخبرة شاريت في المفاوضات السياسية، فقد تمّ تعيينه كوزير للخارجية لحكومة إسرائيل الوليدة. ولعل العمل المحوري الذي قام به شاريت كوزير للخارجية كان الهدنة العربية الإسرائيلية التي عقبت حرب 1948م وتم استنتاج تلك الهدنة في عام 1949. ،تقلّد شاريت منصب رئيس الوزراء بعد تنحي بن غوريون عن رئاسة الوزراء ويعتبر شاريت من السياسيين المعتدلين، بل وشجّع العمل السياسي مع البلدان العربية المجاورة إلا إنَّ بن غوريون خطف الأضواء من شاريت بعودته لرئاسة الوزراء الإسرائيلية في فترة بن غوريون الثانية. وخدم شاريت للمرّة الثانية كوزير للخارجية في عام 1956 ومن بعدها ترأّس الوكالة اليهودية حتى عام 1960. أنظر: **الموسوعة الحرة شبكة المعلومات الدولية** .

(43)يؤكد ذلك ما جاء على لسان خالد محى الدين في شهادته، **أحمد حمروش : شهود ثورة 23 يوليو، الجزء الرابع من قصة ثورة 23 يوليو، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية، القاهرة 1984، ص 160** .

(44(Uri Avnery : Israel Without Zionism: A Plan For Peace In The Middle

East، London،Macmillan ،1969 ،P113.

(45)**فضيحة لافون** : هي عملية سرية إسرائيلية فاشلة كانت تعرف بعملية **سوزانا** كان من المفترض أن تتم في مصر، عن طريق تفجير أهداف مصرية وأمريكية وبريطانية في مصر، في صيف عام 1954، ولكن هذه العملية اكتشفتها السلطات المصرية وسميت باسم "فضيحة لافون" نسبة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك بنحاس لافون الذي اتهم بإعطاء الاوامر لتنفيذه، في شهر يونيو 1954 شارفت المفاوضات المصرية البريطانية على الانتهاء، بشأن انسحاب القوات البريطانية من قناة السويس، الأمر الذي زاد من المخاوف الإسرائيلية بتمكن الجيش المصري من التمكن واستخدام معسكرات ومطارات الجيش البريطاني المتروكة في شبه جزيرة سيناء وغيرها، ولهذا بحثت اجهزة المخابرات العسكرية الإسرائيلية امكانيات عرقلة هذا الانسحاب من خلال تفعيل خلية ارهابية يهودية مصرية، للتخريب في مرافق بريطانية وأمريكية ومصالح غربية في مصر والايعاز بأنَّ هذه العمليات تمت من قبل خلية مصرية، وقد نجحت الخلية التي ضمت 13 يهودي صهيوني مصري من الاسكندرية، بتنفيذ عدة عمليات إلى ان قبض عليها في يوليو 1954 حيث تم تقديمهم للمحاكمة، في الجانب الإسرائيلي كان صدى الفضيحة مدويًا نظرا لنتائج فشلها على الصعيد السياسي والعسكري والاستخباراتي، ونجمت عنها ازمات سياسية بعيدة الامد في بين القيادات السياسية والعسكرية. وادت لمطالبات داخلية بكشف المسؤولين عن هذه العملية ومن اعطى الاوامر بتنفيذها؟، وسميت لاحقا بقضية العار أمَّا الجانب المصري تكمن أهمية فضيحة لافون أنها السبب الرئيسى في تأسيس المخابرات العامة المصرية برئاسة زكريا محيي الدين، وبدأ نشاط استخباري مصري في داخل إسرائيل، وساهمت في استمرار هجرة اليهود من مصر.، إضافة إلى ظهور دور إسرائيل الاستخباري والعدائي في دول منطقة الشرق الأوسط.، كما تجدر الإشارة أنه وفي بداية عام 1968 تم الافراج عن سجناء القضية ضمن صفقة تبادل للأسرى مع مصر في أعقاب نكسة يونيو. أنظر: نظام محمود بركات : النخبة الحاكمة في إسرائيل، سلسلة منشورات فلسطين، الطبعة الأولى، بيروت 1982، ص ص 278، 280، موشيه شاريت : يوميات شخصية، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت– يناير 1996، ص 249 .

(46)ممدوح أنيس قتحى : مرجع سابق، ص ص 79، 81

(47)**الخطة ألفا** : تركَّزت أهداف استراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط على أساس منع الاتحاد السوفيتي من دخول المنطقة والحصول على نفوذ فيها، والسيطرة على البترول الموجود في

باطن الأرض، وتأييد إسرائيل باعتبارها الطرف المضمون في تحقيق أهداف أمريكا والغرب في المنطقة. وعندما تولى الرئيس دوايت أيزنهاور (من 1953 إلى 1961)استطاع اكتشاف أن جمال عبدالناصر هو المفتاح الرئيسى في المنطقة، ومن ثم جرى الاقتراب منه لتشجيعه على الدخول في حلف يحمى الشرق الأوسط من الخطر السوفيتى، وكان رد عبدالناصر: أي خطر سوفيتى تتحدثون عنه؟!، إن الخطر الذي يهددنا هو الخطر الإسرائيلى. وفهم أيزنهاور ومساعدوه من هذا الرد أنه إذا أمكنهم مع عبدالناصر حل الخلاف القائم بين العرب وإسرائيل ستنتفى حجة ناصر ويتفق مع واشنطن في مواجهة الخطر السوفيتى، وفى سبيل ذلك أعد الخبراء الأمريكيون ما سموه «المشروع ألفا» أو «الخطة ألفا«وتقول التفاصيل إن الخطة استغرق إعدادها في واشنطن ثلاثة شهور، ثم جرت مناقشتها في اجتماع ضم ممثلين عن المخابرات المركزية الأمريكية ووزارة الدفاع ووزارة الخزانة، ثم صيغت نهائيًا طبقًا لتوصيات كل الجهات التي عُرضت عليها في 238 صفحة. وكانت الدولة الوحيدة التي عرفت بهذه الخطة هي بريطانيا بحكم أنها شريك أساسى في الشرق الأوسط.وقبل أن تقدم إلى مصر «الخطة ألفا» راعت أمريكا أن تقدم إليها من المغريات ما يبعث ثقة مصر في أمريكا، مثل مساعدتها بالسلاح، ومساعدة عبد الناصر بخبراء التنمية اللازمين لتحقيق مشروعاته، وتوفير أماكن لعدد من ضباطه الذين يجب تدريبهم على السلاح الأمريكي، والتقدم للكونجرس بالموافقة على المساعدة في تمويل السد العالى، و«أن نعرض على ناصر تزويد بلاده بكميات من فوائض القمح الأمريكي»، و«أيضًا تحقيق طموحات مصر في المجال النووى بتقديم المساعدة في توسيع معمل للنظائر المشعة كان يجرى بناؤه في ذلك الوقت في مصر». كما تضيف المغريات التي فكَّرت واشنطن في تقديمها لمصر «إمكانية مساعدة الأمانى المصرية في مجالات مختلفة، ومن ذلك مثلًا أن نحول مصر إلى مركز للاتصالات والمواصلات الإقليمية، آخذين في الاعتبار ألا نُغضب العراق باعتبار أن هناك منافسة تقليدية بين القاهرة وبغداد».، وفى يوم 27 يناير 1955 عُقد اجتماع على مستوى عالٍ في وزارة الخارجية الأمريكية تقرر فيه اختيار سفير جديد لأمريكا في مصر يقوم بمهمة استخدام لغة قريبة من جمال عبدالناصر باعتباره المفتاح الرئيسى للمشروع. وهكذا وقع الاختيار على السفير «هنرى بايرود»، وكيل الخارجية وصاحب الخلفية العسكرية، ليكون سفيرًا في مصر. وبالفعل وصل السفير الأمريكي الجديد هنرى بايرود إلى مصر في مارس 55، لكن ظروفًا غير متوقعة منعته من مفاتحة عبدالناصر في المشروع الذي جاء خصيصًا من أجله؛ فقد قامت إسرائيل بمهاجمة مواقع

مصرية في غزة – التي كانت تحت الإدارة المصرية – وقتلت 22 جنديًا مصرياً. وقد أغضب ذلك كثيرًا جمال عبدالناصر مما جعله ينتهز فرصة حضوره مؤتمر باندونج (إبريل 55 في إندونيسيا)ويبحث مع رئيس وزراء الصين شواين لاى شراء سلاح من روسيا . أنظر: **محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، الطبعة الثامنة، القاهرة نوفمبر 2001، ص ص 68، 88 .**

وللمزيد عن ذلك راجع : دوجلاس ليتل : الاستشراق الأمريكي الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومى للترجمة، القاهرة 2009، ص ص 452، 455.

(48)لطيفة محمد سالم : أزمة السويس 1954–1957 جذور– أحداث – نتائج ، مكتبة مدبولى، القاهرة 1996، ص 112 .

(49)فادية سراج الدين :المساعي الأمريكية البريطانية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط 1954–1956، مساعي السلام العربية الإسرائيلية، تحرير عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993، ص ص 61، 62 .

(50)العوجة : منطقة فلسطينية منزوعة السلاح طبقًا لاتفاقيات الهدنة في رودس وبها مقر للجنة الهدنة .

(51) محمود رياض : مذكرات محمود رياض الأمن القومى العربي بين الإنجاز والفشل ،الجزء الثانى، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1986، ص 127 .

(52)إنجى محمد جنيدى :الولايات المتحدة الأمريكية والصراع المصري الإسرائيلي 1967–1979، سلسلة تاريخ المصريين 316، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2018، ص 23 .

(53) ممدوح محمود منصور : الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولى، ص 140، أنتونى ناتنج : ناصر، ترجمة ابراهيم شاكر، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية، القاهرة 1993، ص 123 .

(54)والتر لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ص 241، جيفرى أرونسون : العلاقات المصرية الأمريكية، ترجمة السيد أمين شلبى، مكتبة مدبولى، القاهرة 1996، ص ص 187، 220 .، عبد المنعم واصل : أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 75 .

(55) في أول نوفمبر 1955 قابل السفير الأمريكي بايرود جمال عبد الناصر وحاول أن يقنعه بمزايا التحرك العاجل نحو تسوية مع إسرائيل، وأن يستحثه على استخدام مركزه التفاوضى القوى الذي منخه اياه السلاح السوفيتي الجديد في معالجة مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي دونما تأخير واقترح السفير أن يناقش معه الشروط العملية لتسوية عربية إسرائيلية، وصرح له بأنَّ الحكومة الأمريكية سوف تقوم بالضغط على إسرائيل لقبول الحل الذي سوف يتم الاتفاق عليه مع عبد الناصر وعلى الفور أبدى عبد الناصر استعداده لمناقشة عناصر التسوية مع الولايات المتحدة على أن يتم ذلك بسرية تامة، وفى 9 نوفمبر 1955 أبلغ محمود فوزى السفير بايرود برغبة الحكومة المصرية في مناقشة امكانيات الصلح مع إسرائيل وبناء على ذلك أرسل السفير بايرود برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية يطلب فيها تخويله سلطة الدخول في التفاوض مع الحكومة المصرية، وردت وزارة الخارجية بترحيبها بالمبادرة المصرية وأن يبلغ السفير بايرود الدكتور محمود فوزى بأنَّ الولايات المتحدة سوف ترسل مبعوثا خاصا إلى مصر وإسرائيل لاجراء مفاوضات السلام معهما للوصول إلى تسوية وسلام في الشرق الأوسط، وبالفعل بدأ السفير بايرود في استطلاع الموقف مع مصر وكانت المطالب المصرية تتلخص في نقطتين رئيسيتين النقطة الأولى تتعلق بحق تقرير المصير للاجئين الفلسطنيين سواء بالعودة أو التعويض ، أمَّا النقطة الثانية فتتعلق باعادة التصال الجغرافى بين مصر والأردن، أمَّا فيما يخص القدس فان مصر تقبل أي حل يرضى المجتمع الدولى ويقبله، وقد صرح الدكتور محمود فوزى بأنه في حال التوصل إلى تسوية فان مصر سوف تمنح السفن الإسرائيلية حرية مرور كاملة في قناة السويس والمضايق. وبعد أن صرحت مصر بأنها على استعداد لتسوية النزاع وحددت الخطوط العريضة التي سوف تتفاوض عليها، أصبحت عملية السلام مرهونة بمدى قبول الاسرائيليين للمطالب المصرية والتفاوض عليها، وقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى إسرائيل تؤكد على أهمية تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وأن تقدم إسرائيل للعرب تنازلات في مقابل ذلك، وقد رد موشى شاريت على تلك المذكرة بالرفض وتبع ذلك عدة محأولًات وجولات مكوكية بين مصر وإسرائيل قام بها روبرت أندرسون للمزيد عن ذلك أنظر: فادية سراج الدين :المرجع السابق، ص، ص 63، 90، جيفرى أرنسون : العلاقات المصرية الأمريكية 1946–1956، ترجمة السيد أمين شلبى، مكتبة مدبولى، القاهرة 1996، ص 242 .

(56)كانت نظرة إسرائيل للسلام مع مصر تحكمها أولًا وقبل أي شيء نظرية الأمن الإسرائيلي التي

صاغها مؤسسو إسرائيل الأوائل التي تقوم على تعكس الهدف سياسي وفرض وجود دولة عنصرية في داخل المنطقة العربية داخل حدود (غير محددة)حيث يمكنها التوسع بعدها حتي تتمكن من السيطرة على المنطقة العربية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعياً، وقد بنت إسرائيل تلك النظرية على ثلاث ركائز أساسية أولهما الحدود الأمنة وثانيهما إمتلاك القوة العسكرية التي تكفل حماية تلك الحدود وثالثهما الإرتباط الاستراتيجي بقوة دولية تكفل لها تحقيق أهدافها إذ تعمد قادة إسرائيل دائمًا إغفال اي ذكر لحدود إسرائيل (المحددة)ونادي بن جوريون بأنَّ حدود إسرائيل عند اخر موضع لجندي لها، أمَّا إمتلاك القوة العسكرية وهو حجر زاوية النظرية فقد دفع إسرائيل إلى العمل علي ان تكون عسكريا أقوي من جميع الدول العربية مجتمعة وبذلت في ذلك كل الجهود أمَّا عن إرتباطها إستراتيجيًا بقوة دولية فقد إعتمدت على بريطانيًا في بدايات نشأة الدولة ثم على فرنسا ثم على الولايات المتحدة وحتي الأن بعد أن أدركت قوتها في أعقاب حرب السويس 1956، وتعتمد إسرائيل في تطبيق نظرية أمنها على التفوق العسكري الذي يكفل لها حسم أي تهديدات بحيث تنقل المعركة دائمًا إلى أرض الخصم وان تكون الحرب دائمًا قصيرة وسريعة (على غرار حرب 67)،وحتي يتم تفعيل هذه النظرية لا بد من حرمان العدو من وسائل أمنه وهو البعد أو المجال الحيوي للخصم . أنظر: عبد الغنى الجسمي :مذكرات،حرب أكتوبر 1973م ،مرجع سابق، ص ص 540، 541.

(57)طه الغرنوانى : الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسى مصرى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1994، ص 7 .

(58)ممدوح أنيس فتحى : مرجع سابق، ص 135 . وللمزيد عن ذلك أيضًا: راجع أيضًا صلاح العقاد : مأساة يونيو، مرجع سابق، ص 122.

كان الاتفاق المصري الإسرائيلي الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية ذا شقين :الأول وهو الشق المعلن ويختص بقبول وجود قوات طوارئ دولية على الحدود المصرية الإسرائيلية، وكذلك وهو الأهم وجود هذه القوات في مناطق شرم الشيخ وتيران مما يترتب عليه نزع سلاح تلك المناطق التي تسبب خطرا على الأمن الإسرائيلي خيث تتحكم تلك المناطق في الملاحة في خليج العقبة، أمَّا الشق الثاني من الاتفاق وهو الغير معلن فيختص بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضايق تيران وفتح الملاحة لها في البحر الأحمر، وذلك في مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من شبه جزيرة سيناء، وقد تعهدت الولايات المتحدة بضمان هذا الاتفاق .

أنظر: ممدوح أنيس فتحى : المرجع السابق، ص 135 ، وللمزيد عن ذلك أيضًا راجع رفعت يونان :العدوان الثلاثى نقطة فارقة في عهدين –العدوان الثلاثى عى مصر، تحرير عاصم الدسوقى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الاداب جامعة القاهرة ،القاهرة 2006 ، ص 277 .، أيضًا محمدعبد الوهاب سيد أحمد : العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد 1952–1958، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 2007، ص ص 70، 71، حسن البدرى وأخرون : حرب التواطئ الثلاثى العدوان الصهيونى الأنجلو فرنسى عى مصر خريف 1956، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى ،القاهرة 1997، ص ص 415، 627، محمد نصر مهنا مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى، دار المعارف، القاهرة 1979، ص ص 423، 430 .

(59)عبد المنعم واصل : أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 95، على ابراهيم على البشايرة : الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط 1950–1957، اشراف ممدوح الروسان، اطروحة ماجستير، قسم التاريخ كلية الآداب جامعة اليرموك العراق 1994، ص 159 .

(60)أحمد الشقيرى : من القمة إلى الهزيمة، مرجع سابق، ص ص 199، 213 .

(61) محمد نصر مهنا مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى، مرجع سابق، ص ص 522، 536 .

(62)سهيلا سليمان الشلبى : العلاقات الأردنية البريطانية 1951–1967، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه 57، الطبعة الأولى، بيروت لبنان يونيو 2006، ص ص 269، 279، محمد نصر مهنا مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى، مرجع سابق ، ص 494، عائشة خليفى : الصراع العربي الإسرائيلي على المياه (نهر الأردن أنموذجا 1948م –2013)، اطروحة ماجستير جامعة محمد خضير بسكرة بالجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية، اشراف جهينه بوخليفى قويدر، الجزائر 2019، ص 53 . بحيرة الحولة – عبارة عن المجمع المائي لنهر الأردن الجبلي. وتقع هذه البحيرة بين بحيرة طبريا الواقعة إلى جنوبها، ومنحدرات جبل الشيخ الواقعة إلى شمالها، وهضبة الجولان إلى الشرق منها، وجبال الجليل الشرقية إلى الغرب منها.

(63)عبد الوهاب المسيرى : مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي جذوره ومساره ومستقبله، دار الفكر، إعادة الطبعة الأولى، دمشق سوريا 2003، ص 123 .

(64)صلاح العقاد : السادات وكامب ديفيد، مكتبة مدبولى، القاهرة 1984، ص 36 .

(65)أحمد الشقيرى : الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، الجزء الأول، دار العودة ،الطبعة الأولى، بيروت 1973، النسخة الالكترونية المؤسسة العربية الدولية للنشر، بيروت 2005، ص 357 .

(66)طه المجدوب : هزيمة يونيو حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الإستنزاف، دار الهلال ،القاهرة 1988، ص ص 6، 7.

(67)في أعقاب قيام إسرائيل بعدوانها في الخامس من يونيو اجتمع مجلس الأمن في مساء 6 يونيو 67وأصدر القرار 1967/233 يطلب فيه من الحكومات المعنية كخطوة أولى أن تتخذ فورا جميع التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار الفورى وإيقاف جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة. أنظر: حمدى عبد الجواد شافعى: اتفاقيات الفصل بين القوات ودورها في حفظ السلام في الشرق الأوسط، اطروحة دكتوراه، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص36.

(68)سمعان فرج الله: العدوان الإسرائيلي في مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، السنة الثالثة، العدد 9 (يوليو أغسطس سبتمبر 1967)، ص50.

(69)حمدى عبد الجواد شافعى: مرجع سابق، ص36.

(70)مجلة الطليعة، السنة الثالثة، العدد 12، ديسمبر 1967م، ص111.(عن كلمة مندوب مالى في مجلس الأمن ان هذه أول مرة في تاريخ مجلس الأمن أن يصدر قرار بوقف أعمال القتال ثم لا يصدر قرار بالانسحاب إلى خطوط ما قبل العدوان).

(5)سمعان فرج الله: العدوان الإسرائيلي في مجلس الأمن، مرجع سابق، ص50 .

(72)نظرية hiddin vito تعتمد هذه النظرية على السيطرة على غالبية أعضاء مجلس الأمن وهى الظاهرة التي يطلق عليها التصويت الكتلى bloc voting لتمنع الولايات المتحدة مجلس الأمن من التنديد بالعدوان الإسرائيلي أو اتخاذ التدابير اللازمة لازالة أثاره. أنظر: حمدى عبد الجواد شافعى، مرجع سابق، ص 36، 37.

(73)حسين الشريف: المفهوم السياسي والاجتماعى لليهود عبر التاريخ /الحرب والسلام، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة 1996، ص ص34، 37.

(74)كان الاتحاد السوفيتي قد قدم في 1967/6/13 نصا منقحا لمشروع قراره المقدم في 1967/6/8 (والذى كان يتضمن سحب القوات الإسرائيلية من أقاليم الدول العربية إلى ما وراء

خطوط الهدنة)وكان النص المقدم في 13 يونيو ينص على مطالبة إسرائيل بسحب قواتها فورا دون قيد أو شرط ولكن الولايات المتحدة متواطأة مع إسرائيل عرقلت أي قرارات تتضمن سحب إسرائيل لقواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة. أنظر: حمدى عبد الجواد شافعى، مرجع سابق، ص37.

(75)أحمد سليم البرصان: إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران 1967م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد40، الطبعة الأولى، أبوظبى 2000، ص7

(76)حمدى عبد الجواد على شافعى: مرجع سابق، ص38.

(77)نفسه: ص41.

(78)**عصمت عبد المجيد** : هو أحمد عصمت عبد المجيد ولد في 1 مارس 1923 – 21 ديسمبر 2013)دبلوماسي مصري، شغل منصب وزير خارجية مصر بين عامي 1984 و1991، ثم شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية من عام 1991 حتى عام 2001 وقبلها كان سفير ومندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بين 1972 و1983، سفير مصر لدي فرنسا عام 1970، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ومتحدث رسمي للحكومة المصرية بدرجة نائب وزير عام 1969 أنظر: موسوعة المعرفة شبكة المعلومات الدولية الانترنت

(79)عصمت عبد المجيد : زمن الإنكسار والإنتصار مذكرات دبلوماسى عن أحداث مصرية وعربية ودولية نصف قرن من التحولات الكبرى، دار النهار للنشر بيروت الطبعة الثالثة سبنمبر 1999، طبعة مشتركة خاصة بجمهورية مصر العربية لصالح دار الشروق، ص ص 94، 95 .

(80)حسين الشريف: مرجع سابق، ص ص34، 37 ، جاك دومال وماري لوروا: جمال عبد الناصر من حصار الفالوجا حتى الاستقالة المستحيلة، ترجمة ريمون نشاطى، دار الآداب، الطبعة الخامسة، بيروت 1979، ص ص 166، 173 .

(81)عملت الآلة الاعلامية الصهيونية في ذلك الوقت على تصوير العرب والمصريين بأنهم دعاة حرب ويسعون لإبادة شعب إسرائيل الضعيف مما جعل تعاطف الرأي العام العالمي لصالح إسرائيل وضغط الدول الكبرى المتأثرة بذلك على الدول العربية بعدم بدء الحرب مع إسرائيل وألا تكون الضربة الأولي للعرب. وهو ما تم فعلًا وقلب موازين الحرب لصالح إسرائيل التي انفتحت الحرب بضربة جوية مركزة قضت تمامًا على سلاح الجو المصري وحيدته تمامًا مما أكسبها

نصرًا سهلًا وصل إلى احتلال سيناء بالكامل حتي خط القناه ومرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية والقدس وهو ما لم تكن تحلم به اسرائيل.

(82) بعد فشل مشروع القرار الذي تقدمت به نيجيريا ومالى ثم فشل مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة ، كان الدبلوماسى البريطاني اللورد كاردون الذي كان ممثلا لبلاده في المنظمة الدولية في ذلك التوقيت كان قد أرتأى التقدم بمشروع ينطوى على عبارات غامضة وبالتالى من الممكن أن يحظى بموافقة كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ومختلف الاطراف وكان ذلك هو منشأ القرار 242 الشهير الذي أصبح فيما بعد مرجعية للسلام المصري الإسرائيلي . أنظر: **صلاح العقاد : السادات وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص 37 .**

(83)حسين الشريف: مرجع سابق ص ص36، 38.

(84)انظر: أطروحة دكتوراة غير منشورة عن قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر 1967م، جامعة ماستسيشوتس، 1972

John Frank Kikosk ،I The United Nations Security Council Resolution of November 22، 1967: International Politics And Law in An Organizational Setting—University of Massachusettes ،1972

http://scholarworks.umass.edu/do/search/?q=author_lname%3A%22KIKOSKI%22%20author_fname%3A%22JOHN%20FRANK%22&start=0&context=179873&facet

(85)في العام 1965 شن عبد الناصر حملة ضارية على الحبيب بورقيبة لأنه اقترح إنهاء حالة الحرب والاعتراف بإسرائيل مقابل تنازلها عن بعض الأراضي طبقًا لقرار التقسيم الصادر 1947 أنظر: صلاح العقاد :السادات وكامب ديفيد ،مرجع سابق، ص **43.**

(86)نفسه: ص 39 .

(87) حسين السيد حسين : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979 وأثرها على دور مصر الإ قليمى ،مجلة دراسات تاريخية مجلة علمية فصلية محكمة العددان 117–118 يناير يونيو 2012، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق سوريا ، ص ص 450، 451 .

(88)هالة أبو بكر سمودى : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (4)، الطبعة الثانية، بيروت يونيو

1986، ص ص 211، 212 .

(89)جميل كاظم المناف : أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية ببغداد، وزارة الثقافة والاعلام مديرية الاعلام العامة، السلسلة الاعلامية 4، بغداد 1968، ص ص 38، 39 .

(90)محمود رياض : مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص172 .

(91) ستيفن والت وجون ميرشامير : حرب الأفكار واللوبى الإسرائيلي في أمريكا، تقديم عماد جاد وترجمة مدحت طه، نفرو للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، القاهرة 2007، ص 15 .

(92)جونار يارنج : سياسى سويدى اتصلت سيرته بأحداث الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلي، ولد عام 1917 وحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة عام 1943 وعمل استاذا مساعدا للدراسات الشرقية بجامعة لوند، وفى العام 1949 انتقل للعمل بالسلك السياسي وتدرج في مناصبه وفى العام 1956 عين مندوبا دائما لبلاده في الأمم المتحدة وتولى فترة رياسة مجلس الأمن وقام بنشاط على مستوى دولى ثم اختير في نوفمبر 1967م مبعوثا خاصا للشرق الأوسط لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 وبدأ نشاطه في العاشر من ديسمبر 1967م واتخذ قبرص مقرا له . أنظر: عبد الوهاب الكيال : موسوعة السياسة، الجزء السابع، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت لبنان 1981 ص ص 378، 379 .

(93)محمود رياض : مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص174 .

(94)نفسه: ص 188.

(95)**دين راسك** : دايفيد دين راسك (9 فبراير 1909 – 20 ديسمبر 1994)، وزير خارجية الولايات المتحدة من 1961 إلى 1969 تحت قيادة كلًا من الرئيس جون كينيدي وليندون جونسون ويعد ثاني أطول شخص يخدم كوزير خارجية بعد كورديل هل.، ولد راسك في مقاطعة شيروكي في ولاية جورجيا، وتخرج من كلية دافيدسون وبدأ التدريس في كلية ميلز. خدم راسك خلال الحرب العالمية الثانية كضابط في مسرح الصين وبورما والهند. تم تعيينه من قبل وزارة خارجية الولايات المتحدة في عام 1945 ليكون مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى في عام 1950. أصبح راسك رئيس مؤسسة روكفلر في عام 1952.، طلب كينيدي من راسك أن يكون وزير الخارجية في حكومته بعد فوزه في انتخابات الرئاسة عام 1960. أيد

راسك الجهود الدبلوماسية خلال أزمة الصواريخ الكوبية وأعرب عن قلقه بشأن تصعيد الوجود الأمريكي في حرب فيتنام. خدم راسك لمدة إدارة الرئيسين كينيدي وجونسون قبل تقاعده من المناصب العامة في عام 1969. وبعد تركه المنصب، عمل راسك أستاذا في العلاقات الدولية في كلية الحقوق بجامعة جورجيا. أنظر: موسوعة الوكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%83

(96)محمود رياض : مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص ص 191، 192 .

(97)نفسه: ص 206.

(98)انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 95، محمود رياض : مرجع سابق ،ص، مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ، عطية حسين أفندى عطية : مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967–1977، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986، ص ص 210، 215 .

(99)محمود رياض : مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص ص 206، 209 .

(100) **وليام بيرس روجرز** William Pierce Rogers (23 يونيو 1913 – 2 يناير 2001)، هو سياسي أمريكي، وعمل كوزير الخارجية الأمريكي ثم عمل في منصب المدعي العام للولايات المتحدة، وذلك في الربع الأخير من القرن العشرين، في ادارتي رئيسين أمريكيين.، ولد وليم روجرز في 23 يونيو عام 1913 في مدينة نورفوك في ولاية نيويورك. بعد أن أنهى دراسته في جامعة كولگيت وكلية كورنل للحقوق، إجتاز إختبار نقابة المحامين في عام 1937. وعمل مع توماس ديوي من عام 1938 – 1942 في محاكمة الجرائم المنظمة في نيويورك. ،دخل البحرية الأمريكية في عام 1942 وخدم فيه وخاض معركة أوكيناوا. وكانت أخر رتبة حصل عليها في سلاح البحرية الأمريكية هي رتبة ملازم، وعمل كذلك وزير خارجية الولايات المتحدة في إدارة نيكسون، من 1969/1/22 إلى 1973/9/3، عندما قام بطرح مبادرته الشهيرة في 1970 و1969، وصولا إلى بدء مجهودات إحلال سلام دائم للصراع الإسرائيلي العربي من خلال ما سُمي مبادرة روجرز. إلا أن، تأثيره كان يضمحل تدريجيًا لصالح مستشار الأمن القومي لنيكسون، هنري كيسنجر. وقد حصل روجرز على ميدالية

الحرية الرئاسية في 1973.

أنظر:

https://www.marefa.org/%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%85_%D8%B1%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%B2

(101)سمير حلمى سالم سيسالم : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947–1977 ، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية بغزة كلية الاداب قسم التاريخ، اشراف أكرم محمد محمود عدوان غزة 2005، ص 132 .

(102)تعرف تلك المقترحات أيضًا بمبادرة روجرز الأولى .

(103) محمد على محمد التميم : العلاقات السعودية الأمريكية 1964–1975 دراسة تاريخية، أطروجة دكتوراه كلية التربية جامعة الموصل العراق، اشراف خليل على مراد، العراق 2002، ص ص ،121، 122 .

(104)محمود رياض : مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص 227

(105)نبوية أحمد عبد الحافظ : السياسة الأمريكية تجاه الصراع المصري الإسرائيلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2018، ص ص 49، 50 .

(106)المشير الجسمي: مرجع سابق، ص253.

(107) هنرى كيسنجر : مذكرات هنرى كيسنجر، ترجمة عاطف أحمد عمران، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2005، الطبعة العربية الأولى، الجزء الأول، ص ص 468، 469.

(108)انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص ص 102، 103 .

(109)محمد فوزى : حرب الثلاث سنوات 1967–1970 ،دار الكرمة للنشر والتوزيع، القاهرة طبعة 2016، ص ص 232، 233 .

(110)محمود رياض: مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص 245 .

(111)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 57، 58 . وأيضًا مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ص 114،115 .

(112)عبد العزيز سرحان: مشكلة الشرق الأوسط المعاصرة تتبع المراحل المختلفة للمشكلة حتى 1971، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص335

(113)تجدر الإشارة هنا إلى أن اسحاق رابين قد ذكر في مذكراته عن المبادرة : في 30 يونيو 1970 وبعد عودتى إلى واشنطن اتضح لى أن الامور التي اتفقت فيها مع حكومتى في تل أبيب قد وضعت على الرف بسبب تطور دراماتيكى حدث على الوضع العسكري في الشرق الأوسط ففى الليلة الماضية تحركت وحدات مصرية من صواريخ حديثة سوفيتية الصنع نحو خط جديد يقع على بعد 30كم غرب القناة ونصب عدد قليل منها على مقربة من القناة وبناء على ذلك شنت إسرائيل هجوما جويا على قواعد الصواريخ إلا إنَّ هذا الهجوم فشل وتم اسقاط عدد من الطائرات المهاجمة بواسطة الصواريخ المصرية أنه واقع عسكرى جديد وخطير فقد أوضح صدق الافتراض الأمريكي بأنَّ يد الصواريخ هي العليا في الحرب التي تدور مع وجود حقيقة عدم امتلاك الامريكيين الجواب المناسب، وبناء على ذلك بدء طرح مبادرة روجرز علنا. أنظر: اسحاق رابين : مذكرات اسحاق رابين، ترجمة دار الجليل، عمان الأردن 2015، الطبعة الثالثة، ص ص 328، 329 .

(114)حسين الشريف: مرجع سابق، ص ص44، 45.

(115)عندما أماط وليم روجرز اللثام عن مبادرته في 25 يونيو 1970 جاء رد الفعل الإسرائيلي الأول والمباشر بالرفض ولكن اسحاق رابين إمتنع عن تسليم رد حكومته إلى الإدارة الأمريكية ناصحا اياها بعدم التسرع ثم أعقب ذلك جهود للإدارة الأمريكية لحث الاسرائيليين على قبول المبادرة الأمريكية، ورأى جمال عبد الناصر ضرورة التشاور مع السوفيت قبل إعلان مصر قبول المبادرة وقرر أن يسافر إلى موسكو في 29 يونيو 1970 وأصدر أوامره قبيل سفره إلى القوات المسلحة بتصعيد العمليات العسكرية على الجبهة إلى أقصى ما يمكن، وأوضح الموقف على جبهة سيناء للسوفيت وطلب منهم أجهزة للحرب الالكترونية وطائرات قاذفة كذا طلب أيضًا إستكمال منظومة الدفاع الجوى، وسأل بريجينيف عبد الناصر هل سوف تقبل المبادرة وهى تحمل علما أمريكيا ؟، فرد عبد الناصر إننى سوف أقبلها تحديدا لأنها تحمل علما أمريكيا، فهذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الولايات المتحدة بخطوة تبدو جادة، وهذه هي المرة الأولى أيضًا التي يعرض علينا مشروع جرى بحثه بيننا وبينهم، كما أنَّ كلمة الانسحاب ترد ولأول مرة صريحة في وثيقة أمريكية، وجاء التصعيد على الجبهة أثناء تواجد عبد الناصر

في الاتحاد السوفيتي حيث أسقطت الصواريخ المصرية سبعة طائرات إسرائيلية في يوم واحد فقط، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المعرضة لخطة روجرز الجديدة لم تكن من حكومة تل أبيب فقط ولكن كانت هناك معارضة من داخل الإدارة الأمريكية أيضًا يقودها هنرى كيسنجر الا أنه في النهاية اتفق كبسنجر ونيكسون على أن الغرض الأساسى من المبادرة هو مقاومة الوجود السوفيتي المتزايد في المنطقة ._أنظر: محمد حسنين هيكل، 73 السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى القاهرة 1993، ص ص 115، 119 أيضًا دان تشيرجى : أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم ومراجعة رأفت عبد الحميد، دار الشروق، الطبعة الأولى القاهرة 1993، ص ص 92، 93 . أيضًا محمد فوزى : حرب الثلاث سنوات 1967–1970 مذكرات الفريق محمد فوزى، دار المستقبل العربي، الطبعة الخامسة 1990، ص ص 357، 358 .أيضًا مراد غالب : مع عبد الناصر والسادات سنوات الانتصار وأيام المحن مذكرات مراد غالب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001، ص 147. أيضًا نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 60، 63 . أيضًا محمود رياض : مرجع سابق، ص ص 348، 349 .

(116)محمد سعيد على: حائط الصواريخ في حرب رمضان 1393 أكتوبر 1973،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2014، ص23 .

(117)مراد غالب : مرجع سابق، ص 147 .

(118)أمين هويدى : أضواء على أسباب نكسة 1967م وعلى حرب الاستنزاف، الطبعة الأولى، دار الطليعة بيروت 1975، ص 190 .

وأيضًا نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 70 .

(119)أحمد المتولى محمد عبده : حرب أكتوبر والمجتمع المصري 1973–1979، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2020، ص ص 132،135.

(120)المشير الجسمي: مرجع سابق، ص184.

(121)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 74 .

(122) سيدنى بيلى : الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان بيروت 1992 .، ص 289، دان نشيرجى : مرجع سابق، ص 95 .

(123)إنتصار محمد نصر: القضية الفلسطينية ودول المواجهة العربية 1963–1973، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2018، ص 238 .

(124)محمود رياض : مرجع سابق ص ص 294، 306، أيضًا دان تشيرجى : مرجع سابق، ص ص 95، 96،

(125)محمد أنور السادات: هو ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية حَكَم مصر في الفترة الممتدة ما بين (28 سبتمبر 1970 (بالإنابة)17 أكتوبر 1970 (فعليًا)إلى 6 أكتوبر 1981).، ولد أنور السادات في قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية عام 1918 وتخرج من الكلية الحربية عام 1938. وانضم إلى حركة الضباط الأحرار التي قامت بالثورة على حكم ملك البلاد وقتها فاروق الأول في عام 1952، وتقلد عدة مناصب كبرى في الدولة منذ ذلك الحين مثل منصب وزير دولة في سبتمر 1954، ورئيسًا لمجلس الأمة من 21–7–1960 إلي 27–9–1961، ورئيسًا لمجلس للأمة للفترة الثانية من 29–3–1964 إلى 12–11–1968، كما اختاره جمال عبد الناصر نائبًا له حتى وفاته يوم 28 سبتمبر 1970.

اشتهر السادات بجرأته وحنكته ودهائه السياسي، وهو ما ظهر بوضوح في قضائه على خصومه السياسيين فيما عرف بثورة التصحيح. عمل السادات على التحضير لاسترجاع شبه جزيرة سيناء من قبضة إسرائيل إثر النكسة في حرب 1967م حيث تمكن بإدارته من هزيمتها بعد ثلاث سنوات من بداية حكمه في حرب أكتوبر 1973، حصل السادات عام 1978 على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن، إثر توقيع معاهدة السلام في كامب ديفيد، وهو ما تسبب في ردود فعل معارضة داخل مصر والدول العربية، ما أدى إلى اغتياله في يوم 6 أكتوبر 1981 أثناء العرض العسكري احتفالًا بانتصارات حرب أكتوبر. وفي عام 2012 منحت الدولة قلادة النيل ووسام نجمة الشرف لاسمه تقديرا لدوره في حرب أكتوبر ،وقرر الكونغرس الأمريكي عام 2018 منح السادات ميدالية الكونغرس الذهبية بمئوية ولادته، اعترافا بإنجازاته وإسهاماته من أجل السلام في الشرق الأوسط، واعتمد هذا القرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

(126)كمال حسن على : محاربون ومفاوضون ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1986، ص 55 .

(127) أدلى موشى ديان في مؤتمر صحفى بتصريحات أعلن فيها : أنه إذا كان العالم في حاجة إلى إعادة فتح قناة السويس فإن إسرائيل على استعداد لسحب قواتها إلى الوراء عدة كيلو مترات

لكى تسمح بتطهير القناة، واعادة فتحها، وكان هدف ديان من هذا التصريح تخفيف الضغط الدولى على إسرائيل، وكذا مباعدة خطوط التماس والاشتباك على ضفتى القناة بين الجيشين المصري والاسرائيلى بحيث يحول دون وقوع عمليات مباشرة بين الجيشين على غرار معارك الاستنزاف، إلا إنَّ هذا التصريح سرعان ما أثار ضجة داخل إسرائيل، فما لبث ديان وعاد ليؤكد أن تصريحاته تم إجتزائها، وأنه إنما قصد انسحاب الطرفين فمصر تسحب قواتها من الضفة الغربية وإسرائيل تسحب قواتها من الضفة الشرقية إلى عمق يتفق عليه الطرفان ثم يتم البدء في عمليات تطهير القناة أنظر: محمد حسنيين هيكل : أكتوبر 73 السلاح والسياسة، الطبعة الأولى، القاهرة 1993، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ص 136، 137 .

(128)من خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الأمة يوم 4 فبراير 1971 .
http://sadat.bibalex.org/Historic_Documents/Historic_Docs_All.aspx?TabName=Speech&page=4#Gallery

(129)محمود مراد : محارب لكل العصور دراسة تاريخية عن الانسان المصري المقاتل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1972، ص 276، سيدنى بيلى : مرجع سابق، ص 290 .

(130)يفجينى بريماكوف : الكواليس السرية للشرق الأوسط في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، ترجمة نبيل رشوان، الطبعة الأولى ، المركز القومى للترجمة عدد 2714، القاهرة 2016، ص ص 161، 164 . ومصطلح مراكز القوى أطلق على المجموعة التي ظلت في السلطة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر وكانت تمثل مراكز ثقل في مفاصل الدولة المختلفة ومنهم على صبرى نائب رئيس الجمهورية، وشعراوى جمعة وزير الداخلية، ومحمد فايق وزير الإعلام، ومحمد لبيب شقير رئيس البرلمان، وسامى شرف سكرتير رئيس الجمهورية.

(131)من خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب يوم 20 مايو 1971 .
http://sadat.bibalex.org/Historic_Documents/Historic_Docs_All.aspx?TabName=Speech&PageIndex=1&page8#Gallery

(132)حسن البدرى وآخرون : حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة أكتوبر 1973، الطبعة الخامسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978، ص ص 41، 43 .

(133)، دار القضايا للنشر، بيروت 1976، ص184 .

(134)المشير الجسمي: مرجع سابق، ص ص255، 256.

(135)جدير بالذكر أن الرئيس السادات ذكر في بيانه للشعب يوم 1981/9/14 لو أن إسرائيل استجابت لمبادرة 4فبراير 1971 ما كانت هناك حرب أكتوبر.
http://sadat.bibalex.org/Historic Documents/Historic Docs All.aspx?TabName=Speech&PageIndex&page=219y

(136)طه المجدوب: حرب أكتوبر طريق السلام، الهيئة المصرية العامة للإستعلامات، الطبعة الأولى، القاهرة 1993، ص ص22، 23.

(137)وليام . ب . كوانت : عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1994، ص 128 .

(138)جريدة الأهرام المصرية : العدد 30772، الصادر بتاريخ 12 مارس 1971، . ص 1.

(139)وليام ب كوانت : عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م، مرجع سابق، ص 129.

(140)يرى الباحث هنا أنه بإستثناء مصر فقط فقد حققت إسرائيل كل أهدافها وكل ما قالته جولدا مائير في العام 1971 بل وأكثر منه، ونحن الأن في العام 2020 فإننى أستطيع القول أن مصر قد استطاعت كنتيجة لحرب أكتوبر 1973م أن تنفذ إلى أفاق السلام في الوقت المناسب والذي يحقق مصالحها القومية ولا يمس سيادتها أو أمنها القومى، ولعل ما تحاول إسرائيل والولايات المتحدة فرضه حاليا فيما يعرف بصفقة القرن ما هو إلا إستكمال للسياسة الإسرائيلية وتصريحات جولدا مائير منذ خمسون عاما .

(141) نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 89، 90 .

(142)جريدة الأهرام المصرية، العدد 30826، الصادر بتاريخ 5 مايو 1971 .

(143)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 90، 91 . وأيضًا

(144)**مصطلح الحدود الأمنة** : ظهر هذا المفهوم ولأول مرة في التاريخ في عصر الأسرة الثامنة عشر المصرية حوالى **1580 ق م** إبان عهد الملك أحمس الذي طرد الهكسوس من مصر وأقام ما يعرف بالحدود الأمنة لمصر التي إمتدت إلى منطقة جوف سوريا بالشام، وقد تبعه أسلافه من الملوك الفراعنة في توطيد أركان هذا المفهوم وعملوا على تحقيقه، وكان أكبر توسع للحدود الأمنة في عهد الملك تحتمس الثالث، وحديثاظهر مفهوم الحدود الأمنه في الصراع

العربي الاسرائيلي وورد ذكره لأول مرة في قرار مجلس الأمن رقم 242 عام 1967م الذي صدر عقب حرب 1967م، بل لم يسبق قبل ذلك ان ورد في قرارات الأمم المتحدة أو وثائقها تحديد للخطوط النهائية أو الحدود لتي تفصل بين اقاليم اطراف النزاع الا في قرار تقسيم فلسطين الذي اصدرنه الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1947 وتضمن رسما واضحا لحدود الدولتين المقترحتين العربية واليهودي، ثم جاء قرار 242 ولم يرسم حدودا جديدة واضحة، وانما اكّد حق كل دولة في الشرق الأوسط في ان تعيش بسلام داخل حدود امنة ومعترف بها حرة من اعمال القوة أو التهديد بها، وبذلك يمكن القول ان منظمة الأمم المتحدة لم تعبّر قط عن قبولها لأية حدود لاسرائيل غير حدود الدولة اليهودية المرسومة على خريطة ملحقة بقرار التقسيم، وقد قبلت إسرائيل عام 49 عضوا في الأمم المتحدة على أساس اعلانها الاستعداد لتنفيذ قرار التقسيم، فهمت إسرائيل القرار 242 على انه يعتي –من بين ما يعنيه – انسحاب القوات الإسرائيلية من اجزاء من الاراضي التي احتلتها في عدوان 67 لا منها جميعها، ومنذ صدور القرار 242 حتى الان أدلى المسؤولون والسياسيون الاسرائيليون، سواء من كان منهم في الحكم أو خارجه بمئات التصريحات المختلفة حول مفهوم الحدود الأمنة، وعلى الرغم من اختلاف تصوّر هؤلاء السياسيين لهذا المفهوم – فانهم جميعا متفقون على ثلاث نقاط ، اولها – ان الحدود الأمنه ليست ابدا خطوط ما قبل 5–6–67، وثانيها – ان الانسحاب من اي جزء من الاراضي المحتلة لا يمكن ان يتم قبل الاتفاق على الحدود النهائية الأمنة بين إسرائيل وجاراتها . وثالثها – ان البحث عن الحدود الأمنه هو بحث في امن إسرائيل وسلامتها وحدودها، دون الاخذ بعين الاعتبار متطلبات الأمن وسروط السلامة للاطراف الاخرى ،واستنادا إلى هذه الاسس وضع عدد من الاحزاب والسياسيين في إسرائيل مشروعات رسم فيها اصحابها " الحدود الدولية " والحدود الأمنة والحدود الرادعة والحدود التي يمكن الدفاع عنها، ولعلّ تصريح رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائير الذ ي قالت فيه عام 71 " ان الحدود الدولية لاسرائيل تتحدد حيث يتوطن اليهود، وكذلك مشروع رئيس الوزراء مناحيم بيغن عن الضفة الغربية في فلسطين الذي اعلنه عام 77 الذي يؤدي إلى ضم الضفة وقطاع غزة إلى إسرائيل، يرسمان صورة اقرب لحقيقة مفهوم قادة إسرائيل عن الحدود الأمنة، وخاصة بعد ان ابلغ بيغن الولايات المتحدة سنة 1978 أن القرار رقم 242 لا ينطبق على الضفة الغربية على أساس انها اراضي " محرّرة " لا محتلة. . نضيف إلى ذلك ان إسرائيل لم تلتزم امام منظمة الأمم المتحدة بنص مكتوب يوضح مفهومها للحدود الأمنه، وقد تهرّبت من تحديد هذا المفهوم

في جوابين قدّمتهما إلى الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة السفير غونار يارنغ – ففي مذكرة قدّمها يارينغ إلى إسرائيل عام 69 طرح السؤالين التاليين:
– ما مفهوم الحدود الأمنة والمعترف بها الذي تتمسك به إسرائيل ؟
– هل توافق إسرائيل على سحب قواتها المسلحة من اراض احتلتها في الحرب الاخيرة 67؟
وقد اجابت إسرائيل بمذكرة في 1969 بما يلي : لا توجد حدود امنة ومعترف بها بع بين إسرائيل والدول العربية، ولذلك يجب إقامة هذه الحدود الان كجزء من عملية إقامة السلام، ويجب ان يستعاض عن وقف اطلاق النار بمعاهدات سلام تنشأ بموجبها حدود دائمة وامنه ومعترف بها يتم الاتفاق عليها عن طرق المفاوضات بين الحكومات المعنية، عندما يتم الاتفاق على الحدود الأمنة والدائمة والمعترف بها تقام بين إسرائيل وكل دولة عربية مجاورة، فان تنظيم امر القوات سيتم وينفذ بما يتوافق تماما والحدود المتفق عليها في معاهدات السلام.
وفي مذكرة قدمها يارينغ إلى مصر وإسرائيل عام 71 بشأن الالتزامات المتبادلة بينهما، اجابت إسرائيل في مذكرة في 26 فبراير/ شباط 71 بانها تقدم التعهد التالي : انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من الخط الاسرائيلي المصري لوقف اطلاق النار، إلى حدود امنة ومعترف بها تقرر في عملية السلام، ولم تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل حزيران 67 وتستند إسرائيل في دعواها بأنَّ الحدود الأمنة التي عناها القرار 242 هي غير خطوط ما قبل حزيران 67 إلى ان القرار اقتصر في نصه الانجليزي على طلب انسحاب قوات إسرائيلية مسلحة من اراضي احتلت في النزاع الاخير، ولم يحدد بالتالي الاراضي الواجب الانسحاب منها أو الخطوط التي يتم الانسحاب اليها، واول ما يلاحظ هنا انه ليس صحيحا من الناحيتين القانونية واللغوية ما يرد في هذه الحجة من ان النص الانجليزي للقرار يقتصر على المطالبة بالانسحاب الجزئي، فالقرار يطلب الانسحاب من اراض حددها بوصف معيّن وهو " ان تكون قد احتلت في النزاع الاخير، وبالتالي فالانسحاب يسري على اية ارض توفّر فيها هذا النص، .وأي استثناء لارض أو اراضي محتلة من حكم الانسحاب المقرر في القرار استثناء لا يجيزه تص القرار – بل يمنعه صراحة بتجريم " جواز الاستيلاء على اراضي عن طريق الحرب وهو نص ورد في مقدمة القرار ذاته ، كما أنَّ النصوص الفرنسية والاسبانية والروسية والصينية للقرار – وهي اللغات الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة ولكل منها القوة ذاتها للغات الاخرى – تشير بوضوح إلى ان الانسحاب هو " من الاراضي التي احتلت في النزاع الاخير، ويضاف إلى ذلك ان فهم

يارنغ للحدود الأمنة كما وردت في القرار ينطبق على ما ذكرنا وقد طلب من إسرائيل في المذكرة الصادرة عام 71 التي ارسلها اليها " ان تتعهد بأنَّ تسحب قواتها من اراضي الجمهورية العربية المتحدة " مصر " المحتلة إلى الحدود الدولية السابقة التي كانت قائمة بين مصر وحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين ؟، وفوق هذا كله فانه ليس في قواعد القانون الدولي اية نظرية تسمى نظرية االحدود الأمنة، فقواعد هذا القانون مستقرة على ان حدود اي دولة يجب ان تحدد وتعرّف سواء كان هذا التحديد عرفيا أو اتفاقيا . كما أنَّ القانون الدولي مستقر على رفض مبدأ الاعتراف بالاثار المترتبة على الاحتلال، وبخاصة ما تعلق منها بضم الاراضي تحت اية ذريعة على أساس المبدأ المعروف بأنَّ ما بني على الباطل فهو باطل، وهكذا تنتفي الحجج التي تتذرع بها إسرائيل لتفسير الحدود الأمنة التي تكفل لها التوسع بضم اراضي جديدة اليها، والحقيقة ان مثل هذا التفسير لا يمكن ان يستند الا إلى اعتبارات العدوان والرغبة في التوسع بقوة السلاح، وهو في النهاية ذريعة إسرائيلية للتوسع ومد الحدود، وترديد جديد لنظريات النازية البائدة التي تنادي بأنَّ الحدود التي ينشئها الانسان – يمكن ان يعدّلها الانسان بالقوة . وان نمو الدولة وتوسعها علامة أساسية على هويتها، هذه هي النظرة الصهيونية للحدود الأمنة وهي تلتقي وتتقاطع مع النازية أيدلوجياُ.

(145)المشير الجسمي: مرجع سابق، ص ص276، 279 . (عن االفقرة المتعلقة بالتوجيه الذي أصدره الرئيس السادات إلى الفريق اول احمد اسماعيل بتاريخ 5 أكتوبر 73 ويتضمن قرار الحرب).

(146)من خطاب الرئيس السادات في افتتاح الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب بتاريخ 1973/10/16

http://sadat.bibalex.org/Historic_Documents/Historic_Docs_All.aspx?TabName=Speech&page=87#Gallery

(147)طه المجدوب: حرب أكتوبر طريق السلام، مرجع سابق، ص ص49، 50.

(148)حمدان حمدان : عقود من الخيبات كيف وصلنا إلى هنا، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1995، ص 575 .، صلاح خلف أبو أياد : فلسطينى بلا هوية (سيكون لنا ذات يوم وطن)، دار الجليل للطباعة والنشر، ص 119 .

(149)أحمد المتولى محمد : السادات وقرار حرب أكتوبر، بحوث ندوتى مئوية السادات ومرور أربعون عاما على اتفاقية كامب ديفيد، اعداد وتحرير أشرف مؤنس، مركز بحوث الشرق

الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 2019، ص 40 .

(150) وكتب السادات التوجيه الاستراتيجى بخط يده، "إلى الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، بناءً على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم منى في أول أكتوبر 1973م وبناءً على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والاستراتيجى، قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية :. إزالة الجمود العسكري الحالى بكسر وقف إطلاق النار اعتبارًا من يوم 6 أكتوبر 1973.

تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة.

وحدد السادات أن تنفيذ المهام يتم بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية.

(151)محمد حسنين هيكل: أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مرجع سابق، ص299

(152)المشير الجسمي: مرجع سابق، ص257، عبد المنعم واصل : أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق ص ص 315، 328 .

(153)إنجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 204، عبد المنعم واصل : أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق ص 328 .

(154)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 93 .

(155)مذكرات جولدا مائير: مرجع سابق، ص214.

(156)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 93.

(157)ويليام بير : أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الاسرائلية، ترجمة خالد داود، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة الطبعة الأولى 2004، ص 419 .، أيضًا مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ص 96، 97 ، أيضًا إسماعيل فهمي : مرجع سابق، ص 76، أيضًا إنجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 202، أيضًا محمود رياض : مرجع سابق، ص 472 .

(158)وليام كوانت : مرجع سابق، ص 189 .

(159)تقدم الجنرال ياريف في 22 نوفمبر 1973م بعرض انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية

للقناة بشرط تخفيف القوات المصرية الموجودة على الضفة الشرقية للقناة، وفى يوم 26 نوفمبر أقترح ياريف انسحاب إسرائيل إلى شرق الممرات إذا خففت مصر حجم قواتها المدرعة إلى أعداد رمزية، وقد أبدت مصر إهتماما بذلك ولكنها أصرت أن يكون هناك خفض متبادل للقوات وفى 29 نوفمبر عاد ياريف وسحب كل الاقتراحات السابقة وأبقى على اقتراحه الأصلى بانسحاب الجانبين من الأراضي المكتسبة في الحرب ، ثم عاد ياريف وإعتذر بأنه غير مفوض من حكومته بالتفاوض على خطوط 22 أكتوبر وتعلل بالانتخابات الإسرائيلية . أنظر: وليام كوانت : عملية السلام، مرجع سابق، ص 191.

–ويرى الباحث هنا أن السياسة الإسرائيلية لم تتغير بتغير الوضع بعد اكتوبر 1973 وانما ظلت كما هي تقوم على المراوغة والخداع وإضاعة الوقت في مفاوضات تكون نهايتها دائما الفشل ونتيجتها هي العودة إلى المربع صفر، كما أنَّ السياسة الإسرائيلية دائما ما ترتبط بالسياسة الأمريكية، بمعنى أن إسرائيل لن تقدم على أي خطوة ولو بسيطة دون موافقة الولايات المتحدة مما يعنى أن مباحثات الكم 101 كان الغرض منها التعطيل والتسويف لأنها كانت تدور في فلك المراوغة فقط وليس المفاوضة .

(160)حسن البدرى وآخرون: حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة، مرجع سابق، ص252، وأيضًا أحمد المتولى محمد : حرب أكتوبر والمجنمع المصري، مرجع سابق، ص 193، أيضًا محمود رياض : مرجع سابق، ص 481.

(161)على الدين هلال: المأزق الإسرائيلي في مفاوضات السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 36، إبريل 1974، ص59، كمال ديب : الحرب السورية تاريخ سوريا المعاصر 1970–2015، دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت لبنان ديسمبر 2015، ص 101 .

(162)حمدى فؤاد : مرجع سابق، ص ص 260، 262، أيضًا نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 323 .

(163)حمدى فؤاد : مرجع سابق، ص ص 260، 262 .

(164)محمود رياض :البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 481 .

(165)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 324، أيضًا حمدى فؤاد : مرجع سابق، ص 265 .

(166(Foreign Relation Of United Stats 1969–1976 Arab Israel Crisis And War 1973 ،Vol Xxv ،Nina Howland And Others، P 1021. (Telegram

From The Department Of Stste To The U.S. Interests Section In Cairo– Letter From The Presidant To Presidant Sadat –Washington ،December 1 ،1973 ،0503z236062)

(167)حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 186.

(168)لمزيد عن تلك المحادثات وعن ذلك راجع Sheehan .R.F. Edward : The Arab Israelis، And Kissinger، Readers Digest Prees، . 1976 New York

وكذا النسخة العربية المترجمة : ادوارد ر.ف. شيهان :العرب والاسرائيليون وكيسينجر، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الاعلام المصرية، سلسلة كتب مترجمة 722.

(169)إنجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 214 .

(170)ذكر محمود رياض في مذكراته : أن كيسينجر قد لعب دوره ببراعة شديدة في الوقيعة بين مصر وسوريا في جولاته في ديسمبر 1973م في المنطقة بحيث أن أفرز ذلك شعورا لدى الرئيس حافظ الأسد بأنَّ مصر لم تطلعه على كل المباحثات والمفاوضات التي تم التوصل اليها، فقد ذكر كيسينجر للسادات أنه سوف يتم الفصل بين القوات على الجبهة المصرية وكذا على الجبهة السورية ، وأنه سوف يتم اعلان ذلك في مؤتمر جنيف، وأوعز إلى الرئيس الإسرائيلي بصعوبة فض الاشتباك على الجبهة السورية ، مما يدفع الرئيس الأسد إلى رفض حضور مؤتمر جنيف وجعل سوريا تصدر بياناها في السابع عشر من دبسمبر لتعلن فيه رسميا رفضها حضور مؤتمر جنيف ،ويستطرد محمود رياض فيقول وقد تبين لى بمجرد أن سمعت البيان السورى أن الخلاف العلنى قد بدأ بين مصر وسوريا نتيجة خداع كيسنجر بالإضافة إلى الخدعة الأخرى التي أطلق عليها مؤتمر السلام في جنيف . أنظر: محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 493 .

–ويرى الباحث هنا أن تحركات كيسينجر في تلك المرحلة كانت تهدف في الأساس إلى إنقاذ إسرائيل أولًا ثم إخراج مصر من المعادلة بحيث تصبح رجاحة الكفة لصالح إسرائيل ضد باقي العرب وهو الأساس الذي بنت الولايات المتحدة وإسرائيل استراتيجيتهم الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية عليه منذ بداية الصراع وحتى اليوم بالإضافة إلى الإبقاء دائما على دور الولايات المتحدة في عمليات التفاوض واظهار دورها الفاعل القادر على تغيير المواقف الإسرائيلية .

(171)تجدر الإشارة هنا إلى أن سوريا كانت قد إمتنعت عن الحضور .

(172)محمد حسنين هيكل :المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام، الجزء الثانى، دار الشروق، القاهرة الطبعة الثامنة نوفمبر 2001، ص 199، أيضًا نبوية أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 327.

(173)هنرى لورانس : اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، الطبعة العربية الأولى، نيقوسيا 1992، ص 286

(174)محمود رياض : مذكرات محمود رياض أمريكا والعرب ،الجزء الثالث، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986، ص ص 181، 182 .

(175)أمين هويدى : الفرص الضائعة القرارات الحاسمة في حربى الاستنزاف وأكتوبر ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان 1992، ص ص 513، 514، غالى شكرى : اعترافات الزمن الخائب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت يناير 1980، ص ص 310، 322، طه المجدوب: حرب أكتوبر طريق السلام، مرجع سابق، ص ص68، 80.

(176)تجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاقيات فض الاشتباك سواء الأولى أو اتفاق الفصل الثاني أو النقاط الست أو اتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية هي كلها اتفاقيات عسكرية تعيد ترتيب توزيع أوضاع القوات على الأرض تبعا لموازينها الحقيقية . أنظر: : أمين هويدى : الفرص الضائعة قرارات االحاسمة في حربى الاستنزاف وأكتوبر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1992، ص 536 .

(177) تريفور. ن. ديبوى : النصر المحير، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهارة 1988، ص 625 .

(178)عبد العزيز العجيزى: التطور المرحلى لمفاوضات السلام والانسحاب الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 36، ابريل 1974، ص50.

(**179**)المشير الجسمي: مرجع سابق، ص ص483، 485.

(180)نيل كابلان : الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تواريخ متضاربة، ترجمة محمد العشماوى، المركز القومى للترجمة ،العدد 2086، الطبعة الأولى، القاهرة 2014، ص 314 .

(181) أحمد المتولى محمد : حرب أكتوبر والمجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص 194، 199 .

(182)هنرى لوارنس : مرجع سابق، ص 287.

(183)حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 231، مروان بحيرى : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، الطبعة الثالثة، بيروت فبراير 1991، ص 72.

(184)جوزيف الخورى طوق : الاتفاقيات العربية الإسرائيلية من مدريد إلى شرم الشيخ –المفاوضات السورية الإسرائيلية ،الجزء التاسع، دار نوبليس للنشر، الطبعة الثانية 2002، الأشرفية –بيروت –لبنان ، ص 30 وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانسحاب الإسرائيلي قد بدأ بعد خمسة أيام من رسم خطوط الفصل واستغرق عشرون يوما وتم خلاله تبادل الأسرى بين الجانبين، وقد هدم الاسرائيليون كعادتهم مدينة القنيطرة وشردوا سكانها وازالوا 110 قرية من الوجود بهدف اخراج الجولان من الوجود السكانى تمهيدا للاستيطان اليهودي .

(185)هنرى لورانس : مرجع سابق، ص 288 .

(186)جريدة الأهرام المصرية : مقال إسرائيل تردد نغمة الحلول المنفردة لشق الصف العربي، العدد 32196، السنة 101، بتاريخ 3 فبراير 1975، ص1 وص6 . ولمزيد عن ذلك راجع : عصام الدين جلال : الشارع المصري المدرسة والقدوة، الجزء الثانى، دار ميريت ،القاهرة 2009، ص ص 112، 115 .

(187)وليام كوانت : عملية السلام، مرجع سابق، ص 223، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 385 .

(188)ادوارد .ر. ف شيهان : مرجع سابق، ص 132، وليام.ب. كوانت : عملية السلام : مرجع سابق، ص ص 223، 224 .

(189)حمدى فؤاد : مرجع سابق، ص 346.

(190)حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 250.

(191)جريدة الأهرام المصرية : مقال البيان المشترك لمحادثات إسماعيل فهمي وجروميكو تعميق التعاون بين القاهرة وموسكو، العدد 32199، السنة 101، بتاريخ 6 فبراير 1975، ص 1 وبقية المقال ص 4 .

(192)حمدى فؤاد : مرجع سابق، ص 349 .

(193)وليام .ب . كوانت : عملية السلام، مرجع سابق، ص 225 .

(194)إسماعيل فهمي : مرجع سابق، ص ص 243، 246.

(195) نفسه

(196)عاطف السيد : من سيناء إلى كامب ديفيد 1967–1979، دار عطوة للطباعة، القاهرة 1988/1987، ص 159 .

(197)انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص ص 230، 231 .

(198)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 131 .

(199)محمد أنور السادات : البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة ،القاهرة 1979، ص 284 .

- **ويرى الباحث هنا** أن إقدام الرئيس السادات على تلك الخطوة الجريئة كان لسببين أولهما كنوع من أنواع إبداء حسن النية نحو التسوية السلمية وثانيهما من أجل تعظيم موارد الدولة باعادة دخل قناة السويس مرة أخرى للخزانة العامة حيث توقفت قناة السويس عن العمل بعد عدوان 1967.

(200)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 400.

(201)بطرس بطرس غإلى: اتفاقية فض الإشتباك الثاني في سيناء، مجلة السياسة الدولية، العدد 42، أكتوبر 1975، ص ص245، 246

(202)وليام . ب. كوانت :عملية السلام، مرجع سابق ص 322، إدوارد شيهان : مرجع سابق ص 155، نبوية أحمد عبد الحافظ مرجع سابق، ص 401 .

(203)وليام .ب . كوانت :عملية السلام، مرجع سابق، ص 233، اداوارد شيهان : مرجع سابق، ص 159، إسماعيل فهمي : مرجع سابق، ص ص 249، 250، دان تشيرجى ،ص، 119 ، محمود رياض : مرجع سابق، ص ص 538، 539 ، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 403، 405، انجى محمد جنيدى: مرجع سابق، ص ص 236، 242، مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 135

(204)وفقا للتعهدات التي التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية نحو إسرائيل فقد تم توقيع أربع اتفاقيات سرية معها، وقد عالجت مذكرة تفاهم أمريكية –إسرائيلية ست عشرة نقطة تخص المساعدات العسكرية وإمدادات النفط والمعونة الاقتصادية وعدة نقاط سياسية، وبعد مرور اسبوعين على توقيع اتفاق الفصل الثاني بين مصر وإسرائيل نشرت الصحف الأمريكية نصوص الاتفاقيات السرية التي أظهرت أن الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة لاسرائيل هو

ثمن باهظ وقد جاء فيها أنها تلتزم ببذل كل جهد من أجل الاستجابة لمتطلبات إسرائيل وتتعهد بأنها لن تشترك في أي جهود تضر بمصالحها مع سعيها لإحباط تلك الجهود، وفى حال حدوث أي تهديد يضر بأمن إسرائيل وسيادتها من جانب قوى عالمية سيتم تقديم المساندة الدبلوماسية أو غيرها وإذا حدث أي انتهاك مصرى لأى من بنود الاتفاق فإن الجكومة الأمريكية مستعدة للنشاور مع إسرائيل لتحديد الإجراء الذي يمكن اتخاذه لمعالجة هذا الانتهاك، ولن تنتظر الولايات المتحدة من إسرائيل تنفيذ الاتفاق قبل أن تنجز مصر نعهداتها الخاص بمرور الشحنات الإسرائيلية غير العسكرية عبر قناة السويس . أنظر: نبوية أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص ص 405، 406.

(205)وليام .ب . كوانت :عملية السلام، مرجع سابق، ص 233، اداوارد شيهان : مرجع سابق، ص 159، إسماعيل فهمي : مرجع سابق، ص ص 249، 250، دان تشيرجى ،ص، 119 ، محمود رياض : مرجع سابق، ص ص 538، 539 ، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 403، 405، انجى محمد جنيدى: مرجع سابق، ص ص 236، 242، مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 135 .

(206)محمود رياض : مرجع سابق، ص 540 . ويتضح من ذلك عمق الإختلاف بين المواقف العربية الرسمية المعلنة والمواقف الحقيقية التي تحدث سرا وخلف الكواليس ومنها العلاقات السرية العربية الإسرائيلية، كما أنها توضح أن ما كان يفعله الحكام العرب سرا ومن خلف الكواليس وبعيدا عن عدسات الكاميرات وأجهزة الاعلام هو هو ما فعله السادات ولكن جهارا نهارا أمام الجميع .

(207)محمد الأطرش :السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973–1975، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية (11)، الطبعة الأولى، بيروت 1987، ص 126.

([208])وقد أيدت السعودية الاتفاقية بعد أن أكد كيسينجر للقيادة السعودية رغبة الولايات المتحدة في اتمام اتفاقية مماثلة على الجانب السورى ،وقد علق وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل في التليفزيون الأمريكي يوم 29 سبتمبر 1975 على موقف الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد أن أذيعت نصوص التعهدات الأمريكية لاسرائيل المرتبطة بالاتفاقية المصرية الإسرائيلية، بأنَّ تعهد الولايات المتحدة بالتوصل إلى حل سلمى لمشكلة الشرق الأوسط لن يتحقق ما دامت الولايات

المتحدة مستمرة في امداد إسرائيل بأحدث الأسلحة وأعرب عن قلق المملكة والدول العربية من امداد إسرائيل بصواريخ بيرشينج التي يصل مداها إلى خمسمائة ميل انظر : محمد الأطرش : مرجع سابق، ص 137، محمود رياض : مرجع سابق، ص 541 .

(209) نفسه .

(210)نبوية أحمد عبد الحافظ :مرجع سابق، ص 411.

(211)يجئ الرد على الاتهامات العربية لاتفاق فصل القوات الثاني في سيناء على لسان إسماعيل فهمي وزير الخارجية في نص حديثه المتشور بجريدة الأهرام المصرية بتاريخ 12 سبتمبر 1975، الذي يصرح فيه أن بإمكان مصر اللجوء للقوة العسكرية حتى بعد توقيع الاتفاق الثاني تنفيذا لميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الضمان الجماعى العربي ،وأن لمصر الحق في حماية أراضيها وحماية الوطن العربي ضد أي اعتداء خارجى، وأن هذا الموقف قد حدث في العام 1967م عندما تحركت مصر للدفاع عن سوريا على الرغم من اتفاقية رودس 1949 بين مصر وإسرائيل . أنظر: : حديث خطير لاسماعيل فهمى :جريدة الأهرام المصرية العدد 32417 السنة 101، بتاريخ 12 سبتمبر 1975، نص تصريحات إسماعيل فهمي ص 1، ص 3 .

(212)الهيثم الأيوبى : اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء (دراسة تحليلية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1975، ص324، عاطف السيد : مرجع سابق، ص 163، حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 294

(213)وليام ،ب. كوانت : عماية السلام، مرجع سابق، ص 224.

(214)يرى الباحث هنا – حسن تقدير السادات للموقف فلا يمكننى هنا أن أطالب السادات أن يجد دورا فاعلا للاتحاد السوفيتي وهو الدولة العظمى الثانية في العالم، بينما يجد أن القوة العظمى الأخرى في العالم وهى الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى التوصل لاتفاق يعيد لمصر أراضيها المحتلة بلا حرب، أمَّا عن موقف محطات الإنذار المبكر فقد كان هناك بالفعل محطة للانذار المبكر الإسرائيلي في أم خشيب، وكان من الضرورى أن يكون لمصر محطة مماثلة وهو الأمر الذي وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد مصر به، بينما امتنع الاتحاد السوفيتي عن تزويد مصر بتلك التكنولوجيا .

ولمزيد عن ذلك راجع خطاب الرئيس السادات في الإجتماع المشترك للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربي ومجلس الشعب في 4 سبتمبر 1975 – صفحة 9، 12 من الخطاب

المنشور – الموقع الرسمى للرئيس السادات
https://www.anwarsadat.org/site/project_img/pdf/8596.pdf
والمنشور أيضًا في :الاتفاق الثاني للفصل بين القوات على الجبهة المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة في 1975، ص 86، 87 .

(215)وليام.ب . كوانت : عملية السلام، مرجع سابق، ص 236.

(216)صلاح العقاد : المرجع السابق، ص 155، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 422، 427، وليام .ب. كوانت : مرجع سابق، ص ص 237، 240.

(217)محمود رياض : مرجع سابق، ص 548.

(218) جيمس إيرل كارتر"جيمي" (ولد في 1 أكتوبر 1924)هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة بين عامي 1977 إلى 1981. وهو عضو الحزب الديمقراطي، شغل منصب حاكم ولاية جورجيا قبل انتخابه رئيسا. وظل كارتر نشطا في الحياة العامة بعد فترة رئاسته، وفي عام 2002 حصل على جائزة نوبل للسلام لعمله في مركز كارتر، انضم كارتر إلى البحرية الأمريكية بعد تخرجه من المدرسة الثانوية، وعمل في الغواصات النووية. غادر البحرية في عام 1953 وعاد إلى جورجيا حيث كان يزرع الفول السوداني. خدم كارتر في مجلس الشيوخ في ولاية جورجيا من عام 1963 إلى 1967. وفاز في انتخابات حاكم جورجيا في عام 1970، حيث هزم الحاكم السابق كارل ساندرز في الانتخابات الديمقراطية التمهيدية. شغل منصب الحاكم من 1971 إلى 1975. لم يكن كارتر معروفا خارج جورجيا في بداية حملته في انتخابات الرئاسة عام 1976، إلا أنه فاز بترشيح الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات. في الانتخابات العامة، هزم كارتر رئيس البلاد الجمهوري وقتها جيرالد فورد في انتخابات متقاربة نسبيا. أنظر:
Facts On File ،Glenn Hastedt ; Encycl0pedia Of American Foreign Policy ،Inc2004، New York، P 64.

(219)محمد حسنيين هيكل : الحل والحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، بيروت لبنان 1988، ص 159 .

(220)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 437 .، وليام .ب. كوانت : مرجع سابق، ص 245 .

(221)**سايروس فانس** : سيروس روبرتس فانس (27 مارس 1917 –12 يناير 2002)كان محاميا أمريكيا ووزير خارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس جيمي كارتر من 1977 إلى 1980 وقبل ذلك كان وزير الجيش ونائب وزير الدفاع، ركز فانس في سياسته الخارجية كان على التفاوض بدلا من النزاع وأهتم بشكل خاص في مجال الحد من التسلح. في أبريل من عام 1980 استقال فانس من منصبه احتجاجا على عملية مخلب النسر التي قامت بها الإدارة الأمريكية لإنقاذ الرهائن الاميركيين في إيران آنذاك، وخلفه بالمنصب إدموند موسكي.

(222) زبيغنيو بريجينسكي : (28 مارس 1928 – 26 مايو 2017)مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981. كما عمل مستشارًا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأستاذًا لمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكينز في واشنطن، كان زبيغنيو بريجينسكي من الشخصيات القليلة بين خبراء السياسة الخارجية الأمريكية التي حذرت إدارة بوش صراحة من غزو العراق.

(223)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 146 .

(224)سايروس فانس : خيارات صعبة مذكرات سايروس فانس، ترجمة واصدار المركز العربي للمعلومات، الطبعة الثانية بيروت لبنان 1984، ص 7.

(225)راجع letter from president carter to president sadat 14/2/1977

(226) سايروس فانس : المرجع السابق، ص ص 5، 6 .

(227)سيدنى بيلى : مرجع سابق، ص358 .

(228) جيمى كارتر : مذكرات جيمى كارتر، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابى، بيروت 1985، ص ص 9، 10.

كان السادات من وجهة نظر كارتر هو الرجل الذي غير مجرى التاريخ حسب حديثه لكن الأيام والسنون ربما تكون قد أثبتت أن السادات لم يكن كذلك فقط وانما أصبح علامة بارزة من علامات التاريخ ونقطة مضيئة في كتب التاريخ.

(229) ولد مناحم بيجن في روسيا البيضاء في مدينة بريست لتوفيسك عام 1913ثم سافر إلى بولندا عام 1938 لدراسة القانون في جامعة وارسوا ومن ثم هاجر إلى فلسطين 1942 وأنشأ منظمة الأرجون الصهيونية وهى منظمة متشددة تتبنى عقيدة جابوتنسكى المتشددة وتصفها بعض المصادر بالارهابية، ودخل الكنيسيت بعد عام 1949 وقاد المعارضة ضد حزب العمل

وعمل رئيسا للوزراء في الفترة من 1977 حتى 1983 بعد نجاحه في الانتخابات في مايو 1977، كما حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع السادات، وهو الذي أصدر الأمر بغزو لبنان بحجة تدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية فيها، وقد تسببت نتائج الحرب في ضغوط دولية على إسرائيل استقال بيجن بسببها عام 1983 واعتزل الحياة السياسية حتى وفاته في 1992 . أنظر: : زياد خضر العبد مطر : اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1978–1993، اطروحة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية الاداب قسم التاريخ والأثار، اشراف أكرم محمد عدوان، غزة 2012، ص4.، كمال ديب : مرجع سابق، ص 161 .، أسامة جمعة الأشقر وحسن عادل الرفاعي : إسرائيل الرؤساء ورؤساء الكنيست ورؤساء الحكومات منذ الانشاء وحتى 2006، دار صفحات للدراسات والنشر، الطبعة الأولى دمشق 2007، ص 117 . ،**وتجدر الإشارة هنا** إلى أن بيجن كان قد سبق له رفض(قبول إسرائيل)القرار 242 ورفض اتفاقيات فصل القوات والاتفاقيات الجزئية الخاصة بسيناء، إلا أنه عاد وقبلها بعد تزعمه الحكومة الإسرائيلية . أنظر: زياد خضر العبد مطر : مرجع سابق، ص4

(230)كان بيجن تلميذا للمهاجر اليهودي الروسى فلاديمير جابوتنسكى (1880–1944)الذي وضع تفسيرا يمينيا متطرفا للعقيدة الصهيونية يشابه في تفاصيله العقيدة النازية واعتبر فلسطين وجوارها فضاءا حيويا لليهود وقضى بتحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين ولو بالقوة واستيطان فلسطين وطرد اهلها بقوة السلاح وانشاء عصابات مسلحة تركب مجازر في حق السكان العرب لترويعهم واجبارهم على ترك اراضيهم خوفا من القتل واعتبار ضفتلى نهر الأردن فضاءا حيويا لاسرائيل الكبرى، وأما عن أمن إسرائيل فإنه لن يكون بالتفاوض والمساومات ولا عبر حلول سلمية وانما عبر قوة إسرائيل العسكرية الذاتية وإقامة جدار حديدى ولكنها لن تبقى خلف الجدار وانما ستنتهج الحرب اسلوبا مستمرا لها وسياسيا قوميا توسعيا وغزو الأخرين وليس للدفاع فقط وحسب . أنظر: كمال ديب : مرجع سابق، ص 161 .

(231)عن ذلك يتحدث موشى ديان فيقول : كان العامل الرئيسى الذي جعلنى أوافق على قبول عرض رئيس الوزراء لى يتمثل في الإعتقاد بأننى كوزير للخارجية في حكومته، سأتمكن من التأثير إلى حد بعيد على تحركات إسرائيل نحو تحقيق ترتيبات لإقرار السلام مع جيراننا العرب . أنظر: : موشي ديان : رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، ترجمة الهيئة العامة

للاستعلامات، وزارة الاعلام، سلسلة كتب مترجمة 764 ،بدون سنة طبع، ص 6 .

232)Wagner) Heatherler : Modern Peacemaker Anwar Sadat and ،Menacham Begin Negatiating Peace in the Middle East ،chelsea house publishers ،newyork 2007 .p 73

(233)عبد الستار جعيجر عبد : سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط 1977–1979، مجلة كلية الآداب بالجامعة العراقية، العدد 98، ص 42 ، مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ص 153، 154 ، محمد حسنيين هيكل :المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 326.

(234) مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ص 154، 155، الياس شوفانى : إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيونى من المجرد إلى الملموس، الجزء الثالث، دار جفرا للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، دمشق2002، ص 276 .

(235)سايروس فانس : مرجع سابق، ص 30 .

(236)محمد حسنيين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 340، مينا ملاك عازر: مرجع سابق، ص 157، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 462، 463 .

(237)محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 551 .

(238)عن ذلك يقول موشى ديان : بدأت أول زيارة لحاكم عربي هو ملك المغرب الملك الحسن الثاني من زياراتى السرية الثلاث للمغرب في الرابع من سبتمبر 1977، ولم تكن المرة الأولى التي يجتمع فيها المللك بأحد ممثلى الحكومة الإسرائيلية، ولكن هذا الأمر كان مختلفا تلك المرة فهناك حكومة جديدة في إسرائيل برئاسة مناحم بيجن، وكان الهدف الأساسى من تلك الرحلة هو محاولة الحصول على مساعدة الملك الحسن في ترتيب اتصالات مباشرة لإجراء مباحثات سلام مع ممثليين للحكومة المصرية . أنظر: موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 42 .

(239)يقول موشى ديان عن ذلك : وأبلغت الملك الحسن بأننا نرحب بإجتماع على أعلى المستويات، قد يكون ذلك مع حسنى مبارك نائب الرئيس السادات أو مع السادات نفسه، ولكن أيا كان هذا المسئول فلابد أن يكون على دراية بالموضوع، ومن جانبنا فإننى أنا أو رئيس الوزراء سيكون ممثلى إسرائيل وقد وعد الملك الحسن بإرسال مندوب يثق به إلى القاهرة خلال

خمسة أيام، وقد كان الملك صادقا في وعده، وسرعان ما جاء الرد خلال أربعة أيام من مغادرتى المغرب، تلقينا رسالة مؤدها أن المصريين قد وافقوا على الاجتماع على مستوى عال في أقرب وقت ممكن وتقرر أن يشترك في الاجتماع الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل أو أن يعقد الإجتماع بين حسن التهامى نائب رئيس الوزراء المصري وبينى، غير أن المصريين أبرقوا للملك الحسن أنهم يفضلون أن يتم اللقاء بينى وبين التهامى في السادس عشر من سبتمبر 1977 في المغرب. أنظر: موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 45 .

(240)وجد السادات في شخص حسن التهامى حلقة اتصال ملائمة للدبلوماسية السرية، فهو رجل يميل إلى روايات الغرائب، ويؤمن بالكرامات ، ويحيط نفسه بهالة من الحكايات التي يختلط فيها التدين بالخرافات أنظر: : صلاح العقاد : السادات وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص 160، حسن التهامي: ولد محمد حسن التهامي عام 1924 في(أجهور الرمل)قويسنا، في محافظة المنوفية بمصر، وتخرج من الكلية الحربية عام 1942. عُين في سلاح المشاة، انضُمّ حسن التهامي إلى تنظيم احركة الضباط الأحرار، وكان ضمن المجموعة التي عملت مع جمال عبد الناصر وكمال الدين رفعت، عين في عام 1961 سفيرًا لمصر في النمسا، ومندوبًا دائمًا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد نكسة 1967م، طلب التهامي العودة إلى مصر، فاستجاب عبد الناصر إلى رغبته، وعيّنه أمينًا عامًا برئاسة الجمهورية بدرجة وزير عام 1969. وفي عام 1970، عين مسؤولًا ماليًا وإداريا للاتحاد الاشتراكي العربي. عُيِّن أمينا عامًا للمؤتمر الإسلامي بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، في 28 سبتمبر 1970، لعب دورًا كبيرًا في تحويل السلطة إلى الرئيس محمد أنور السادات وتصفية خصومه السياسيين، وكان عضوًا في المحكمة الخاصة التي قامت بتصفيتهم. وعيّنه الرئيس السادات، بعد ذلك، في نهاية 1970، وزير دولة لشئون رئاسة الجمهورية. وفي عام 1977، منح درجة نائب لرئيس الوزراء برئاسة الجمهورية. عيّنه الرئيس السادات، خلال حرب أكتوبر، مسؤولًا عن الدفاع عن مدينة السويس، عندما حاولت القوات الإسرائيلية اقتحامها، بعد صدور قرار وقف إطلاق النار، في 22 أكتوبر 1973. وفي الذكرى الرابعة لحرب أكتوبر 1973، أي في أكتوبر 1977، منحه الرئيس أنور السادات رتبة الفريق الشرفية بالقوات المسلحة، تقديرًا لدوره في الدفاع عن مدينة السويس.

قام حسن التهامي بدور رئيسي وفعال في الاتصالات السرية التمهيدية مع إسرائيل، لإبرام معاهدة السلام. ورافق حسن التهامي الرئيس السادات في رحلته إلى القدس عام 1977.وشارك حسن التهامي في كل المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ،ظل حسن التهامي أقرب المقربين للرئيس السادات

(241)تبادل كلا الطرفين التهامى وديان في هذا اللقاء وجهات النظر حول السلام، وقد أوضح ديان للتهامى أن إسرائيل على استعداد لإعادة شبه جزيرة سيناء لمصر مقابل ابرام معاهدة سلام واجراء عملية تطبيع مع التركيز على أن الحل في ايدى الاسرائيليين أنفسهم وليس الأمريكيين . أنظر: **انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 245**

(242)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 158، موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 46 .

يرى الباحث هنا أن ارسال السادات السيد حسن التهامى كانت بمثابة استطلاع نوايا ليس إلا، ولو أن السادات رأى أهمية لذلك اللقاء لكان أرسل وزير الخارجية أو أي ممن لهم خبرات في التفاوض السياسي أو ذوى الخبرة الجيدة في الشئون السياسية لتمثيله في اللقاء.

(243)محمد حسنيين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 340، كيرك . ج . بيتى : مصر في عهد السادات، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة 851، القاهرة 2003، ص 266 .

(244) Letter From President Carter To President Sadat 21 October 1977 (Https://Sadat.Umd.Edu/Sites/Sadat.Umd.Edu/Files/Letter%20from%20president%20jimmy%20carter%20to%20egyptian%20president%20anwar

(245)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 480 .

(246) عبد الستار الطويلة : السادات في إسرائيل حرب أم سلام، سلسلة كتاب التعاون السياسى، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة 1978، ص 24 ،وليام .ب. كوانت : عملية السلام، مرجع سابق، ص 258.

(247)إسماعيل فهمي : التفاوض من أجل السلام، مرجع سابق، ص370، محمود فوزى : حكام مصر السادات، مركز الراية للنشر والاعلام، الطبعة الأولى، القاهرة 1997، ص 161 .

(وقد تم الاتفاق على أن يتم تمثيل الفلسطنيين بواسطة أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية من الفلسطنيين الأمريكيين الغير معروفين بعضويتهم في المنظمة من خلال الوفد الأردنى كحل وسط نتيجة التعنت الإسرائيلي بعدم الجلوس على مائدة المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وكان ياسر عرفات قد أسر إلى السادات بقبوله أن يمثل منظمة التحرير الفلسطينية السيد ادوارد سعيد وهو أستاذ أمريكى من أصل فلسطينى ومحل ثقة تامة أنظر: إسماعيل فهمي : التفاوض من أجل السلام، المرجع السابق، ص 381)

(248)إسماعيل فهمي : التفاوض من أجل السلام، مرجع سابق، ص ص 395، 396 .

(249)رشاد كامل : السادات المبادرة والمنصة، سوزانا للنشر ،مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة 1994 ، ص 7 .

(250) نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 482، محمود فوزى : جكام مصر –السادات، مركز الراية للنشر والاعلام، الطبعة الأولى، القاهرة 1997، ص ص 163، 164 .

(251)للمزيد عن ذلك ولمراجعة الخطاب كاملًا راجع : ابراهيم البحراوى وصلاح العقاد وآخرون : دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط مؤتمر كامب ديفيد رؤية علمية، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة 1978، ص ص 75، 108 .

(252)ديفيد كمحى : مرجع سابق، ص ص 112، 113 . من يتابع خطابات السادات منذ توليه الرئاسة في أكتوبر 1970 لا بد وأن يلحظ عنصر العفوية والإرتجال حتى في خطبه المعدة بإتقان ، وكأن أفكاره الباطنية تطغى على فتور خطبه المعدة سالفا، وصحيح أن الكثيرون من السياسيين البارزين اللامعين في الخطابة عادة ما يدخلون مثل هذا التحوير على خطاباتهم المعدة سلفا، ولكن السادات تفوق بمراحل وأشواط على أمثالهم في عصره، فمن الممكن معرفة الكثير عن السادات بدراسة خطبه دراسة متعمقة، فالسادات يتمتع بصفة أخرى ترتبط بإرتجاله في خطبه، إذ يجيد التمويه، وقد لاحظ جمال عبد الناصر ذلك في الأيام الأولى لثورة 1952 عندما كان يستطيع الاستفادة كثيرا من السادات، كما ظهرت هذه النقاط جلية في خطبتيه التاريخيتين في التاسع والحادى والعشرين من نوفمبر 1977، فخلال إلقاء خطابه أمام مجلس الشعب المصري في التاسع من نوفمبر 1977 بحضور سفراء عرب وياسر عرفات، وبعد تهجم مطول على إسرائيل لمح السادات إلى أنه مستعد للذهاب إلى إسرائيل وحيث لم تكن لتلك الجملة آية علاقة بما سبقها أو بما تلاها . وللمزيد عن ذلك راجع :

Jorgen Jensehaugen : Arab–Israeli Diplomacy Under Carter: The US ،. Israel And The Palestinians ،I .B Tauris & Co.Ltd London ،Newyork. 1st Edition 2018،93 P. P ، .111

أيضًا للمزيد راجع ملف الرئيس المصري أنور السادات من أرشيف وكالة أسوشيتدبرس 1971–1978 ص ص 33، 35.

(253)جريدة الأهرام المصرية، العدد 33207، السنة 103، بتاريخ العاشر من نوفمبر 1977، ص1

المانشيت الرئيسى(السادات : مستعد للذهاب إلى آخر الدنيا حتى لا يقتل أو يجرح أحد من أولًادى الضباط والجنود، ومن مركز القوة أستطيع الذهاب حتى إلى الكنيست لأواجه إسرائيل بتحرير الأرض وحقوق الفلسطنيين)

(254)محمد حسنيين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، طبعة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 200.

(255)جريدة الأهرام المصرية، العدد 33206، السنة 103، بتاريخ التاسع من نوفمبر 1977، ص1

(256)ايتان هابر وأخرون : حدث في كامب ديفيد المفاوضة على الطريقة الساداتية، ترجمة ابراهيم منصور، سلسلة كتاب الأهالى، رقم 10 صادر عن جريدة الأهالى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، القاهرة يوليو 1986، ص 9.

(257)بطرس بطرس غالى : طريق مصر إلى القدس – قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1997 ، ص 20.

(258)جيهان السادات : سيدة من مصر ، المكتب المصري الحديث، القاهرة 1987، ص 439.

(259)سعد الدين الشاذلى : الخيار العسكري العربي 1984–1991، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 8 . يقول الفريق سعد الشاذلى في كتابه ما نصه (كان الكثيرون ممن قبلوا مشروع فاس يؤمنون بأنَّ الخيار العسكري هو الخيار الوحيد الباقي إذا ما فشل الخيار السياسى، لذلك فإن دعوة حسنى مبارك لاستبعاد الخيار العسكري لم تلق أي صدى داخل الوطن العربي، ولكن الموقف سرعان ما تغير عندما قام ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة القاهرة في 22 ديسمبر 1983 والتقى مبارك، وكان ياسر عرفات أكثر القادة العرب والفلسطنيين تطرفا وهجوما على النظام في مصر الذي وقع اتفاقية كامب ديفيد، وكان

يصر ويؤكد باستمرار على ضرورة مقاطعة النظام المصري حتى يتخلص من تلك المعاهدة، فاذا به يعلن بعج عودته من القاهرة على ضرورة عودة مصر إلى الحظيرة العربية على الرغم من تمسكها بالمعاهدة وكامب ديفيد، ومن هنا فان الكثير من المحللين الساسين يعتقدون أن ياسر عرفات قد أصبح يؤكد نهج كامب ديفيد ويستبعد الخيارالعسكرى لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي .)

(260)محمد ابراهيم كامل : السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد –مذكرات محمد ابراهيم كامل، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،الطبعة الأولى، القاهرة 2002، ص 27.

(261) أشار صلاح منتصر في عمودة اليومى بجريدة الأهرام المصرية الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 2016 إلى المحادثة التليفونية التي تلقاها من المذيع الأمريكي الأشهر في ذلك الوقت والتر كرونكيت من واشنطن وتساءل فيها عن مدى جدية السادات في قبول دعوة مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل لزيارة القدس بناء على تصريحات السادات في مجلس الشعب المصري، ومن ثم أبلغ صلاح منتصر المذيع الأمريكي بالرد الايجابى بناء على اتصال مع حمدى الجمال رئيس تحرير الأهرام أنذاك . أنظر: عواطف عبد الرحمن : المشروع الصهيونى الاختراق الصهيونى لمصر من 1917 حتى 2017، دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة نوفمبر 2017، ص 109.

(262)أحمد المتولى : حرب أكتوبر والمجتمع المصري، مرجع سابق ص ص 203، 204 .

(263)عبد الستار الطويلة : أنور السادات الذي عرفته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1992، ص 16 .

(264) حسين شريف : المفهوم السياسي والاجتماعى لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق أوسطية – الحرب والسلام، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1996، ص 190 .

(265)موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 77 .

(266) باتريك سيل : الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت – الطبعة الثانية عشر ، ص 494، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 488، مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 163، محمد حسنيين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ج2، مرجع سابق، ص ص 364، 367 .

بينما كان السادات في الاستراحة بعد لقائه الرئيس الأسد، دلف الأسد إلى اجتماع مع القيادات السورية وعرض عليهم ما جرى بينه وبين السادات في اللقاء، وقال لهم إن الأمر خطير وأنه لا يعلم ماذا يفعل، وتحمس بعض أعضاء القيادة السورية واستبج بهم الانفعال إلى درجة أن أحدهم طلب اعتقال السادات في دمشق لمنعه من السفر إلى القدس ، إلا إنَّ الأسد رفض الأمر وقال ما هكذا يعامل الرؤساء، وأن اعتقال السادات في دمشق لا يمكن أن يكون أمرا واردا واذا حدث سوف تكون فضيحة عربية كبرى . أنظر: نفسه، ص 366 .

(267)نفسه : ص 367 .

(268) على الدين هلال : أمريكا والوحدة العربية 1945 –1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى أغسطس 1989، ص 212.

(269)انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص ص 259، 260 .

(270)محمد على حلة : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (1918 –2008)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى يناير 2014، ص 465 .

(271)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 489 .

(272) أحمد شلبى : موسوعة التاريخ الاسلامى –دراسة تفصيلية عن تاريخ مصر المعاصر أنور السادات شخصيته وعصره دراسة محايدة، المجلد العاشر، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ، القاهرة 1990، ص 418

(273)محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 368 .

(274) موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 79.، يوسى ميلمان : الإسرائيليون الجدد مشهد تفصيلى لمجتمع متغير، ترجمة مالك فاضل البديرى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 111 .

(275) لويس . جى . فالينيسكى : تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية الدولية للمؤتمر اليهودي العالمى –الآثار المترتبة على السلام العربي الإسرائيلي فيما يتعلق باليهودية العالمية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام جمهورية مصر العربية، سلسلة كتب مترجمة 749، القاهرة 1980، ص 2 .

(276)نص خطاب الرئيس السادات في الكنيست، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، يناير 1978، ص252.

انظر أيضًا: نص الخطاب من أرشيف الرئيس السادات بمكتبة الإسكندرية :
http://sadat.bibalex.org/Historic_Documents/Historic_Docs_All.aspx?TabName=Speech&PageIndex=165&page=30#Gallery

(277)طه المجدوب: حرب أكتوبر طريق السلام، مرجع سابق، ص103

(278)نفسه .

(279) وفى معرض تحليله للزيارة التاريخية للرئيس السادات للقدس وعما إذا كانت قد غيرت من الواقع الفعلى أو القانونى للقضية العربية الإسرائيلية شيئا أكد الدكتور بطرس بطرس غالى على :

- لم يترتب على الزيارة أية آثار قانونية، فقط أُريد للعالم أن يعرف أن العرب هم الطرف الراغب في السلام وإسرائيل هي الطرف الرافض له، والزيارة ليست إلا محاولة لهدم الحاجز النفسى ووضع إسرائيل أمام مسئولياتها دونما يترتب على ذلك أية آثار قانونية، ويضيف الدكتور غالى بأنه لم يترتب على الزيارة الاعتراف بإسرائيل وإنما كان اليوم الذي قبل فيه العرب القرار 242 ومن ضمنهم مصر عبدالناصر هو أول اعتراف عربي بإسرائيل لأنَّ القرار 242 ينص صراحة على ذلك ولهذا رفضته منظمة التحرير الفلسطينية، وأما زيارة الرئيس السادات للقدس لم تضف شيئا جديدا إنما كانت مجرد صدمة كهربائية للرأى العام العالمى.
- وكان الرئيس السادات قد أدلى بمعنى هذا التصريح لمجلة ديريشبيجل الألمانية
- والمنشور نصه في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 1977/12/4 قبل تصريحات الدكتور بطرس بطرس غالى بحوالى الشهر وقال السادات فيها: إن زيارته للقدس لا تمثل اعترافا بإسرائيل أو بأنَّ القدس عاصمة لها إنما هو أراد التحدث إلى ممثلى الشعب اليهودي في الكنيست والموجود مقره في القدس(279).

أنظر: – 1– بطرس بطرس غالى: تلخيصًا للكلمة التي ألقاها في معهد السياسة الدولية والإقتصادية التابع لوزارة الخارجية اليوغسلافية بتاريخ 1978/1/29، والمنشور بمجلة السياسة الدولية، العدد52، أبريل 1978، ص249.

2– نص حديث الرئيس السادات إلى مجلة ديرشبيجل الألمانية بتاريخ 1977/12/4 من أرشيف الرئيس السادات بمكتبة الإسكندرية:

http://sadat.bibalex.org/Search/NewSearchResults.aspx?TabName=&Title=%

3- محمد المجدوب: الاعتراف بإسرائيل في ميزانية المقايضة، مجلة شئون فلسطينية، العدد 76، مارس 1978، ص.26

4- مبادرة السلام: (رحلة القرن العشرين بين تحليل وتوثيق)مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير 1978، ص ص18، 20

(280) فيكتور مالكا : مناحم بيجن التوراة والبندقية ، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة رقم 728، ص 131 .

(281) شفيق أحمد على : في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل أسرار ووثائق مائة عام من المقاطعة إلى الهرولة، الطبعة الثانية، مركز الحضارة العربية للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة فبراير 1998، ص 179.

(282) Foreign Relation Of United Stats Vol. Viii ،Telegram From The Imbassy In Egypt To The Department Of State ،Cairo ،Nov 23 ،1977، P769 .

(283)محمد حسنيين هيكل : حديث المبادرة 1977–1997، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة عام 2000، ص 111.

(284) سايروس فانس : مرجع سابق، ص ص 41، 43، جيمى كارتر : مرجع سابق، ص 21، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 499، 500، انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص ص 263، 264، وليام .ب. كوانت : مرجع سابق، ص ص 259، 260، مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ص 169، 170 .

(285) بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل وطرح مبادرته للسلام، إتفقت مصر وإسرائيل على تشكيل عدة لجان للمفاوضات سياسية وعسكرية تمهيدًا لعقد مؤتمر للسلام يتم بعده توقيع اتفاق ومعاهدة للسلام بين البلدين وبدأت تلك المفاوضات بوصول عيزرا وايزمان على رأس وفد عسكرى إسرائيلى في 20 ديسمبر 1977 إلى مطار شرق القاهرة العسكري على متن طائرة أمريكية عسكرية وقد ضم الوفد الجنرال هيرتزل شابير قائد القيادة الجنوبية والجنرال شلوما جازيت مدير المخابرات العسكرية والعقيد شاتيلا السكرتير العسكري بينما ضم الوفد المصري بالإضافة إلى المشير الجمسى اللواء حسن الجريدلى رئيس هيئة العمليات والعميد فؤاد هريدى من المخابرات الحربية والعقيد كمال الطناحى السكرتير العسكري وبعد أن استقبل المشير

الجمسى الوفد الإسرائيلي في مطار شرق القاهرة انتقلوا على متن طائرة هليكوبتر مصرية إلى الإسماعيلية حيث التقى الوفد الإسرائيلي بالرئيس السادات هناك ثم غادر الوفد الإسرائيلي الإسماعيلية إلى جانكليس بالإسكندرية مكان عقد المباحثات وكانت نتائج اجتماع جاناكليس هو اكتشاف أو بداية اكتشاف إن صح التعبير نوايا إسرائيل التفاوضية على الجانب العسكرى. أنظر: أحمد المتولى : حرب أكتوبر والمجتمع المصري، مرجع سابق، ص 200 .

(286)محمد عبد الغنى الجمسى: مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث ودراسات الشرق الأوسط الأمريكية للنشر، سان فرانسيسكو 1977، طبعة القاهرة 2012، ص ص490، 505.

(287)أمل الشاذلى، المبادرة من زيارة القدس إلى مهمة أثرتون، مجلة السياسة الدولية، العدد 52، أبريل 1978، ص ص83، 84.

(288) إلياس شوفانى : مشاريع التسوية الإسرائيلية 1967–1978 دراسة توثيقية نقدية، قسم الدراسات الإسرائيلية وفلسطين المحتلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1978، ص xi من المقدمة عن مشروع بيجن للسلام .

(289)محمد عبد الغنى الجمسى: مرجع سابق ، ص ص 509، 515 .

(290)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 168. ، طه المجدوب : مرجع سابق، ص 139 (نشرت بعض الصحف خطًا كلمة أحرقوهم بدلا من كلمة أحرثوهم وغضب بيجن وعلق بترك الحرق لنيرون ... علما بأنَّ موضوع الحرث ليس بجديد على الاسرائيليين، فقد سبق لهم أن حرثوا كل طرق سيناء قبل انسحابهم منها في العام 1957)وأيا كان حرثًا أو حرقًا فالفارق ليس ببعيد.

(291)نبيل العربي : طابا– كامب ديفيد– الجدار العازل –صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة 2012، ص 91، محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص 44 .

(292)محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص 51.

(293)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 504 .

(294)طه المجدوب : مرجع سابق، ص ص 140، 141 .

(295) نفسه: ص ص 143، 148 .

(296)محمد عبد الغنى الجمسى: مرجع سابق، ص ص533، 535، كتاب غالى جبار الجبورى : سعد الدين الشاذلى ودوره السياسي والعسكرى في مصر حتى عام 1992، رسالة ماجستير قسم التاريخ

كلية التربية جامعة القادسية، العراق 2013، اشراف عبدالكريم حسين الشبانى، ص 152 .

(297)عاطف السيد: مرجع سابق، ص ص179، 184.

(298) انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 267، جيمى كارتر : مرجع سابق، ص 25 (ماورد نصا في مذكرات كارتر على لسانه : وفي الأسبوع التالي، دعوت هنري كيسنجر إلى تناول طعام الغذاء في البيت الأبيض، مع روزالين ومعي أنا، بغية أن أقدم له خطتى وأن ألتمس منه رأيه، ولقد وافق على فكرتى في لقاءالسادات في كامب ديفيد، لكنه نصحنى ألا يتم الخروج باتفاق في نهاية المحادثات، لئلا يوضع الإسرائيليون في موضع الدفاع وقبل أي شئ أن أطمئن الرئيس السادات عن طريق إقناعه بأننا لن نتركه وحيدا في وجه خصومه تحت أي ظرف من الظروف .وكان يعتقد فضلا عن ذلك أن بيجن ليس لديه أي نيه أن يعيد الضفة الغربية، ولا في الطلب من المستوطنيين الإسرائيليين أن يغادورا سيناء لكن هؤلاءالأخيرين سوف يغادرونها من تلقاء أنفسهم عندما تعاد شبه الجزيرة إلى المصريين)

(299)وهنا ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن السادات كان بطلا مسرحيا وممثلا بارعا كما هو بطل وطنى أيضًا.

(300)وليام .ب. كوانت : عملية السلام، مرجع سابق، ص 262 ، محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 395، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 519 .

(301)ديفيد كيمحى : مرجع سابق، ص ص 131، 138 .

(302)انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 269.

يرى الباحث هنا أن تلك النقطة معروفة وواضحة تماما لمفاوضى وزارة الخارجية والمتخصصين في المفاوضات وإدارة الأزمات– وأنا هنا أجد أن الرئيس السادات رحمه الله وعلى الرغم من أنى أعتبره مثلى الأعلى وأكن له كل الإحترام إلا أننى أأخذ عليه فرديته في إتخاذ القرارات والمفاوضات، ليس عيبًا أن أكون أنا صاحب القرار ولكن ما يؤخذ على الرئيس السادات أنه كان دائما صاحب قرار تفاوضى منفرد ،وكان يجب عليه الأخذ برأى خبراء وزارة الخارجية، إلا إنَّ رأى هذا لا ينقص من قدر الرجل شيئًا فهو في النهاية يسعى لتحقيق السلام والرخاء لشعبه وهو قبل ذلك أيضًا وطنى مخلص وقامة لا يستطيع أحد أن ينتقص منها قيد أنملة .

(303)محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص ص 128، 129، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع

سابق، ص 520 .

(304)محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص ص 209، 256، انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 273، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 521، 532، بطرس بطرس غالى : مرجع سابق، ص 129، مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ص 174، 178، حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 389 .

(305)محمد ابراهيم كامل مرجع سابق، ص 288

(306)فاتن عوض : السادات 35 عاما على كامب ديفيد، مؤسسة الطوبجى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة 2013 ، ص ص 180، 183، محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص ص 288، 293، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 534، 535، انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 274، نبيل العربي : مرجع سابق، ص 100 .

(307)محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص 292 .

(308)فاتن عوض : مرجع سابق، ص 183 .

(**309**)محمد عبد الغنى الجمسى: مرجع سابق، ص561، جيمى كارتر: مرجع سابق ، ص ص 31، 32.وعن ذلك أيضًا يقول سايروس فاس وزير الخارجية الأمريكي في مذكراته : اصلا كانت نيتنا ان يلي اجتماع قلعة ليدز بعد حوالي اسبوعين، تقديم المقترحات الاميركية، ربما في مؤتمر بمحطة الرصد الاميركية في سيناء (فى أم خشيب).لكن هذا لم يتحقق، على اي حال، لان السادات منعه عن طريق العودة الى موقفه الرافض للتفاوض مع اسرائيل .وكان احد اسباب تصرف السادات هو الغضب من رفض مجلس الوزراء الاسرائيلي علنا رجاه السري باعادة مدينة العريش وجبل سيناء الى السيطرة المصرية كايماءة على حسن نية .ذلك ان ردًا اسرائيليا ايجابيا كان يمكن ان يزوده بغطاءاعلامي لاستئناف المفاوضات الثنائية .لكن اهم الاسباب على اي حال هو اقتناع السادات بان تكتيكات الصدمة هي التي تبقي على الولايات المتحدة منشطة والاسرائيليين فاقدى التوازن . كذلك، كان تحت ضغط شديد من مستشاريه الذين كان يقلقهم اقتناع العرب بان السادات ينحدر باضطراد نحو سلام منفصل مع اسرائيل .ولقد فقد السادات بيجن باعلانه الدرامي الذي يتفق مع طبيعة زمام المبادرة في الصراع على الرأي العام الاسرائيلي والاميركي . في «مهمة انقاذ» بعد هذه النكسة، اتفقنا، الرئيس وانا، في اواخر يوليو1978 (على ان

احاول الشرق الاوسط .وركز التخطيط الاولي لهذه المرحلة على هدفين :احراز موافقة السادات على استئناف للمحادثات المباشرة على اسس يقبلها بيغن، وتعويم ثقة السادات في استراتيجيتنا، يلح على ان تدخل ١٩٧٧ (العامة. كان السادات منذ محادثاته مع الرئيس في نيسان)ابريل الولايات المتحدة كمشارك مساو .وكان الرئيس لما شعر وشعرت انه لاسباب ديبلوماسية وسياسية معقولة، قد اجل هذا القرار لفترة اطول مما توقع السادات .وكان السادات قد بدأ يتساءل عما اذا كان اصرارنا على مفاوضات مصرية اسرائيلية كإطار ضرورى لتقديم مقترحات اميركية هو مجرد عذر لتجنب المشاكل السياسية التي تترتب على تنفيذ كارتر التزامه له ،أنظر: سايروس فانس : مرجع سابق، ص 59 .

(310) **يستنكر الباحث هنا** موقف الأردن من العملية السلمية في الشرق الأوسط وموقفه من السادات بينما للأردن باع طويل في العلاقات السرية مع إسرائيل، والإجتماعات المشبوهة التي نقلت فيها الأخبار العربية لإسرائيل على أعلى مستوى من القيادات في أثناءاجتماع أعلى سلطة في الأردن مع رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير قبيل حرب أكتوبر، الذي أيضًا كان من عواقبه السابقة اغتيال رئيس وزراء الأردن عبدالله االتل وملك الأردن السابق عبدالله بن الحسين في القدس، لماذا إذن لم تنضم المملكة الأردنية لعملية السلام في الشرق الأوسط على الرغم من كل ذلك ؟

(311) عبد الستار جعيجر : مرجع سابق، ص 39،

(312)محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص 576.

(313)محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص ص 572، 574، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 540، 541،

(314) Gerald M. Steinberg And Ziv Rubinovitz : Menachem Begin And The Israel-Egypt Peace Process Between Ideology And Political Realism ،Indiana University Prees Office Of Scholarly Publishing ،2019 ،P P 98 ،140.

(315)سيدنى بيلى : مرجع سابق، ص ص 363، 364 .

كامب ديفيد: كامب ديفيد (بالإنجليزية: Camp David)هو منتجع ريفي يخص رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. يقع بالتلال الشجرية حوالي 62 ميلًا (100 كم)إلى الشمال الغربي من واشنطن العاصمة، في متنزه جبل كاتوكتين بالقرب من ثورمونت، بولاية ماريلاند. يعرف رسميًا باسم مرفق الدعم البحري بثورمونت ومن الناحية التقنية يعتبر منشأة عسكرية ويتم توفير

الموظفين في المقام الأول للمرفق من قبل قوات مشاة البحرية الأمريكية وبحرية الولايات المتحدة، تأسس المنتجع بداية تحت اسم مرحبا–كاتوكتين كنزل لعملاء الحكومة الاتحادية وعائلاتهم، وبدأ بناؤه في عام 1935 وأتم العمل به في عام 1938. في عام 1942 تم تحويله إلى منتجع رئاسي على يد الرئيس فرانكلين روزفلت الذي سماه بشانغري–لا تيمنًا بالفردوس التبتي المذكور برواية الأفق المفقود للكاتب الإنجليزي جيمس هيلتون.في عام 1945 جعله الرئيس هاري ترومان المنتجع الرئاسي الرسمي. ثم أعيد تسميته بمسماه الحالي من قبل الرئيس دوايت أيزنهاور تيمنا باسم حفيده ديفيد. يقع المنتجع على مساحة 200 فدان من المناطق الجبلية ذات المناظر الخلابة المحاطة بسياج أمني شديد الحراسة، وهو مغلق أمام الجمهور والزيارات العامة ولا يشار إلى موقعه على خرائط متنزه جبل كاتوكتين لدواعي الخصوصية والأمن.يدار المنتجع من قبل المكتب العسكري للبيت الأبيض ويتضمن مكتب الرئاسة وأماكن للمعيشة، وحمام سباحة، وقاعة للاجتماعات. ومنذ الاجتماع الذي تم خلال الحرب العالمية الثانية بين كل من روزفلت وتشرشل، أصبح المنتجع مسرحًا للعديد من المؤتمرات الرئاسية رفيعة المستوى مع رؤساء الدول الأجنبية : أنظر: https://archive.org/web

(316) Letter From President Carter To President Sadat 3/8/1978

(317)يذكر بطرس بطرس غالى في مذكراته صفحة 137 أن الاجتماع قد تم بعد يوم 28 أغسطس في أعقاب مدأولًات مطولة في وزارة الخارجية استمرت لست ساعات متواصلة، بينما يذكر محمد ابراهيم كامل في مذكراته صفحة 385 أن الاجتماع قد تم في الثالث من سبتمبر 1978 والباحث هنا يميل إلى تأكيد موعد الثالث من سبتمبر كما ذكر محمد ابراهيم كامل في مذكراته .

(318)يشمل مجلس الأمن القومى رئيس الجمهورية رئيسًا وعضوية نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ورئيس الإتحاد الإشتراكى وكل من وزراء الدفاع والداخلية والخارجية ومدير المخابرات العامة . أنظر: **محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص 385** . وقد يشمل حضور جلسات مجلس الأمن القومى أيضًا قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ومدير مكتب السيد الرئيس ومدير المخابرات الحربية وأحيانا رئيس الرقابة الإدارية ومدير جهاز الأمن الوطنى وذلك حسب أغراض عقد الإجتماع وقد يكلف السيد الرئيس أحد أعضاء المجلس باذاعة بيان حول اجتماع المجلس بأى طريقة يراها السيد الرئيس وقد لا يتم الإعلان عن الاجتماع وفى الغالب لا يتم تسجيل اجتماعات المجلس ورقيا نظرا لدواعى الأمن والسرية

وهذه الأمورهى المتبعة في معظم الدول .

(319)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 181، بطرس بطرس غالى : مرجع سابق، ص 137، محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق : ص ص 385، 401، محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام، الطبعة التاسعة، مرجع سابق، ص ص 418، 422 .

(320)إنجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص ص 282، 284 .

(321)وليم .ب. كوانت : عملية السلام، مرجع سابق، ص ص 264، 265، نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 544.

(322)حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 389 .

(323)محمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص ص 405، 407 .

(324)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص ص 445، 546 .

(325)مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص 199، جيمى كارتر : مرجع سابق، ص 86 . تجدر الإشارة هنا إلى أن بطرس بطرس غالى قد ذكر في مذكراته صفحة 147أن تلك الواقعة قد حدثت في الثاني عشر من سبتمبر بينما ذكر محمد ابراهيم كامل تاريخا مختلفا (الرابع عشر من سبتمبر) في مذكراته صفحة 473 ، والباحث هنا يميل إلى التاريخ الثاني نظرا لدقة محمد ابراهيم كامل في ذكر التوقيتات والأيام والساعات أيضًا وعلى الرغم من أن كلا الرجلين كانا عضوين في الوفد التفاوضى المصري في كامب ديفيد، بل وكانا يتشاركان نفس الغرفة ونفس الكوخ في المنتجع الرئاسى كامب ديفيد .

(326)صالح النعامى : العقل الاستراتيجى الإسرائيلي قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، الدوحة 2013، ص4 .

(327)مجمد ابراهيم كامل : مرجع سابق، ص 476، 477.

(328)فاتن عوض : مرجع سابق، ص ص 246، 248 .

(**329**)اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقى، مرجع سابق، ص75، أناتولى زاخاروفيتش بيجورين : مصر في عصرنا الحديث، ترجمة على فهمى عبد السلام، المشروع القومى للترجمة المجلس الأعلى للثقافة، العدد 1039، الطبعة الأولى، القاهرة 2006، ص ص 319، 321 .

(330) موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص 174، 175، وللمزيد عن ذلك راجع : أحمد على حسن : اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام

بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والوثائق والخطابات المتبادلة المتعلقة بها والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية ،القاهرة 2012 .

(**331**)وليام .ب. كوانت : الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1989، ص 503، حمدى عبد الجواد شافعى: مرجع سابق، ص ص389، 390.

(**332**)عاطف السيد: مرجع سابق، ص ص197، 199.

(**333**)محمود رياض: (مذكرات)مرجع سابق، ص589.

(**334**)مؤتمر كامب ديفيد، دراسة توثيقية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1979، ص86.

(335)فهد خليل زايد : الحروب والتسويات بين الماضى والحاضر دراسة تحليلية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأ؟ولى 2011، عمان الأردن، ص 302

(336)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 565

(337)انجى محمد جنيدى : مرجع سابق، ص 290

(338)اتفاق كامب ديفيد وأخطاره دراسة وثائقية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1978، ص ص 115، 126، حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص391 .

(339)نبوية أحمد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص 565

(340)الرأى العام العربي بين التأييد والرفض والحياد : من مؤتمر كامب ديفيد إلى محادثات واشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للصحافة والنشر، العدد 55، يناير 1979، ص 226 .

(341)طه الفرنوانى : خبايا وأسرار التطرف الصهيونى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2012، ص 322.، كتاب غالى جبار الجبورى : سعد الدين الشاذلى ودوره السياسي والعسكرى في مصر حتى عام 1992، رسالة ماجستير قسم التاريخ كلية التربية جامعة القادسية، العراق 2013، اشراف عبدالكريم حسين الشبانى، ص 149 .

(342)محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 592، 600 .

(343)حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 392 .

(344)كتاب غالى جبار الجبورى :المرجع السابق، ص 154 .

(345) الياس شوفانى : إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيونى من المجرد إلى الملموس، الجزء الثالث، دار جفرا للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، دمشق 2002، ص 272

(346)محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 602 .

(347)خمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 398 .

(348)جريدة الأهرام : مكرم محمد أحمد : مقال بعنوان الأهرام ينفرد بنشر نص مشروع المعاهدة بين مصر وإسرائيل، العدد 33586 السنة 104، بتاريخ 24 نوفمبر 1978، ص 1 ،5 .

(349)المسيرة الطويلة– الصراع العربي الإسرائيلي من مايو 1948م إلى مارس 1979: ملحق جريدة الأهرام المصرية، العدد 33344 السنة 104، بتاريخ 27 مارس 1979، ص 3 من الملحق .

(350) موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 274، محمود أمين : استرداد سيناء، مكتبة مصر بالفجالة، ص 317 .

(351) حمدى عبد الجواد شافعى : مرجع سابق، ص 399 . وجب التنويه هنا إلى أنه قد سبق التوقيع على المعاهدة –أن قام بيجن بعرضها على الكنيسيت الإسرائيلي، وقد استغرقت مناقشتها عشر ساعات كاملة ثم تم التصويت عليها بأغلبية 118 صوت من اجمالى 120 صوت، كما ناقش مجلس الوزراء المصري الاتفاقية وصدق عليها في الخامس من ابريل، كما عقد مجلس الشعب المصري عدة جلسات لمناقشة المعاهدة اعتبارا من الخامس من ابريل إلى أن تم التصويت عليها بأغلبية 329 صوتا مقابل معارضة 15 وامتناع واحد عن التصويت وذلك في العاشر من ابريل من نفس العام . أنظر: مينا ملاك عازر : مرجع سابق، ص ص 219، 220، موشى ديان: رؤية شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 279، عصمت سيف الدولة : هذه المعاهدة رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد، دار المسيرة، بيروت 1980، ص ص 153، 171 (وذلك فيما يخص تصويت مجلس الشعب المصري على المعاهدة واسماء الاعضاء الموافقين والممتنعين والمعارضين)

(352)حسن نافعة : مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ،بيروت سبتمبر 1986، ص ص 185 238 .وذلك عن مناقشة وتصديق مجلس الشعب المصري على المعاهدة .

(353)أحمد أبو الغيط : شاهد على الحرب والسلام، دار نهضة مصر، الطبعة الأولى ، القاهرة سبتمبر 2013 ، ص 335

(354)هنرى لورانس : مرجع سابق، ص 321، عبد الستار جعيجر : مرجع سابق، ص 51، بطرس بطرس غالى : مرجع سابق، ص 203 .

(355)أحمد أبو الغيط : مرجع سابق، ص ص 175، 176 .

(356)قد تبدو العلاقة بين حرب أكتوبر وبين تحرير الأرض ومحاولًات تحقيق السلام وخاصة على الجبهة المصرية مسألة بديهية لا تحتاج إلى تدليل أو إثبات فالقول بأنه لولا حرب أكتوبر لما أرغمت إسرائيل على توقيع اتفاقات ومعاهدات السلام وقبلت بموجبها الانسحاب الكامل من التراب الوطنى المصري، ولم يعد ذلك في عرف الكثيرون مجرد رأى أو وجهة نظر تحتمل الصواب والخطأ وإنما تحول إلى حقيقة تصل في ترسخها في الأذهان إلى مرتبة اليقين . أنظر: حسن نافعة : العمل السياسي لتحقيق السلام بدءًا من زيارة القدس المسار المصري، الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد 25 عاما، المحور السياسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2015، ص 388 .

(357)نص حديث الرئيس السادات أمام جلسة مجلس الشعب المصري يوم الخامس من أبريل 1979، الذي قال فيه أن المعاهدة ما هي إلا خطوة أولى في الطريق لتحقيق الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي . والمنشور بجريدة الأهرام المصرية : العدد لسنة بتاريخ السادس من أبريل 1979 .

(358)محمود فوزى : أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية بين القبول والرفض ، نجدى للنشر والتوزيع ، القاهرة 1991، ص 10 .

(359)أحمد أبو الغيط: مرجع سابق، ص343.

للمزيد عن ذلك أيضًا راجع، سايروس فانس: (مذكرات)خيارات صعبة، ترجمة المركز العربي للمعلومات ش.م.م، بيروت لبنان، الطبعة الثانية يناير 1984

(360)أحمد أبو الغيط: مرجع سابق، ص343.

(361)كيرك . ج . بيتى : مصر في عهد السادات، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة 851، القاهرة 2003، ص 203 .

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 83
January 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233